الإثنين 3 حزيران 2019
العدد 3773 السنة الثالثة عشرة
Lundi 3 Juin 2019 no 3773 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
التوزيع غير العادل للأكلاف

• **ألبر داغر**
كيف نحمي الشعب من خفض الإنفاق العام

• **غسان ديبة**
تفاؤل بانغلوس vs لعبة العروش

وثائق سنودن السرية: وكالة الأمن القومي الأميركية ساعدت العدو في حرب تموز [4]

قبرص و«إسرائيل»: تدريبات مشتركة على الاعتداء على لبنان! [4]

المستقبل ـ التيار: تعيينات أم توازنات جديدة؟ [2]

الاختبار التربوي شبهات حول سرية المسابقات التي تعدها لجنة «بنك الأسئلة» للامتحانات الرسمية وحول اعضائها والمبالغ التي تتقاضاها (مروان طحطح)

الامتحانات الرسمية
شبهات حول سرّيّة المسابقات
[8 ـ 9]

فلسطين

علاقة الحركة بدمشق تدخل «هدنة»
حظر سعودي على «حماس»

14

السودان

خيارات مرّة تنتظر الحراك الشعبي

16

الحدث

طهران تشكّك في دعوة بومبيو
نريد أفعالاً لا أقوالاً

18

المشهد السياسي

اشتباك المستقبل ـ الوطني الحر: خلاف التعيينات أم التوازنات الجديدة؟

استعرت حرب التصريحات بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل في الأيام الماضية. وفيما يحاول الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل ترك السجال ضمن سقوف التسوية الرئاسية، يتهم تيار المستقبل باسيل بمحاولة الهيمنة على التعيينات المقبلة

أجّلت التسوية الرئاسية، وما تلاها من تقارب بين الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل، الصدام بين نهجين في الحكم: أول يحاول قدر الإمكان التمسّك بالحريرية السياسية، وثانٍ يسعى إلى استعادة صلاحيات خسرها موقع الرئاسة في مرحلة ما بعد الطائف. وذُعمت التسوية بتفاهمات مصلحية في الكثير من المشاريع، وخاصة في الكهرباء والاتصالات.

غير أن مرحلة الانتخابات النيابية عكست توازنات جديدة في البلاد، مع ظهور تراجع واضح للحريري وتقدم أوضح للتيار الوطني الحرّ. وما هي إلّا مسألة وقت، حتى بدأت نتائج الانتخابات النيابية تعكس نفسها على الواقع الجديد، من التعيينات إلى مجلس الوزراء، وصولاً إلى السياسة الخارجية.

اتصل الحريري بباسيل وأبلغه تمسّكه بالتسوية ورد باسيل بالمثل

في الأيام القليلة الماضية، ارتفع منسوب التوتّر بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل. وإن كانت أسباب الخلاف المعلنة بين الطرفين سجالات إعلامية وردود على خطابات لباسيل ومن ثم ردود مضادة، إلّا أن الثابت أن التحوّلات التي تطرأ على موازين القوى تفرض هذا الصراع، الذي لا يزال باسيل والحريري متمسّكين بضبطه. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الحريري اتصل بباسيل يوم أمس، وأبلغه تمسّكه بالتسوية الرئاسية وأن «الحريري لن يدخل شخصياً في حملة الردود التي يقودها صقور تيار المستقبل ووسائل إعلامه، طالما من باسيل تهدئة الأجواء من جهته». في المقابل، أكّدت مصادر مطّلعة على موقف باسيل، أن «وزير الخارجية بدوره يؤكّد تمسّكه بالتسوية الرئاسية»، وأنه «يدرك أسباب الحملة ضدّه» وأن «من يقودها هم مجموعة من المتضررين من العلاقة مع الحريري ويحاولون إحراج رئيس الحكومة والمزايدة عليه».

مصادر المستقبل: الهجوم على علّامان يثير غضباً في تيار المستقبل (هيثم الموسوي)

ويفنّد المصدر «الجهات التي تقف وراء الحملة على باسيل، فهي أوّلاً المعترضون من داخل التيار، الوزير السابق نهاد المشنوق، الرئيس فؤاد السنيورة واللواء أشرف ريفي، وهؤلاء يستغلون أي فرصة للانقضاض على الحريري وتظهيره في موقع الضعف». المجموعة الثانية، يصفها المصدر بـ«الميليشيات التي لم تخرج من الحرب بعد، أي القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي». امّا لماذا تكتّلوا؟ فالسبب بحسب المصدر أن «باسيل استطاع إحداث اختراق جدي في منظومة حماية هذه المجموعات عبر دخوله على خط الموازنة، ثمّ كان نشاطه لافتاً في شهر رمضان من البقاع الغربي حيث شارك في الإفطار الذي دعا إليه رئيس حزب الاتحاد عبد الرحيم مراد بحضور الوزير حسن مراد وآلاف المشاركين، ثم دعوة النائب فيصل كرامي إلى البترون وإقامة إفطار حضره جمع غفير في طرابلس». لكن ألم يكن كلام باسيل مستفزّاً في البقاع الغربي لناحية الحديث عن قيام السنية السياسية فوق جثة المارونية السياسية؟ يجيب المصدر: «كان موقف باسيل واضحاً، وهو انتقاد الطائفية السياسية واستخدم المثل ليقول إن أي طائفة لا تستطيع وحدها تأمين الاستقرار في البلاد». ويذكّر المصدر بأن «باسيل والحريري كلاهما متمسك بالتسوية، ولكي لا ننسى أن هذه التسوية حقّقت قانون الانتخاب وأدخلت بعض الإصلاحات في الموازنة والقضاء على الإرهاب وقتها وإطلاق حملة لمكافحة الفساد في القضاء». لكن المصدر يؤكّد أن «الانزعاج الأساسي هو عودة القرار إلى بعبدا، فيجب أن لا ينسى هؤلاء أن استعادة القرار في بعبدا منح الحريري على المستوى الشخصي غطاءً داخلياً شعبياً، وخارجياً أمام حلفائه وخصومه، وأعطى هامشاً للموقف اللبناني الخارجي كي لا يكون مرتهناً».

في المقابل، تؤكّد مصادر في تيار المستقبل لـ«الأخبار» أن المشكلة الحالية هي بسبب سعي باسيل للهيمنة على التعيينات المرتقبة. وتقول المصادر إن «تيار المستقبل شعر بأن باسيل يقوم بحملة على التعيينات قبل حصولها تمهيداً لجلسة مجلس الوزراء بعد عيد الفطر». وتشير إلى أن «وزير الخارجية لا يخفي نيّته التدخل في تعيينات قوى الأمن الداخلي وسعيه مؤخراً إلى محاولة تغيير مدير عام قوى الأمن الداخلي، وهو يضع نصب عينيه موقع المدعي العام التمييزي، وهو أحد أبرز المواقع السنّية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نوّاب حاكم مصرف لبنان والمجلس الجديد». ويؤكّد المصدر أن «الاستياء كبير جداً في تيار المستقبل من الهجوم على عثمان وهذا الأمر يؤذي الرئيس الحريري في الشارع، وهناك خوف حقيقي من أن تتدحرج الأمور في الحكومة ونصل إلى الصدام». وختم المصدر بالقول إن الجميع ينتظر عودة الحريري من السفر.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

جبران باسيل... أهلاً بكَ في النادي

على اللبنانيين الإقرار بأن قواعد العمل عند السياسيين واحدة لا تغيير فيها ولا تجديد. وفي كل مرة يصل فيها مسؤول جديد الى الحكم، ينتظر الناس منه تغييراً، لا لأنه وعدهم بذلك، بل لاعتقادهم أن المشكلة في الأشخاص فقط. وما هي إلا أيام أو شهور تمرّ، حتى يصدم الجمهور بأن هذا المسؤول يسير على خطى أسلافه. ومرة بعد مرة، وعقد بعد عقد، وشخصيات ترث شخصيات، لا يرضى الجمهور بمواجهة حقيقة أن التغيير يجب أن يطال النظام الطائفي وقوانينه، لا سياسييه وحسب.

العادة اللبنانية تجعل ممثل أي طائفة يعمل ليل نهار لتثبيت زعامته أولاً وأخيراً ضمن قواعده الطائفية. لا يهم إن كان لطيفاً مع الآخرين، أو قاسياً. الأصل هو تثبيت زعامته الطائفية. والعادة اللبنانية تجعل ممثل هذه الطائفة يتصرف بعقلية السياسي المنتقم، والقائد المستأثر، والزعيم الذي لا يقبل بأقل من الولاء الكامل. وهي العادة نفسها التي تجعل كل مخالفيه، أعداء وخصوماً، واجبي الاحتواء بالحسنى أو العزل والإقصاء، وتفرض على الجمهور ممراً إلزامياً لكل حق عام أو خاص، وهو الممر الخاضع لسطوته وسيطرته. ولأنه

> **مشكلة باسيل ليست في سلوك خاص، فهو يتعجّل حفظ واجبات الزعامة الطائفية**

يريد من الجميع الطاعة، تفرض العادة اللبنانية على هذا الزعيم أن يباشر سريعاً، ودونما أي تغيير، عملية ترتيب محيطه اللصيق، من مساعدين وممثلين ومندوبين وعاملين في خدمته، في الحزب أو الجماعة أو الدولة. والعادة نفسها تفرض عليه إبعاد كل من يأتون بـ«وجع الراس»، وهذا يعني إبعاد كل من يملك رأياً أو رغبة في إشهار مخالفته أو نقده أو ملاحظته. كما تفتح العادة أعين هذا الزعيم وقلبه على «مفاتيح الجنان» في أرض لبنان، حيث المغانم التي لا يمكن توزيعها وفق مبدأ المشاركة، بل حصرها في يده، وتخصيص اليسير منها للأنصار، على أن تمنح الى هؤلاء على شكل الصدقة أو عمل الخير.

العادة اللبنانية، التي هي ترجمة قواعد عمل النظام الطائفي، تقول للزعيم إنه ليس بيدك حيلة سوى العصبية ومصلحة الطائفة لترفعها في وجه كل معترض أو منتقد. فيكون خائناً كل واحد من هذه الطائفة يدعو الى تغيير قواعد العمل. ويصبح حاسداً كل من يرفع الصوت اعتراضاً من خارج الإجماع. أما أصحاب الأصوات الآتية من جماعات أخرى، فهم حكماً من الأعداء الذين يجب على الأنصار مقاومتهم ومنع الاستماع إليهم لأنهم «ليسوا منا».

ومن دون الحاجة الى إطالة في الشرح، تصبح كل المؤسسات المفترض أنها عامة في وضعية الإقطاعية التي يتحكم فيها هذا الزعيم متى تولاها أحد أنصاره. وعندها، تكون القاعدة أن كل موظف يشغل منصباً، قررت عصابة الزعماء مجتمعين أنه من حق طائفة هذا الزعيم، يصبح مشروع خادم عند الزعيم. ليس هو وحده، بل كل من يمتّ له بصلة أيضاً. ومن يرفض هذه القاعدة، فليذهب الى الجحيم. وفي هذه الحالة، يكون كل من مرّ سابقاً، باسم الزعيم السابق، ملزماً بشعائر الولاء للزعيم الجديد، وبأن ينسى كل ما له صلة بما سبق، وأن يلعن كل الأسلاف دونما تردد. ومع احتمال أن يكون الجميع مستعدين لتقديم فروض الطاعة، فإن مصلحة الزعيم تقضي باختيار آخرين لشغل مناصب أساسية. ومعاييره في الاختيار يمكن اختصارها في مواصفات بسيطة: أنت يدي ورجلي وعيني وجيبي ولساني حيث تكون. وإذا أحسنت القيام بذلك، فليس مهماً أن تكون أهلاً للوظيفة نفسها أو لا تكون. وفي النتيجة، يكون نادي الأنصار والمحاسيب مقتصراً على الأكثر انتهازية والأقل صدقاً، والأكثر انحرافاً والأقل استقامة. وهذا، للأسف، حال قسم كبير من شاغلي مقاعد الصف الأول في مؤسسات القطاع العام.

والعادة اللبنانية تقول إن كل عناصر القوة المحلية لا تكفي، بل يجب الاتكاء على خارج قريب أو بعيد، يدرّ المال والدعم السياسي، ويفسح في المجال أمام أدوار ولو تافهة، لكنها تضع هذا الزعيم على خريطة التمثيل الواسع. وما يتعلمه هؤلاء من دروس التاريخ هو حصراً الاتكال على الأقوى. وفي حالات النزاعات الكبرى، من المستحسن عدم استفزاز الآخرين من الكبار في الإقليم والعالم. لكن الحظ العاثر لهذا الزعيم أو ذاك يكون عندما تحتدم المواجهة، ويفرض اللاعب الكبير في الخارج عليه المبادرة الى خطوة واضحة. وهنا، حصراً هنا، يعيش هذا الزعيم قلقه.

لكن الحقيقة اللبنانية تقول إن التعسف والقهر الذي يصيب الجماعات اللبنانية يدفع نحو بروز تيارات تغييرية ترفع شعارات كبيرة هدفها الخروج من هذا النظام. وهو ما يتيح تبدّل الولاءات عند الجمهور. ويفرض تغييرات كبيرة في القيادات الرموز، وما يسمح بالاعتقاد، أو التوهم، أن في هذا التغيير ما يتيح التقدم خطوات الى الأمام في معركة نسف أساس هذا النظام الطائفي وبناء بديل منه. وعند كل منعطف يشهده لبنان كل عقدين، نكتشف أننا أمام سراب. اليوم، تضج البلاد بخبريات جبران باسيل، الشاب الذي اجتهد لكسب ثقة القائد، فصار في مرحلة وراثة زعامته. ومشكلة الرجل بين أهل بيته السياسي هي أن لا أحد يمنحه الشرعية الكاملة لما يقول إنه أهل لتولّيه من مسؤوليات وإدارة. ومشكلته مع أهل جماعته أنه غير مأمون الجانب. أما مشكلته مع باقي الجماعات اللبنانية، فإنه قاصر عن فهم دروس التاريخ القريب، ومدّعي معرفة بأحوال البلاد والعالم. لكنه غير آبه لمشاعر أو حرمات أو مصالح الآخرين. وأنه يكرر تجربة من قال إنه خصم لهم، في قتاله لأجل محاصصة لن تفيد أحداً بشيء، وفي بناء علاقات مبعثرة ليس فيها ثابت سوى ما يخدم مصلحته، وفي مكابرة وإنكار وعدم استعداد للتراجع ولو خطوة الى الخلف. وفي حالة باسيل هذه، تأخذ ردود الفعل المعترضة شكلاً بغيضاً، أساسه تعصب طائفي أو حزبي أو مصلحي. فتكون كل مواجهة له، جارية بأسلوب محبب الى قلبه، ينتظر منها حاصلاً وحيداً، وهو أنه يخدم الهدف الأول ـ كما تقضي العادة اللبنانية ـ أي تثبيت زعامته في طائفته!

لن يكون باسيل مختلفاً عن كل من سبقه، وأهم من ينتظر منه تغييراً وهو الذي لا يرى أنه مخطئ في شيء. وساذج من يعتقد أن تبدلاً سيصدر عن الجهات الراعية له، من قائده أولاً، الى حلفائه الأقوياء ثانياً، الى شبكة المصالح المادية التي تقوم على عجل من حوله.

السجال القائم اليوم لن ينتهي في وقت قصير، والمشكلة أن القائمين عليه أو المشاركين فيه لن يقتربوا لحظة من أصل المشكلة، ومن كون المعركة هي في وجه هذا النظام البغيض الذي يفرض على اللبنانيين خوض جولات من العنف والكراهية كل عقدين من الزمن، حصراً لأجل إعادة إنتاج القديم... إنها، باختصار، المأساة اللبنانية.

كثيرون يشكون من كون التشخيص أو وصفة حالة المريض لم تعد كافية، ويسألون عن العلاج والحل. وهم يفترضون الأمر ممكناً من نفس الناس ونفس الآليات. لكن الغالبية اللبنانية ترفض الإقرار بالخطأ الأصلي الذي قام عليه هذا الكيان. وهو خطأ كبير. ومن المؤسف القول إنه قد يكون مستحيلاً تصحيحه من داخل لبنان! أما جبران باسيل، فليس لنا سوى الترحيب به عضواً في نادي منتحلي صفة زعماء طوائف لبنان. وهؤلاء ـ كما تقول العادة اللبنانية إياها ـ ليسوا سوى عابرين، ولو على جثث وأوجاع جمهور ينحني خانعاً ومتذرّعاً بحاجته إلى قوت عياله!

تقرير

بوصعب إلى موسكو: هل يفي الحريري بوعوده؟

لا تزال اتفاقية التعاون العسكري اللبناني ـ الروسي معلّقة منذ سنتين على مماطلات الرئيس سعد الحريري بوضعها على جدول أعمال الحكومة. وزير الدفاع الياس بوصعب سيزور موسكو نهاية الشهر الحالي. فهل يحمل معه التفويض على توقيع الاتفاقية؟

فراس الشوفي

يصرّ رئيس الحكومة سعد الحريري، منذ أيلول 2017، على تعطيل توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين لبنان وروسيا، متجاهلاً توقيع لبنان اتفاقيات عسكرية مع عدّة دول في العامين الأخيرين، بينها اليونان قبل نحو شهر. غير أن الحريري، الذي يبيع الروس مواقف «شخصيّة» داعمة، لا ينفكّ يجد في كل مرّة حجة مختلفة للمماطلة وعدم تنفيذ ما وعد موسكو به مراراً. وما ليس خافياً، هو محاولات رئيس الحكومة، الربط بين توقيع الاتفاقية على قرض المليار دولار الذي طلبه من الحكومة الروسية بذريعة تسليح الجيش. وفي الوقت ذاته، يتذرّع بالضغوط الغربية لعدم توقيع الاتفاقية حتى الآن.

أثناء زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل لموسكو نهاية آذار الماضي، أكّد باسل لـ«الأخبار» أن وزير الدفاع الياس بوصعب أعاد طلب منح وزير الدفاع التفويض على توقيع الاتفاقية إلى مجلس الوزراء.

وكان الحريري قد أوعز إلى وزير الدفاع السابق يعقوب الصّراف ردّ الطلب الذي قدّمه في شباط 2018 إلى الحكومة لمنحه تفويضاً بالتوقيع، بحجّة أن الاتفاقية قد تتعارض مع نتائج مؤتمر روما، علماً بأن روسيا شاركت في المؤتمر (انظر «الأخبار»، عدد 30 آذار 2018، «التعاون العسكري اللبناني ــ الروسي ممنوع؟»). وعندها قام الجيش بالتأكد من أن نص الاتفاقية لا يتعارض مع أي من مندرجات مؤتمر روما، وأعاد نص الاتفاقية إلى وزير الدفاع، الذي أحالها إلى الحكومة من جديد. وبعد ضغوط واتصالات من الجانب الروسي، تقرّر وضع الاتفاقية على جدول أعمال الجلسة ما قبل الأخيرة لحكومة الحريري في نيسان 2018، إلّا أن رئيس الحكومة أوعز في اللحظات الأخيرة إلى الصّراف بسحب البند مجدداً، بذريعة ضرورة إدخال تعديلات على الاتفاقية (انظر «الأخبار»، عدد 18 نيسان 2018، «تعطيل اتفاقية التعاون مع روسيا: هل من ذريعة جديدة؟»). ومن جديد، لم تجد وزارة الدفاع اللبنانية في نص الاتفاقية النهائي ما يستاهل التعديل، وأعادتها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بعد ذلك بأسبوع.

اليوم، ثمة في موسكو من يكرّر مجريات العام الماضي، ويسوّق أن نصّ الاتفاقية يحتاج إلى تعديلات قبل إقرارها، وأن طلب التعديل هو بناءً على طلب الجيش اللبناني ووزارة الدفاع اللبنانية. والأرجح، أن هذا المسوّق، هو مستشار الحريري للشؤون الروسية جورج شعبان، الذي التقى قبل نحو أسبوعين نائب وزير الدفاع الروسي الكسندر فومين. وعنونت وكالة «انتر فاكس» خبر لقاء شعبان وفومين بـ«مسؤول عسكري روسي يبحث مع المبعوث اللبناني الخاص إلى روسيا التعاون العسكري وعودة النازحين». اللقاء وعنوان «انتر فاكس»، أثارا استياءً في وزارة الدفاع اللبنانية، وخصوصاً أن شعبان ليس مبعوثاً لبنانياً خاصاً، بل مستشاراً خاصاً لرئيس الحكومة، ولا يمثل أي جهة رسمية عسكرية في البلاد. فضلاً عن أن الجيش اللبناني لم يطرح أي تعديل على الاتفاقية، التي أنجزها الجيش تقنياً كاملةً ومرت بالأطر القانونية اللازمة، ولا تزال تنتظر منذ شهرين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء قرار الحريري بوضعها على جدول أعمال الحكومة.

وبحسب المعلومات، فإن وزير الدفاع اللبناني ردّ إيجاباً قبل أيام، على دعوة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو للمشاركة في «منتدى الجيش الروسي 2019»، الذي سيعقد في العاصمة الروسية نهاية شهر حزيران الحالي. وهو منتدى متخصص بعرض آخر التقنيات والأسلحة التي وصلت إليها القوات المسلّحة الروسية، ويدعى إليها وزراء دفاع الدول الصديقة ومهتمون من كل أنحاء العالم. وفي اتصال مع «الأخبار»، أكّد بوصعب أن «الاتفاقية لا تحتاج إلى أي تعديلات»، وأنها «تنتظر وضعها على جدول أعمال مجلس الوزراء لإقرارها»، مشيراً إلى أن «وزارة الدفاع اللبنانية هي الجهة المخوّلة للتحدث باسم القوات المسلحة وليس أي طرف آخر».

أكثر من مصدر عسكري ودبلوماسي روسي في موسكو أكّدوا لـ«الأخبار»، أن وزارة الدفاع الروسية تتوقّع أن تحمل زيارة بوصعب نتائج إيجابية على العلاقة العسكرية بين الطرفين، ولا سيّما توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين خلال أعمال المنتدى. وعليه، فإن طلب بوصعب منحه التفويض يتوقّف اليوم على نيّة الحريري وضع الاتفاقية على جدول أعمال الحكومة لإقرارها قبل موعد المنتدى. فهل يفي الحريري بوعوده لموسكو، أم يحاول اختراع ذرائع جديدة بحجّة إدخال تعديلات على الاتفاقية لكسب الوقت، وإضاعة فرصة التوقيع؟

تقرير

قبرص و«إسرائيل» تدريبات مشتركة على الاعتداء على لبنان!

هل قررت الجمهورية القبرصية تغيير موقفها من لبنان وأن تتحول من صديق إلى عدو؟ السؤال يفرض نفسه بعد أن وضعت الجزيرة أراضيها وأجواءها وقواتها المسلحة لمساعدة الجيش الإسرائيلي على الاستعداد والجاهزية لـ... الاعتداء على لبنان!

يحيى دبوق

قبل يومين، أعلن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي انتهاء مناورة مشتركة بين وحدات نخبة برية من الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو، إلى جانب وحدات من الجيش القبرصي، حاكت سيناريوات ومواجهات حربية، ومن بينها تنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية في جنوب لبنان. ولفت الناطق العسكري الإسرائيلي إلى أن المناورة تهدف إلى تطوير أداء الجيش الإسرائيلي وتعزيز مهارته الميدانية. وبالفعل، هذه هي المناورة الرابعة من نوعها بين الجيشين خلال الأشهر

> **تمكين العدو من الاستعداد للاعتداء على لبنان هو جزء من الاعتداء نفسه**

الماضية، وواحدة من 12 تدريباً معلناً في الأعوام السابقة، وكلها تتعلق بتدريب قوات النخبة الإسرائيلية في مناطق جبلية ومرتفعات، إضافة إلى تعزيز قدرة خوض القتال في الأماكن السكنية داخل قرى قبرصية مهجورة، بما يشمل محاكاة مواجهة سلاح الأنفاق.

وبدأت الشراكة في التدريبات بين إسرائيل وقبرص تتنامى في العامين الماضيين إلى الحد الذي باتت فيه أكثر من اعتيادية، بل تكاد تتحول الأراضي القبرصية الى أراض إسرائيلية لجهة التدريبات والمناورات على اختلافها، وبالأخص ما يتعلق بمحاكاة عمليات خاصة في الداخل اللبناني، لوحدات نخبة إسرائيلية.

في ذلك، قال ضابط إسرائيلي رفيع المستوى عن واحد من التدريبات المشتركة في قبرص، إن «عالم القتال الآن هو عالم قتال المدن والتخندقات تحت أرضية، وإذا أردنا أن نكون على استعداد لمقاتلة حزب الله أو حماس أو حتى داعش، فعلينا أن نقاتل بشكل مختلف وأن نكون مستعدين بشكل مناسب لمقاتلتهم». (جيروزاليم بوست 2018/12/18).

آخر التدريبات الإسرائيلية في قبرص انتهى قبل أيام، وتركز على تطوير قدرات وحدات النخبة لدى الجيش الإسرائيلي، ومن بينها وحدة «إيغوز» التي كانت في الأساس قد تشكلت لمواجهة حزب الله، إلى جانب سلاح الجو ووحدات الإنقاذ. وقالت مصادر عسكرية إسرائيلية شاركت في التدريبات (يديعوت أحرونوت 2019/05/31) إنها «تحاكي حرباً في المناطق الحضرية والجبلية التي تشبه تضاريس جنوب لبنان، معقل جماعة حزب الله في الساحة اللبنانية». الأمر نفسه شدّد عليه مراسل الشؤون العسكرية في القناة 13 العبرية، أور هيلر، في وقت سابق، إذ قال: «أكملت قوات الجيش الإسرائيلي مناورات استمرت أسبوعاً في قبرص، حيث مارست القوات الخاصة والجوية قتالاً جبلياً صعباً ومعقداً يحاكي الحرب في عمق لبنان».

تقارير عبرية تنقل العلاقة بما يرتبط بالتدريبات العسكرية والمصالح الاقتصادية إلى مستوى البعد الاستراتيجي المتعلق بالمحاور بين الدول، وتحديداً بين إسرائيل وقبرص واليونان، مقابل أعداء وخصوم إسرائيل في المنطقة، وهو ما كشفت عنه صحيفة «جيروزاليم بوست» قبل أشهر (2018/12/18) حين تحدّثت عن أن «الدول الثلاث (إسرائيل) وقبرص واليونان) تأمل أيضاً في منع المحور الروسي ـ الشيعي من النمو والتوسع»! عن تثمين دور قبرص ومساهمتها في تعزيز القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي في الساحة اللبنانية، يكتب منسّق برنامج الشؤون العسكرية والاستراتيجية في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، غال بيرل فينكل، والعقيد غابي سيبوني، أحد أهم المخططين العسكريين السابقين في قيادة المنطقة الشمالية للجيش الاسرائيلي، بكتبان مقالة مشتركة عن الدور القبرصي وأهميته للجيش الإسرائيلي في تحسين وتعزيز القدرة العملياتية للوحدات على اختلافها، في الحرب المقبلة على الساحة اللبنانية. يشير الضابطان الى أن «تضاريس قبرص تشبه بوضوح تلك الموجودة في الجبال اللبنانية، وهو ما يعطي الوحدات العسكرية قدرة محاكاة وتدريب غير اعتيادية، خاصة عندما تشبه مناطق التدريب الواقعة خارج الحدود، المناطق حيث يقدر أن تقاتل القوات». ويشدد الضابطان على أن مناطق التدريب في فلسطين المحتلة «محدودة للغاية، وتجعل من الصعب جداً إنشاء بيئات تدريب تلبي احتياجات القتال البري للجيش الإسرائيلي ضد حزب الله في الشمال وحركة حماس ومنظمات الجهاد في الجنوب. و(الساحة القبرصية) مهمة للقادة وللقوات، وتمكّنهم من تطوير المعرفة التشغيلية والقدرات القتالية».

في بيان صدر عن وزارة الدفاع القبرصية، أكدت نيقوسيا أن هذه الأنواع من التدريبات هي «تتويج للتعاون الممتاز القائم بين قبرص وإسرائيل، في مجال المناورات العسكرية المشتركة» («فايننشال ميرور» القبرصية، 2019/05/30). إلا أن التعاون شيء والمساعدة في الاعتداء على لبنان، كما ورد على لسان الضباط الإسرائيليين، شيء آخر.

الواضح أن قبرص قررت أن تتموضع إلى جانب أعداء لبنان والمتربصين به، والى الحدّ الذي يدفعها إلى أن تسهم مساهمة حيوية في الإعداد للاعتداء عليه، بما تسميه إسرائيل حرب لبنان الثالثة، أو كما ورد على لسان الضابط الإسرائيلي الرفيع، تنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية خاصة في جنوب لبنان.

تمكين الجيش الإسرائيلي من الاستعداد والجاهزية للاعتداء على لبنان، من خلال وضع الإمكانات القبرصية الطبيعية والمادية كي تؤمن إسرائيل جاهزية أنجع لشن اعتداءاتها وحروبها على لبنان، هو جزء لا يتجزأ من الاعتداء نفسه.

بلجا العدو الى قبرص لغياب مناطق التدريب الكافية داخله فلسطين المحتلة (هيثم الموسوي)

مقالة

الصواريخ الدقيقة: إسرائيل أمام سيناريو الكارثة

محمد بدير

«مشروع الدقة» هو الاسم الذي تطلقه إسرائيل على مساعي حزب الله لامتلاك و«إنتاج» قدرة صاروخية دقيقة. هذا الاسم تحوّل في الأعوام الأخيرة إلى عنوان الاشتباك الساخن القائم ـ سياسياً وميدانياً ـ بين المقاومة وتل أبيب على جبهتي سوريا ولبنان. ليس الأمر أن الصواريخ غير الدقيقة التي تمتلكها المقاومة (عددها بحسب آخر الإحصاءات الإسرائيلية يصل الى نحو 140 ألفاً) لم تعد تمثل تهديداً لإسرائيل يستدعي المعالجة. ولكن، غاية المسألة أن العدو صار يائساً من إمكان التأثير على الكم العددي المتراكم لهذه الصواريخ، بحيث أصبح أي جهد سياسي أو عملياتي ـ وقائي أو استباقي ـ ضدّه عبثياً، وأشبه بالحراثة في بحر. لكن يبقى أن للصواريخ الدقيقة خطورتها الاستثنائية في ميزان التهديدات الإسرائيلي.

ترتكز القوة العسكرية الإسرائيلية على دعامتين أساسيتين: المناورة البرية المدرعة والسريعة، أي القدرة على التوغل داخل أراضي العدو والسيطرة عليها في وقت قياسي؛ والتفوق الجوي، أي القدرة على الوصول إلى أي نقطة في ساحات العدو واستهدافها بدقة. المقاومة قوّضت، عملياً، الدعامة الأولى من خلال اشتغالها على أمرين: الأول هو تصورها العملاني القائم على القتال الميليشياوي الذي من شأنه أن يحول أي سيطرة برية إلى حالة استنزاف مميت، والثاني هو حيازتها صواريخ موجهة مضادة للدروع قادرة على الفتك بدرّة تاج التدريع الإسرائيلي المتمثل بدبابة «ميركافا» من الجيل الرابع. أما الدعامة الثانية، فرغم أن المقاومة لم تعلن ـ حتى الآن ـ امتلاكها قدرات إعتراضية بإمكانها التصدي للتهديد الجوي أو الحد منه، لكنها اشتغلت على امتلاك قدرات موازية سعت من خلالها إلى اختزال هذا التهديد، بمعنى إيجاد توازن مقابل لفعاليته القتالية. تجسد ذلك في السلاح الصاروخي الذي وفّر للمقاومة إمكانات هجومية ميزتها القدرة على استهداف «عقب أخيل» الإسرائيلي المتمثل بالجبهة الداخلية التي من المسلّم أن امتداد رحى الحرب نحوها يشكل عاملاً حاسماً في التأثير على مسارها ونتائجها.

لكن حتى هنا، كانت فعالية التهديد الصاروخي إحصائية. ذلك أن الصواريخ، بنسختها الغبية، ستضرب العمق بشكل شبه عشوائي، وسينتج منها أثر تدميري غير مركز. في حين أن إدخال خاصية الدقة إلى الرمايات النارية العميقة من شأنه أن يضفي قِيَماً مضاعفة على فعاليتها الحربية، وذلك من خلال ثلاثة مسارات: الأول، إتاحته إمكانية ممارسة الضغط المباشر على القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي عبر استهداف الثكنات العسكرية وقواعد سلاح الجو ومناطق التحشيد ومنشآت السيطرة والتحكم وما شاكل؛ الثاني إتاحته إمكانية تشويش بل وشلّ منظومات الخدمات المتعلقة بالبنى التحتية المدنية لفترات طويلة والتسبب بأضرار قيمتها مليارات الدولارات؛ وأخيراً إمكان الارتقاء، في فعاليته إلى حد السلاح غير التقليدي من خلال استهداف منشآت غير تقليدية، بتروكيميائية أو نووية.

بهذا المعنى، تحولت صواريخ المقاومة الدقيقة إلى الرد النقيض على التفوق الإسرائيلي الجوي، لجهة أن استخدامها يمنح المقاومة القدرة على فعل بما يقوم به سلاح الجو، أي استهداف أي نقطة داخل العمق الإسرائيلي، لكن من دون طائرات.

لكن ثمة إضافة، هي أن حساسية إسرائيل لتهديد السلاح الدقيق وأضراره حساسية مضاعفة قياساً إلى دول أخرى. فمن جهة، هي «دولة» حديثة ذات بنى تحتية حيوية متطورة، ومن جهة أخرى، مساحتها الجغرافية محدودة وتفتقر إلى العمق الآمن، فيما بناها التحتية تنحو إلى المركزية وقلة الوفرة. على سبيل المثال، وفقاً لبحث نشره معهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل، يتبين أن 28 في المئة من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة في إسرائيل، والبالغة نحو 18 ألف ميغا وات، يجري إنتاجها في معملين فقط، فيما يتوزع إنتاج 51 في المئة منها على ستة معامل أخرى. يعني ذلك أن تهديداً يتضمن عدداً قليلاً من الصواريخ الدقيقة تتمكن من اختراق الطبقة الدفاعية الاعتراضية وتصيب هذه المعامل يمكن أن يحدث كارثة خدماتية واقتصادية لا سابق لها. وبحسب البحث نفسه، فإن الصورة مشابهة أيضاً في ما يتعلق بمنظومات حيوية أخرى، مثل منظومة إدارة الكهرباء القطرية، منشآت إنتاج ونقل الغاز الطبيعي في البحر وعلى الساحل، منشآت تحلية المياه (خمس منشآت فقط تزود إسرائيل بنصف مياه الشفة التي تستهلكها)، المنشآت البتروكيمائية وغيرها. طبعاً من البديهي أن نضيف إلى ذلك المرافق الأساسية المعدودة مثل مطار بن غوريون أو مرافئ حيفا وأسدود وإيلات لنصبح أمام تهديد يحاكي شبه انهيار في بيئة هشة لم تعتد تحديات كارثية كهذه. ثمة معضلة إسرائيلية أخرى في هذا السياق. لدى قادة العدو رأي متبلور يجري التصريح به مواربةً بين الحين والآخر، بأن خاصية الدقة في صواريخ حزب الله من شأنها أن ترحل مسألة الجبهة الداخلية ببعدها المدني إلى المرتبة الثانية في سلّم الأولويات قياساً إلى أهمية وتأثير الأهداف ذات الطابع العسكري حال استهدافها خلال الحرب. يعني ذلك أن أولوية الحماية التي يُفترض أن تؤمنها منظومات الاعتراض الدفاعي (القبة الحديدية وغيرها) ستكون للمنشآت العسكرية الضليعة بالجهد القتالي، وسيكون ذلك على حساب كشف المدنيين أمام الهجمات الصاروخية، مع ما يعنيه ذلك من تنامي حدة النقمة الشعبية على الحكومة وانعكاس ذلك في إدارتها للحرب.

يصبح مفهوماً والحال هذه أن التهديد الصاروخي الدقيق، مقارنة مع الصاروخي العشوائي، هو في الموازين الإسرائيلية تهديد لا يُحتمل. فهو يمنح المقاومة مستوى نوعياً من التهديد، معطوفاً على التهديد الاستنزافي الكمي الذي يشكله الاستهداف العشوائي. وهذا التهديد النوعي ليس من شأنه فقط أن يثقل حسابات الارتداع الإسرائيلي عن الحرب، وإنما أيضاً أن يشكل محدداً أساسياً في إدارتها من حيث الكثافة والوتيرة والمدى، ودافعاً قوياً لتقصير أمدها بقدر ما يكون الأمر متاحاً من الناحية العملية.

بالتالي يصبح مفهوماً أيضاً بداهة أن تخرج إسرائيل عن طورها في مساعيها للحؤول دون امتلاك المقاومة لهذا السلاح، وبداهة أن تسعى الأخيرة إلى امتلاكه بالرغم من كل شيء. «قضي الأمر»، صرّح الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، قبل أشهر في سياق تطرقه الى هذا الاستحقاق. يُفهم من ذلك أن حيازة المقاومة للصواريخ الدقيقة تجاوزت مرحلة أن يؤثر فيها أي جهد إسرائيلي عملاني أو سياسي. لننتظر فقط وصول تل أبيب إلى هذه النتيجة، فهي عوّدتنا أن تصل متأخرة، لكنها ستصل. حصل ذلك من قبل مع أمداء الصواريخ وأنواعها وأعدادها.

تقرير

وثائق سنودن السرية: وكالة الأمن القومي الأميركية ساعدت العدو في حرب تموز

الولايات المتحدة الأميركية ليست فقط الداعمة لـ«إسرائيل»، وراعيتها السياسية والعسكرية، بل هي شريكتها في قصف لبنان وتدمير بنيته التحتية واغتيال المدنيين فيه. لم يكن الدور الأميركي، خلال حرب تموز، خافياً على أحد. «على المكشوف»، كانت الولايات المتحدة تُموّل «إسرائيل»، وترفدها بكلّ ما يلزم لضرب كلّ لبنان. ولم يقتصر ذلك على حراك المسؤولين الأميركيين، وتحريضهم السياسي ضدّ الدولة اللبنانية وحزب الله، ودَعْمهم أي وقف لإطلاق النار، وإمداد العدو بالأسلحة اللازمة لتحقيق نصر على المقاومة... بل تمثّل في التعاون الاستخباري بين واشنطن وتل أبيب، وتبادل معلومات سرية، تُساعد «إسرائيل» على تنفيذ عمليات ضدّ المقاومين وأهداف لبنانية أخرى. وردت هذه المعلومات في وثائق سرية، نُشرت على موقع إخباري داخلي تابع لوكالة الأمن القومي الأميركية - SID Today - سرّبها الموظف السابق في الوكالة نفسها إدوارد سنودن. وهي تُقدّم لمحة عن العلاقات الاستخبارية بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، خلال الـ2006، يوم ضغط المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون، في وحدة «8200» (المختصة بالتجسّس التقني) التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية على نظرائهم الأميركيين في وكالة الأمن القومي (NSA) «للمساعدة في اغتيال أعضاء في حزب الله». في القانون الأميركي، يُمنع على وكالة الأمن القومي تبادل المعلومات مع جهة ثانية، إلا أنّ الكيان الصهيوني يبقى دائماً صاحب الموقع المُميز لدى واشنطن، الذي يُمنح الاستثناءات. فقد نجح مسؤولو العدو في الوصول إلى «تسوية» مع الأميركيين، ووضع إطار مُعيّن لتبادل المعلومات، لاستهداف المقاومة، حتى ولو شهدت العلاقة في البداية توتراً بين «إسرائيل» ووكالة الأمن القومي، نتيجة إلحاح الإسرائيليين بشكل كبير للحصول على المعلومات السرية. وقد نشر موقع «SID Today»، مقالة لضابط أميركي في وكالة الأمن القومي في تل أبيب - لم يُذكر اسمه - أجرى اتصالات مع مسؤولين عسكريين إسرائيليين، كاشفاً أنّ الوحدة «8200» ركّزت على الحصول على معلومات تتعلق بمواقع جغرافية تابعة لحزب الله. وقد وُصف هذا الطلب بـ«الإشكالي». ومن أجل شرح «الحظر القانوني على وكالة الأمن القومي، للكشف عن معلومات قد تُستخدم في عمليات اغتيال»، عُقدت نقاشات عديدة مع المسؤولين في وحدة «8200»، في «وقت متأخر من الليل، وكانت متوترة أحياناً».

الحجة المُكرّرة التي تستخدمها «إسرائيل»، في صراعها ضدّ حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، هي «محاربة الإرهاب»، الشعار الذي يُطرب آذان «المجتمع الدولي». ومن الباب نفسه، تسلّل العسكريون في الوحدة «8200» للحصول على مبتغاهم. فبُحكم الضابط الأميركي في مقالته أنّ قائد الوحدة دانيـ هراري، طلب إعفاءً من الحظر القانوني على تبادل المعلومات، مُعلّلاً بأنّ المنع «ليس فقط مخالفاً لقتال إسرائيل ضدّ حزب الله، بل للحرب الأميركية ضدّ الإرهاب».

في نهاية المطاف، توصلت وكالة الأمن القومي «إلى حل وسط» مع الاسرائيليين، يقتضي بأن يُحدد مدير الاستخبارات القومية الأميركي ما المسموح بمشاركته مع الاسرائيليين، بشكل لا يتعارض مع الأنظمة الأميركية، من دون أن تكشف الوثيقة عن تفاصيل الترتيب الذي اتُبع.

موقع «ذا انترسبت» كشف عن الوثيقتين يوم الأربعاء الماضي. وإضافةً إلى مقالة الضابط الأميركي، مثّلت الوثيقة الثانية عرضاً داخلياً لوكالة الأمن القومي، حصل في الـ2007، حول تبادل المعلومات الاستخبارية مع «إسرائيل». وتذكر أنّ المسؤولين الاسرائيليين واجهوا «قلقاً كبيراً»، و«اعتمدوا على دعم الأمن القومي خلال حرب 2006 مع حزب الله». طلبوا معلومات عن «الجنود الاسرائيليين المخطوفين في لبنان، ودور إيران في عمليات الاختطاف هذه، وجمع معلومات استخبارية عن طريق اعتراض الإشارات، والحصول على البيانات الجغرافية. كُتبت على هامش الوثيقة، ملاحظة بخط اليد وصفت النقطة الأخيرة بأنها إشكالية... ليس واضحاً حجم التعاون الذي قدمته وكالة الأمن القومي لإسرائيل في هذا الصراع (حرب تموز)».

وفي التقييم الداخلي للأمن القومي، خُصّص جزءٌ للحديث عن الجهود الحربي لحزب الله. فتبيّن أنّ الأخير «كان مستعداً جداً للصراع، وحصل على دعم لوجستي من إيران وسوريا». وورد أنّ جبهة «إسرائيل» كانت تُعاني من «صحافة عالمية سيئة، في إشارة إلى تقارير نقدية حول الدمار الذي لحق بلبنان خلال الحرب، في مقابل استمرار الحياة في تل أبيب بشكل أو باخر خلال القتال، كالفنادق والمطاعم المليئة بالزبائن». تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية أضاف أنّه «في أعقاب الحرب، تآكلت ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي، وانخفضت الروح المعنوية / الثقة العسكرية».

التوتر بين حزب الله و«اسرائيل»، يكتسب تبادل المعلومات اللوجستية والجيوساسية والقانونية أهمية متزايدة. تبادل المسؤولين الأميركيين المعلومات الاستخبارية عام 2006 مع الإسرائيليين «يُسلط الضوء على الديناميكية الجيوسياسية الشائكة بين هؤلاء الحلفاء منذ زمن طويل، والذين يتعارض عمل وكالاتهم الاستخبارية في بعض الأحيان، كما يثير تساؤلات حول مشروعية مشاركة المعلومات الاستخبارية مع دولة شريكة تعمل خارج القيود القانونية الأميركية».

(الأخبار)

في الواجهة

اشتباكٌ الجيش والحكومة لا يزال في أوله

في كل مرة دخل وزير جديد للدفاع إلى اليرزة، ثمة نصيحة تنتظره من مخضرم عايش المؤسسة العسكرية عقوداً: يكفي ان تلتقط صورة جوّية لمبنى وزير الدفاع واخرى لمبنى قيادة الجيش كي تنتبه الى حجم الفارق بين صاحب القرار السياسي وصاحب القرار العسكري في هذا الحرم

نقولا ناصيف

العبارة كافية كي تقول ان اهل البيت ادرى بشؤونه من الداخلين اليه. الاهم فيها انها تضع حداً فاصلاً بين ما هو سياسي وما هو عسكري.

لم يكن كلام قائد الجيش العماد جوزف عون، السبت من متحف فؤاد شهاب، الا استعادة لذلك. دق ناقوس الخطر عندما كشف عن وطأة الخلاف بينه وبين حكومة الرئيس سعد الحريري اذ تدعوه الى تقاسم كلفة الدين والعجز في خزينة الدولة اللبنانية مع اللبنانيين والقطاع العام، تسبّبت فيهما الطبقة السياسية الواحدة طوال ثلاثة عقود من وجودها في السلطة ومدّ يدها الى المال العام، هي نفسها المقيمة اليوم في مجلس الوزراء. ابرز انموذج لهذا الاشتباك، السجال الذي احتاط بالتدبير 3 في مشروع قانون موازنة 2019. مع انه أُخرج منه في الجلسة الـ20 لمجلس الوزراء، بيد ان المشكلة مع الجيش لا تزال في اولها. كذلك احتجاج قائد الجيش لا يزال في اوله.

ضمر مشروع الموازنة وضع الجيش بنداً اول في مسلسل الاقتطاعات، لم يكن الكثير الذي قبل عن التدبير 3 آخره، ما احيا في ذاكرة ضباط كبار وجهة نظر فاتح بها الرئيس الراحل رفيق الحريري، في اولى حكوماته عام 1992، القائد السابق للجيش العماد اميل لحود. لمّح امامه الى ان التعويل في المرحلة المقبلة هو على قوى الامن الداخلي اكثر منه على الجيش، والحاجة ستكون - مع اقتراب ربيع التسوية والسلام في المنطقة تبعاً لرهانه حينذاك - في الداخل الى الشرطة لا الى الجيش. اضف ان الموازنة الكبيرة التي أعطيت الى الجيش في مرحلة بناء شرعية ما بعد اتفاق الطائف، قادت الحريري الاب الى القول للحود ان الجيش يقبض اكثر مما يُستفاد منه.

كان هذا المفهوم اول عهد المرحلة تلك في اكثر من صدام بين الجيش والحريري الاب ووزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة، وزير المال الظل، سواء بمحاولة خفض موازنة وزارة الدفاع، او الاشتباك الذي حصل بعد سنتين في مبنى وزارة المال، مروراً باول سلسلة رتب ورواتب للعسكريين وضعها السنيورة فصل فيها - خلافاً لسلسلة موظفي الادارة - اساس الراتب اشهر، سوى الى اجتذاب العسكريين المسيحيين الخارجين منهين ومحبطين بعد 13 تشرين الاول 1990، ومحاولة اغرائهم بالولاء للقيادة الجديدة للجيش، وتالياً «شراء» جزء منها سعي الرئيس السابق للحكومة الى التدخّل في شؤونها، في مطلع صعوده في الحكم، على غرار مؤسسات اخرى في دولة ذلك الزمان.

مع ان الدافع المعلن اليوم للخلاف بين السلطة السياسية والجيش اقتصادي في ظاهره، بدعوة الحريري الابن وحكومته الجيش الى المشاركة في تسديد فواتير الفساد والاهدار السياسيين، غير ان في الامر ما يحمل الجيش على الاعتقاد بان ثمة شيئاً ما في السياسة يستهدفه: عندما تُخفّض موازنة التغذية 8 مليارات ليرة بلا موافقته، ويُطلب منه تقنين شراء الذخائر وقطع الغيار ودورات ضباطه.

بعدما عُيّن اعضاؤه الجدد، ذهب المجلس العسكري برئاسة العماد عون الى مقابلة رئيس الحكومة، فسمع منه تاكيداً قاطعاً ان لا مسّ بتعويضات العسكريين العاملين والمتقاعدين ورواتبهم. قال الحريري مطمئناً ان امامه ابواباً كثيرة لخفض عجز الخزينة قبل التفكير في الوصول الى الجيش. لكن في الجلسة الاولى لمجلس الوزراء اضحت رواتب القطاع العام، بشقيه العسكري والمدني، في رأس اولويات الخيارات قبل ان يُرغمه الشارع على التراجع.

مراقبا مسار جلسات مجلس الوزراء، سجّل الجيش بضع ملاحظات:

1- رغم خفض موازنات عدد من الوزارات، الا ان حكومة الحريري حاذرت الاقتراب من المصادر الفعلية للانفاق والاهدار والفساد، المرتبطة مباشرة بمرجعيات سياسية هي المعنية بوضع اليد على المصادر تلك. وهو ما يصح على عدد لا يستهان به من الادارات والمنشآت «السود».

2 - فوجىء الجيش بتسليط الضوء على التدبير 3 كأنه احد مصادر الاهدار، فيما هو احد مصادر الاطمئنان، نظراً الى ان الفارق بين موظف مدني ومتطوع عسكري يكمن في الهامش الحيوي العريض: اخطار المهنة. منذ عام 1990 لا يزال التدبير 3 معمولاً به. ما لا يذكره كثيرون، على اثر اطاحة الجيش السوري العماد ميشال عون، اخترع ميشال المر وزير الدفاع في حكومة الرئيس عمر كرامي التدبير 4 الذي رفع تعويضات العسكريين الى 125% من اساس الراتب.

لم يرم التدبير 4 الذي استمر بضعة اشهر، سوى الى اجتذاب العسكريين المسيحيين الخارجين منهين ومحبطين بعد 13 تشرين الاول 1990، ومحاولة اغرائهم بالولاء للقيادة الجديدة للجيش، وتالياً «شراء» عودتهم الى الجيش ولملمته في مرحلة اعادة بنائه. بعد ذلك استقرت المؤسسة العسكرية على التدبير 3، بتكليف الجيش حفظ الامن. الا ان البلاد عرفت التدبير 3 منذ النصف الاخير من الاربعينات الى النصف الاول من الخمسينات، ابان الصدامات والحملات العسكرية التي قادها الجيش في الهرمل ضد العشائر، وتحديداً آل دندش. انذاك حمل التدبير 3 عنوان «الدنادشة»، على مر ولاية لحود قائداً للجيش، تدنت نسبة التدبير 3 من 70% من اساس الراتب في مطلع التسعينات الى ان اضحت الآن 17%.

3 - رغم تقدير الجيش موقف رئيس الجمهورية في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء، في 27 ايار، سحب التدبير 3 من السجال، ووضعه في عهدة المجلس الاعلى للدفاع كي يبته، الا ان مصير التدبير سيكون اولاً في قيادة الجيش، من ثم - لأنها المرجع المعني اساساً - تحمل اقتراحها الى المجلس الاعلى للدفاع كي يتبناه في توصية تحال الى مجلس الوزراء يقرّها. ما يبدو قاطعاً وجازماً لدى الجيش. وخلافاً لما ترومه السلطة السياسية. لا عودة ابداً الى التدبير 1. المخرج الناضج لدى القيادة تقرّر في حصيلة اجتماع عقد الاثنين المنصرم 27 ايار، في مكتب العماد عون حضره قادة الاسلاك العسكرية الاربعة الاخرى: تدبير 3 للعسكريين على الارض بقطعهم وافواجهم اياً تكن بقعة انتشارهم من الداخل الى الاطراف، وتدبير رقم 2 لعسكريي الادارات والمكاتب ومؤسسات القيادة ووزارة الدفاع. اضف ان تطبيق التدبير 3 يلزم القيادة وضع 75% من العديد في الخدمة، بينما في حال الاستنفار - كما في الانتخابات - ترتفع نسبة الجهوز الى اكثر من 90%. من اجل ذلك فإن اقتراح الاسلاك العسكرية يضع جهوز العديد بنسبة 75% على الاقل. وهو واقع الجيش حالياً على كل الاراضي اللبنانية، اذ ينتشر بنسبة جهوز تصل الى 75%، ما يجعل القيادة عاجزة عن خفض النسبة في ظل المخاوف الامنية والتوترات الاقليمية. ما يقود ايضاً الى رفض ما تطالب بها السلطة السياسية: تدبير 3 على الارض بمخصصات تدبير 1.

4 - لا يزال الجيش يتحفظ عما ورد في مشروع الموازنة لجهة رفض التسريح قبل بلوغ السن القانونية ما لم يقترن بحسم 25% من التعويضات. في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء سأل رئيس الجمهورية من غير ان يلقى جواباً: اجراء كهذا هل هو دستوري؟ الامر نفسه بالنسبة الى وقف التطويع في الاسلاك طوال ثلاث سنوات، من بينها الجيش بعديد هو الاكبر يبلغ نحو 82 الفاً. في كل سنة يتقاعد منه او يستقيل نحو الف عنصر، ما يجعل الرقم على مر السنوات الثلاث ذا تاثير بازاء المهمات الاستثنائية المنوطة به.

ذات مرة كان ثمة تدبير 4 رفع التعويضات الى 125%

الحكومة ترى التدبير 3 احد مصادر الاهدار، والجيش يراه احد مصادر الاطمئنان

دقّ عون ناقوس الخطر عندما كشف عن وطأة الخلاف بينه وبين الحكومة (هيثم الموسوي)

تقرير

مجلس القضاء الأعلى يُهدّد القضاة المعتكفين: عودوا وإلّا ...

رضوان مرتضى

اعتكف القضاة للمطالبة بحقوقهم التي هددتها موازنة 2019، وأعلن نحو 400 قاض من أصل 530 قاضياً وقف العمل استنكاراً للمسّ بمكتسباتهم. دخل ضمن هذا الحراك القضائي «نادي قضاة لبنان» (يضم 95 قاضياً) الذي تأسس في نيسان 2018. وترافق الاعتكاف مع تدخّل مجلس القضاء الأعلى لفضّه. بدأت الأعداد بالتناقص. عقدت جمعية عمومية للبحث في التوجّه الذي سينحوه القضاة، فجاء قرارهم بتمديد الاعتكاف. تريّثوا قبل التصعيد. والتصعيد يعني عدم البت حتى بمسألة الموقوفين والقضايا الاستثنائية التي لم يطلها الاعتكاف. الجمعية العمومية الأخيرة حضرها نحو 150 قاضياً، وكلفهم نحو مئة آخرين بالحديث باسمهم. نقص الرقم إلى 250 قاضٍ. ترافق ذلك مع ارتفاع الصرخة ضد القضاة المعتكفين الذي يُعطلون شؤون البلاد. بدأ ذلك رئيس الجمهورية وحذا حذوه وزير العدل البير سرحان الذي اعتبر أن «عدم تجاوب القضاة المعتكفين مع رغبة رئيس البلاد باستئناف العمل أمر مؤسف». كذلك استنكر المحامون استنكاف القضاة عن أداء واجبهم والإضرار بمصالح المتقاضين. وانضمّ إلى المستنكرين أبناء السلك نفسه. إذ ينقسم القضاة على بعضهم. «قضاة سلطة» وقضاة «معارضة». لم يتوقّف الضغطُ على المعتكفين. فقد أصدر مجلس القضاء الأعلى الخميس الفائت «تعميماً إلى السادة القضاة» أعطى فيه نهاية أيار (نهار الجمعة) مهلة أخيرة للقضاة للتراجع وإلا «يتحمل كل منهم مسؤوليته عن موقفه».

كذلك طلب رئيس مجلس القضاء الأعلى جان فهد من الرؤساء الأول للمحافظات إعداد لائحة بأسماء المعتكفين. وصدرت تعميمات داخلية دعت من يريدون الاستمرار بالاعتكاف إلى التوقيع بجانب أسمائهم ضمن لائحة موجودة لدى الرؤساء الأول. أمام هذه الخطوات، تراجع عدد من المعتكفين. يقول أحدهم لـ «الأخبار»: «تهديد مجلس القضاة أثّر في عدد من القضاة. بعضهم سيعود عن الاعتكاف فيما الآخرون تمسكوا بالاعتكاف ضد على بعضهم. «قضاة سلطة» وقضاة «معارضة». لم يتوقّف الضغطُ على المعتكفين. فقد أصدر مجلس القضاء الأعلى الخميس الفائت «تعميماً إلى السادة القضاة» أعطى فيه نهاية أيار (نهار الجمعة) مهلة أخيرة للقضاة للتراجع وإلا «يتحمل كل منهم مسؤوليته عن موقفه».

القضاء وشارك في قمع القضاة»، مشيراً إلى أن «مجلس القضاء مسلم تماماً للسلطة السياسية». أما عن هدف الاعتكاف، فيقول أحد القضاة المعتكفين لـ «الأخبار»: «الاعتكاف هو الوسيلة الوحيدة للقضاة للضغط، هو امتناعٌ عن العمل لرفع الصوت استنكاراً للضربات التي يتعرّض لها القضاء». يرى هذا القاضي أن «الجوّ» مستمر منذ ثلاث سنوات، متحدّثاً عن «سياسة معتمدة لإنقاص ما هو ممنوح للقضاة أصلاً». ويضيف: «يتحدث هؤلاء عن قضاء قوي وعادل، كيف يرون أنهم يُعزّزون القضاء بذلك؟».

قاضٍ آخر انضم إلى الاعتكاف يتحدّث عن «خفض عشرة في المئة من مساهمة الدولة بصندوق التعاضد البالغة عشرة مليارات و800 مليون ليرة، وخفض قيمة كل عائدات قانون السير من 30 % إلى 25% حصراً من سلسلة أحداث من شغور موقع رئاسة الجمهورية لسنتين إلى تعثّر التآليف الحكومي لأشهر إلى إقفال المجلس النيابي. ليسأل ألم يُضرّ هؤلاء بمصالح الناس؟ هل بات الاعتكاف لمدة شهر يُشكل خطراً عللا مصالح المواطنين أكثر من كل ما سبق؟ ورغم أن الموازنة كانت الشرارة التي أطلقت الاعتكاف القضائي، إلا أنه ليس الأول الذي يُنفذه القضاة. فقد سبق أن دعا مجلس القضاء الأعلى القضاة إلى الاعتكاف عام 2017 احتجاجاً على المسّ بصندوق تعاضد القضاة في مستقلا. الخسارة الأكبر للمواطن أنّ ليس لديه قضاء مستقل، إنما قضاء تابع للسلطة السياسية. والمقصود بالاستقلالية الاستقلال المالي والإداري».

يستغرب القضاة حملة القمع التي تُشن ضدهم تحت شعار الحرص على مصالح الناس. يستعيد أحدهم أحكام السير. ناهيك عن إلغاء ميزات لوحات السيارات وتخفيض 15% من المنح المدرسية». يُعدد هذا القاضي التشحيل الذي تتعرض له مكتسبات القضاة ليتحدث عن «موقف مزر» لمجلس القضاء الأعلى: «لم يكن موقف مرجعيتنا مثل موقف حاكم مصرف لبنان». ويرى هذا القاضي أن «رئيس مجلس القضاء أعلن أنه تمّ الحفاظ على كل المكتسبات. هذا إنكار إرضاء للسلطة». قاض ثالث يُضيف: «المسألة ليست أموراً مالية، إنما معنوية أيضاً. نريد قضاء مستقلا. الخسارة الأكبر للمواطن أنّ ليس لديه قضاء مستقل، إنما قضاء تابع للسلطة السياسية. والمقصود بالاستقلالية الاستقلال المالي والإداري».

يستغرب القضاة حملة القمع التي تُشن ضدهم تحت شعار الحرص على مصالح الناس. يستعيد أحدهم دستورية، لكنها لا تملك استقلالية مالية. واقع القضاء اليوم مع بعض حالات الفساد لا يُلغي أصل السلطة لديه. والسلطة، بالمبدأ، لا تعتكف لأن الاعتكاف يعني اعتزال قيامها بواجبها الدستوري». ويخلص إلى أن لكل مبدأ استثناءات. فما هي هذه الاستثناءات؟ يُجيب: «السلطة بالمبدأ لا تعتكف، لكن إذا اعتدت السلطة التشريعية على السلطة القضائية عبر مخالفة الدستور، على الأخيرة أن تأخذ موقفاً قد يكون على شكل اعتكاف، لكنه لا يجوز إلا إذا كان هناك خطر جسيم يتهدد السلطة القضائية. وهذا ما حصل في الاعتكاف السابق. أما اليوم، فهذا التهديد معدوم».

تجدر الإشارة إلى أن المعتكفين حددوا الاثنين المقبل مَوعداً لعقد جمعية عمومية ليتقرر فيها إن كانوا يُريدون الاستمرار بالاعتكاف.

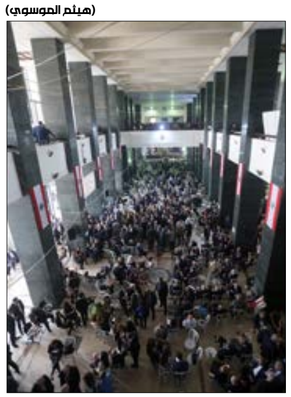

(هيثم الموسوي)

مقالة

الجنسية للأم اللبنانية: موسم جديد للبازار السياسي

هيام القصيفي

في عز الانغماس بمشكلات الموازنة والاضرابات التي تشل الوضع الداخلي، وعلى غرار كثير من الملفات التي تطرح في غير اوانها، جاء طرح الهيئة الوطنية لشؤون المرأة مشروع قانون اعطاء الجنسية لاولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من اجنبي، ليضيف الى المواضيع المثيرة للجدل العقيم في لبنان، مادة اضافية، في توقيت يبدو غير ملائم للجهة السياسية التي «تنتمي» إليها رئيسة الهيئة.

المفارقة تتعدى التوقيت، المترافق مع الاعداد لصفقة القرن والمخاوف من توطين الفلسطينيين وابقاء السوريين النازحين، اذا انه يطرح اشكالية حول منحى يتعلق بنسف كل ما تعمل عليه وتقرره الحكومات السابقة. لا الحكم استمرارية، ولا ملفات الحكومات السابقة وقرارت لجانها تبقى سائدة، فكل عهد ينسف ما قبله، وكل طرف سياسي ينقلب على مقررات سابقة ويطرح قوانين ومشاريع سبق واقرت أو رفضت، من اجل ملاءمتها مع تطلعات سياسية او شخصية. فتيار المستقبل كان ايضا وعد بتقديم مشروع يسمح للام اللبنانية بمنح جنسيتها لابنائها.

بصرف النظر عن الخلفيات الإنسانية للطرح الحالي، يفترض التذكير بأن التيار الوطني الحر الذي قدم رئيسه جبران باسيل اقتراحا العام الماضي يتعلق بمنح الأم اللبنانية جنسيتها لزوجها وأبنائها، ما عدا المتزوجات من بلاد الجوار، كان شارك عام 2012 في اللجنة الوزارية التي كلفتها الحكومة درس هذا الملف، وقدم التيار جوابا رافضا لمنح الجنسية في شكلها المقترح. تألفت اللجنة من ممثلين عن كافة الافرقاء السياسيين، وشارك عن تكتل التغيير والاصلاح رجلا قانون هما شكيب قرطباوي وسليم جريصاتي. وقد رفضت اللجنة بالاجماع تعديل قانون الجنسية، واكدت حق الدولة اللبنانية بـ«وضع القيود التي تحدد مداها لاكتساب غير اللبنانيين الجنسية اللبنانية، (...) لاسيما إذا كان اكتساب الجنسية يتعارض مع مبدأ رفض التوطين (المرأة اللبنانية المتزوجة من فلسطيني) أو يخل بصورة فاضحة بالتوازن الديموغرافي أو يزيده تفاقماً، على ما حصل في مرسوم التجنيس لعام 1994 والذي لم يجد بعد سبيلاً إلى التصحيح بالرغم من التجاوزات والاخطاء الكثيفة الواردة فيه». وهي من المرات النادرة التي تعترف بها حكومة بأخطاء المرسوم الذي لم يصحح.

لفتت اللجنة الى الاتفاقية الدولية التي أبرمها لبنان للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحفّظ مجلس النواب عن بعض نصوص هذه الاتفاقية ومنها البند 2 من المادة 9 الذي يتعلق بمنح المرأة حقاً متساوياً مع حق الرجل في ما يتعلق بجنسية أولادها، والى اجتهاد المجلس الدستوري بأن «مبدأ المساواة الذي يتمتع بالقوة الدستورية لا يُعمل به عند وجود أوضاع قانونية مختلفة لا يصح معها أعمال المساواة أو عندما تقضي بذلك مصلحة عليا (...) ويحق للمشرع اللبناني أن يحول دون تملك الفلسطينيين حقوقاً عينيه عقارية في لبنان، بحجة أن هذا التملك يتعارض مع سياسة الدولة العليا في رفض التوطين المكرس في الفقرة ط من مقدمة الدستور».

مع رفضها التعديل، اقرت اللجنة منح أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي الحقوق المدنية للمواطنين اللبنانيين، دون الحقوق السياسية، مقترحة اجراءات مدنية كمنح إقامة دائمة من دون بدَل مالي، عوضاً عن سمة المجاملة، وكالحق بالتعليم والانتساب إلى المدارس والجامعات والعمل في القطاعات الخاصة (لا القطاع العام) والحق في الطبابة والاستشفاء في القطاع الصحي العام والخاص والاستفادة من تقديمات وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

اللافت في عمل اللجنة آنذاك انها استندت، إضافة الى نصوص واجتهادات دستورية، الى احصاءات وزارة الداخلية، وهي الجهة الرسمية المخولة، سواء عبر المديريات المختصة او الاجهزة الامنية، وبررت الاعداد (التي اعترضت عليها جمعيات نسائية حينها)، رفض المشروع لانه اظهر حجم المتغيرات الديموغرافية التي ستنشأ عن منح الجنسية. ونشرت تعداد المتزوجات من أجانب منذ عام 1947 وحتى عام 2012، واعداد المتزوجات من فلسطينيين، علما ان الزواج من فلسطينيين كان الابرز حينها، وذُكر موضوع التوطين استنادا الى هذا الشق. منذ عام 2012، دخل عامل زواج اللبنانيات من سوريين على خط ازمة الجنسية، وحتى الان لا تعطي اي جهة رسمية احصاء دقيقا عن عددهن، وتختلف التقديرات بحسب الجهات الرافضة او المؤيدة لحق المرأة إعطاء الجنسية لأبنائها. علما ان احصاء الداخلية ذكر أن الأرقام هي للزيجات المسجلة فقط، وهذا ينطبق ايضا على الزواج من سوريين. ولا يمكن في ظل التجاذب السياسي الراهن فصل الحالتين إحداهما عن الأخرى، نظرا الى تطور الاوضاع الديموغرافية في السنوات السبع الماضية، وتطور السجال حول النزوح السوري وانعكاساته السياسية والاجتماعية منذ عام 2012. وعلى الاقل ينبغي استكمال معطيات الداخلية السابقة، واجراء مسح شامل ودقيق حول الاعداد وتطورها، لانه من دون احصاء دقيق وعلمي، لا يمكن بناء اي مشروع من دونه، فكيف اذا كان بحجم قضية حساسة وشائكة، لانها تصبح فقط مادة للبازار السياسي كما هو حاصل اليوم. فرئيسة لجنة شؤون المرأة، كلودين عون، في الخط السياسي نفسه الذي يرفض مشروعها. وبعد أيام على تقديمها الاقتراح إلى رئيس الحكومة، خرج الوزير باسيل ليذكّر باقتراحه الذي يستثني المتزوجات من دول الجوار من حق منح الجنسية لأبنائهن. فما الذي ستحققه خطوة عون إذا كان أول رفض رسمي لمشروعها صدر من أهل البيت؟

على الغلاف

«بنك الأسئلة» هو احد أجهزة اللجان الفاحصة في الامتحانات الرسمية، يحدد هيكليته وآلية عمله بقرار يصدر عن المدير العام للوزارة، فيما يوقّع على التعويضات وزير التربية منفرداً، من دون حاجة إلى توقيع وزير المال على غرار باقي تعويضات الامتحانات. هذا الأمر، إلى جانب معايير اختيار أعضاء اللجان ووجود مرجعيتين للبنك، أثار الشبهات لدى التفتيش التربوي في شأن شفافية الامتحانات

التفتيش التربوي يثير علامات استفهام حول «بنك الأسئلة»

الامتحانات الرسمية: شبهات حول سريّة المسابقات وتوزيع «المغانم»!

فاتن الحاج

حتى عام 2015، لم يكن «بنك الأسئلة» في الامتحانات الرسمية قد تقونن بعد، رغم مرور نحو 14 عاماً آنذاك على اعتماده والطلب من أساتذة الشهادات ضخّ المسابقات فيه. لم يرد «البنك» في أي من النصوص السابقة التي تنظم الامتحانات لجهة آلية عمله وضوابطه وتعويضاته، وبالتالي ليس معلوماً كيف كان يعمل، على الأقل بالنسبة إلى المفتشية العامة التربوية. إلا أنّ المرسوم 1992 بتاريخ 2015/5/7 أضاف بنداً ثامناً على المادة 4 من المرسوم 2001/5697 (نظام الامتحانات الرسمية)، لتصبح لجنة بنك الأسئلة إحدى مكونات جهاز اللجان الفاحصة. وقضى هذا التعديل بأن يكون المدير العام للتربية رئيساً للجنة بنك الأسئلة. وتعنى هذه اللجنة باعتماد نماذج الأسئلة والمسابقات للامتحانات الرسمية (من بين مئات المسابقات التي يعدّها أساتذة ومعلمون من كل لبنان)، ومن ثم تحمّل الأسئلة والمسابقات على برنامج الكتروني وفق شروط وآلية تحفظ سريتها، فيما يحدد المدير العام الهيكلية التنظيمية للجنة وآلية عملها بقرار يصدر عنه، على أن تحدد التعويضات لأعضاء هذه اللجنة بقرار يصدر عن وزير التربية.

هو عمل راقٍ ويوفر الكثير من الجهد ليلة الامتحان، كما تقول لجنة الامتحانات في المفتشية العامة التربوية، لأنه يقطع الطريق على أي امكانية للإيحاء بأسئلة المسابقات، شرط أن يتمتع هذا العمل بدرجة قصوى من السرية والتكتم على النماذج التي تدخل بنك الأسئلة. لكن هذا الأمر هو موضع شك، بحسب اللجنة التي أعدت تقريراً عن هيكلية بنك الأسئلة وعمله وتعويضات لجنته وسألت عن ضوابطه في امتحانات الشهادة المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الأربعة للعام الدراسي الأخير 2017 - 2018.

ازدواجية في مهمات أعضاء البنك

بنتيجة الاطلاع على لوائح أسماء مقرّري المواد ونوابهم البالغ عددهم 20 في الشهادة المتوسطة و27 في شهادة الثانوية العامة بفروعها الأربعة، يتبيّن للجنة الامتحانات أنّ 12 من هؤلاء في الشهادة المتوسطة و 13 في الثانوية العامة، يجمعون بين المهام الآتية: مقرّر أو نائب مقرّر، وأستاذ أو مدرّس مكلّف مهمة تربوية في الإرشاد والتوجيه، وعضو في لجنة بنك الأسئلة، ما يطرح جدياً مسألتين أساسيتين متعلقتين بشفافية الامتحانات الرسمية ونزاهتها: كيف نضمن سرية مشاريع الأسئلة الواردة إلى «البنك» وعدم استغلال المشاركة في هذه المهام مجتمعة لأغراض خاصة؟ ولماذا لا توزّع هذه المهام بحيث يسهم توزيعها في تكوين مزيد من الخبرات والكوادر التربوية الضرورية لأعمال الامتحانات الرسمية؟ وهل فرغت الثانويات الرسمية من الأساتذة الأكفاء لتترك هذه المهمة حكراً على الأساتذة المكلّفين مهام تربوية في الإرشاد والتوجيه مثلاً، والذين تم تكليف بعضهم بصورة لا تراعي المعايير الموضوعية والقانونية؟

وهنا رأت لجنة الامتحانات في المفتشية العامة التربوية، في تقريرها، أن حصر تسمية معظم أعضاء اللجان في بنك الأسئلة بالأساتذة والمعلمين المكلفين مهام تربوية يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص، ويضع هذه التسمية في إطار الخدمات التي لا تراعي الكفاءة، وبالتالي لن تنتج الجودة والشفافية المطلوبتين، ما يستدعي إعادة النظر في تسمية الأعضاء واعتماد أسس واضحة في اختيار لجان المواد في بنك الأسئلة من أجل مقتضيات المصلحة العامة.

مرجعية بنك الأسئلة

التقرير استغرب أن يكلّف المدير العام مديرة الإرشاد والتوجيه مهام مقررة لجنة بنك الأسئلة لهذا العام بدلاً من رئيسة دائرة الامتحانات، في حين لم تشر أي من المراسيم والقرارات والمذكرات إلى دور لمديرية الإرشاد والتوجيه أو مديرها أو الملحقين بها في المسرح».

> تقاضى المدير العام عن بنك الأسئلة 21 مليون ليرة بفارق 12 مليوناً عما يستحقه

الامتحانات الرسمية لا من قريب ولا من بعيد، ما يستدعي التساؤل حول علاقة المديرية ببنك الأسئلة، وهو ما يعتبر، بحسب المفتشية العامة التربوية، خرقاً للسرية المطلوبة في المرسوم 1992 /2015. ورأت اللجنة أن اعتماد مركزين اثنين لوضع مشاريع الأسئلة هما: دائرة الامتحانات ومديرية الإرشاد والتوجيه (المادة 3 من المرسوم 1992 /2015) من شأنه تبديد المسؤولية عن سرية هذه المشاريع، وهو لم يأت في سياق اقتضته المصلحة العامة أو الضرورة، إنما جاء مصطنعاً ومناقضاً للشروط التي تحفظ السرية المطلوبة والمنصوص عنها صراحة في الفقرة 8 المضافة إلى المادة 4 من المرسوم 5697 . وهنا دعا التقرير إلى «إعادة النظر في الأمر لجهة الاكتفاء بدائرة الامتحانات وحذف مركز الإرشاد والتوجيه من هذا المسرح».

المبالغة في التعويضات

المفارقة في موضوع تعويضات بنك الأسئلة، أنّ أعضاء لجنة بنك الأسئلة الذين تحدثنا إلى بعضهم لا يعلمون بوجود القرار 1078/م/2016 الذي ينظم التعويضات على الشكل الآتي: 30% لواضع المسابقة، 5% لرئيس لجنة بنك الأسئلة أي المدير العام للتربية، 3,5% لمقرر لجنة بنك الأسئلة (رئيسة دائرة الامتحانات الرسمية سابقاً ومديرة الإرشاد والتوجيه حالياً)، 2,5% للمكلّف بأعمال الطباعة والتصميم، 2,5% للمكلّف بالترجمة،1% للمكلّف بالتصحيح اللغوي، 1% للمكلّف بالأعمال اللوجستية، 54,5% لباقي أعضاء اللجنة.

ويراوح أجر المسابقة في الشهادة المتوسطة بين 450 ألف ليرة لمادة التاريخ و900 ليرة للرياضيات، وفي الثانوية العامة تبلغ تسعيرة مسابقة التاريخ بكل الشهادات والرياضيات للعلوم العامة مليون و800 ألف ليرة.

ومن الأسئلة المطروحة: ما هو عدد المسابقات المسموح للشخص الواحد أن ينجزها ويعتمدها بنك الأسئلة، خصوصاً أن البنك اعتمد في إحدى اللجان ثماني مسابقات لشخص واحد خلال 4 سنوات؟ ومن تختار اللجنة المعتمدة المسابقة أم تفرض عليها؟

وفي ما يتعلق بامتحانات العام الماضي، صدر بتاريخ 2018/5/21، القرار 72 لتحديد الهيكلية التنظيمية ومهام وآلية عمل لجنة بنك الأسئلة، وبتاريخ 2018/5/29، بدأت الامتحانات الرسمية للدورة العادية، أي أنّ الفارق الزمني بين صدور القرار والمباشرة بالامتحانات بلغ 7 أيام فقط. وقد صرفت تعويضات عن الأعمال المنجزة خلال هذه الفترة قدرها 184 مليون ليرة لبنانية و15 ألف ليرة. وكان مفترضاً أن توزع الأنصبة على رئيس اللجنة ومقرّرها وأعضائها وفقا للنسب المنصوص عنها في القرار، أي أنّ مستحقات المدير العام تبلغ 9 ملايين و200 ألف في حين أنه تقاضى فعلياً، بحسب الجداول، 21 مليوناً و369 ألف ليرة، بفارق نحو 12 مليونا. وفيما يستحق لمقرّرة لجنة بنك الأسئلة 6 ملايين و440 ألف ليرة، فقد تقاضت 14 مليوناً و958 ألف ليرة، بفارق 8 ملايين و517 ألفاً، ما يقتضي التحقيق لتفسير هذا الأمر، بحسب التقرير الذي سال أيضاً عن مدى مواءمة هذا التعويض للفترة الزمنية الضيقة وللعمل المنجز خلالها.

وبدا لافتاً للجنة الامتحانات في المفتشية العامة التربوية، حصر مرجعية تعويضات لجنة بنك الأسئلة بوزير التربية مندوب مشاركة وزير المال كما هي بالنسبة لجميع العاملين في الامتحانات الرسمية، ما يخلق، بحسب التقرير، «ازدواجية غير مبررة وغير مفهومة ولا تقتضيها الضرورة في مرسوم واحد: المادة 4 والمادة 22 من المرسوم 5697 /2001، ما يقتضي إعادة النظر في هذا الجانب والإبقاء على نص المادة 22 وحذف كل ما يتعارض معها في المرسوم نفسه».

184 مليون ليرة كلفة عمل «بنك الاسئلة» خلال سبعة ايام فقط! (مروان طحطح)

الجمعيات الخليجية والدولية التي عملت في ملف النزوح ساهمت في تنامي هذه الظاهرة (مروان طحطح)

تقرير

«الاستثمار الطبي» في عكار

مستوصفات غير شرعية وأدوية فاسدة

لوّح نقيب أطباء الشمال الدكتور عمر عياش بإجراءات قاسية بحق الأطباء الذين يشغّلون أطباء أجانب باسمائهم. مشيراً الى ان تحويل أطباء عكار باتوا بلا عمل نتيجة طفرة المستوصفات التي يديرها أجانب ومنتحلو صفة

نجلة حمود

بدءاً من المحمرة، بوابة محافظة عكار، مروراً بالعبدة - ببنين وحلبا والدريب الأوسط والأعلى وصولاً الى القرى والبلدات الحدودية في وادي خالد، فوضى طبية - غير خلاقة بالتأكيد - وعلى عين الأجهزة الأمنية وأجهزة الرقابة الغائبة عن السمع. عشرات المراكز الطبية المخالفة، والمتعددة الاختصاصات: طب عام، طب تجميلي، طب أسنان، صيدلة... والأخطر عيادات نسائية تدور شبهات كثيرة حول ما يجري داخلها من عمليات إجهاض غير شرعية مقابل مبالغ مالية.

«خطورة الأمر لا تكمن في عدم شرعية هذه المراكز فقط، بل في الخدمات الطبية التي تقدمها والتي قد تشكل خطراً مباشراً على صحة المواطنين. إذ يدير غالبية هذه المراكز ، بشكل مخالف للقانون، أطباء أجانب معظمهم سوريون، وأحياناً ممرضون ينتحلون صفة أطباء، يتولّون تقديم الخدمات الطبية ووصف الأدوية المهربة وإعطاء لقاحات تبين أن الكثير منها منتهي الصلاحية»، بحسب تأكيد عدد من الأطباء في المحافظة.

من يراقب هذه المراكز؟ أين دور وزارة الصحة وطبابة قضاء عكار والسلطات المحلية من محافظ وبلديات وقوى أمنية؟ وكيف تغطّي هذه المراكز والمستوصفات والعيادات الخاصة والصيدليات نفسها أمام القانون؟ هذه، وغيرها الكثير، أسئلة لا إجابات لها في واحدة من أكثر المناطق اللبنانية فقراً وافتقاداً للخدمات.

«ما يجري لا يمكن تسميته سوى استثمار تجاري في صحة الناس يقوم به ممرضون سوريون بتغطية تامة من أطباء لبنانيين»، يؤكد أحد الأطباء، مشيراً أيضاً الى الدور السلبي لبعض الجمعيات الدولية والخليجية التي عملت في ملف النزوح السوري وتعاونت بشكل أساسي مع الأطباء الأجانب ومنتحلي صفة الأطباء بما بزر مخالفاتهم».

يحدث ذلك كله على عين قانون تنظيم مهنة الطب في لبنان وقانون الآداب الطبية وقانون إنشاء نقابتي الأطباء في بيروت وطرابلس - الشمال. وهي القوانين التي تؤكد أنه «لا يحق لأي طبيب العمل على الأراضي اللبنانية، إلا إذا كان منتسب لإحدى النقابتين ولديه إذن بمزاولة المهنة من وزارة الصحة».

«الأمور فلتانة»، يختصر أحد الأطباء الواقع، مؤكداً «أن المريض اللبناني يتلقى العلاج على يد ممرض سوري، وفي أفضل الأحوال على يد طبيب، لكنه يحصل على وصفة طبية غير مختومة، وأحياناً على أدوية مهربة أو فاسدة لانتهاء صلاحيتها. والمشكلة أن هناك مستشفيات لا تتردد بالتعاون مع أطباء سوريين رغم أن عملهم مخالف لقوانين مزاولة المهنة». أكثر من ذلك، فأن أحد المستشفيات التي تحظى بدعم وزارة الصحة «يتعاون مع 11 طبيباً يعملون لديه ويحملون اختاماً بأسماء أطباء لبنانيين»!

> عشرات المستوصفات المراكز الطبية يديرها أطباء أجانب لا يحملون تراخيص ومنتحلو صفة

والمشكلة الأساسية وراء هذه «الطفرة التي يشهدها الشمال، وخصوصاً عكار، منذ بدء أزمة النزوح السوري، تكمن بحسب مطّلعين في سهولة الحصول على رخصة لفتح مستوصف. «إذ يكفي توافر رخصة بإسم جمعية وشهادة طبيب منتسب للنقابة ووجود صيدلي وممرض، لتحصل أي جهة على رخصة مستوصف طبي. ولأنه لا يمكن لطبيب أجنبي افتتاح مستوصف يلجأ هؤلاء الى تامين غطاء من طبيب لبناني. وهنا مكمن العلة».

ولهذا الأمر، بعيداً عن المخاطر الصحية على حياة الناس، انعكاسات اقتصادية واجتماعية على الأطباء اللبنانيين أنفسهم الذين باتوا يعانون من شبه بطالة! وهو ما دفع بعدد من الأطباء الى تنسيق جهودهم لإعداد داتا شاملة حول اماكن تواجد هذه المراكز والجهات التي تغطيها. وقد بينت الإحصاءات الأولية وجود 40 مركزاً «طبياً» تتوزّع على منطقتي ساحل القبيطع والشفت، إضافة الى بعض المستوصفات في سهل عكار والدريب الأوسط والأعلى، وسبعة مراكز غير شرعية في منطقة وادي خالد.

نقيب أطباء الشمال، الدكتور عمر عياش، يتحدث عن أرقام «مخيفة»، موضحاً أن ربع أطباء هذه المناطق المحرومة محرومون من العمل، وأن «نسبة البطالة الطبية في عكار باتت تتجاوز الـ25 في المئة»، بمعنى ذلك أن «هناك، إضافة الى الخطر الطبي، خطراً معيشياً يهدد الأطباء اللبنانيين جراء المنافسة غير الشرعية والأطباء الأجانب الذين يتقاضون أجوراً زهيدة». بتفصيل أكثر، يشرح النقيب أن «هناك 360 طبيباً منتسبا للنقابة في الشمال من عكار - ومنهم يمارس الطب خارج عكار - في مقابل 120 طبيباً غير لبناني، وهذه نسبة مخيفة جداً». عياش أعلن أن النقابة في صدد اتخاذ اجراءات قاسية بحق «الأطباء المخالفين الذين يقومون بتشغيل أطباء أجانب باسمهم، ملوحا بإحالتهم الى المجالس التاديبية وإصدار عقوبات بحقهم قد تصل الى وقفهم عن ممارسة مهنة الطب». وشدد على ضرورة «تكاتف الأطباء وإبلاغ النقابة عن التجاوزات في حال رصدها»، مؤكدا «أننا حاولنا مرارا مداهمة عدد من العيادات والصيدليات المخالفة. إلا أننا في كل مرة كنا نفاجأ بتمكنهم من الهرب، بتسهيل من زملاء لبنانيين مسؤولين عن إدارة هذه المراكز والمستشفيات»، رغم إرسال وزير الصحة جميل جبق كتاباً الى المؤسسات الطبية يحذّر فيها من تشغيل أطباء مخالفين للقانون تحت طائلة إقفال مؤسساتهم.

منبر

الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم: نعم، هناك حلّ!

أدمون عبد المسيح *

أيّ مستقبل لـ «الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم»؟ هذا هو السؤال المطروح بعدما انتهى مؤتمرها العالمي الذي عُقد في بوغوتا، عاصمة كولومبيا، الأسبوع الماضي إلى مساومات حزبية رخيصة بعيداً عن مصلحة الانتشار اللبناني. ما أوصل الجامعة إلى أسوأ المراحل في تاريخها الذي يعود إلى أكثر من نصف قرن. فبدل أن يبادر المؤتمر إلى البحث في لمّ الشمل وجمع المتفرّقين ومحاولة توحيد الجامعة التي أصبحت أربعاً، جاء ليغذّي هذه الانشقاقات المستمرة منذ 20 عاماً من دون أن تلوح في الأفق نهاية لها، ما ينعكس سلباً على المجالس الوطنية في مختلف الدول، فيشلّ نشاطاها ويحول دون انضمام جمعيات جديدة إليها.

لن ندخل في تفاصيل عدم شرعية المؤتمر الأخير الذي جاء بعد إفشال مؤتمر باريس في أيلول، لأن المهم طرح الأفكار والحلول إذا كانت النيات طيّبة بالفعل كما يدّعي بعضهم. ولكن نشير، عموماً، إلى أنّ الفشل تمثّل في عدم وجود هيئة ناخبة شرعية وواضحة، وفي عدم قيامه على قانون واضح، لا بل على عدم تطبيق أي قانون. وهذا ما يعرفه كل من شارك في المؤتمر، لكنّهم يفضّلون التوافقات السياسية الحزبية التي ألحقت - ولا تزال - أشدّ الضرر بالجامعة وعالم الاغتراب.

عالم الاغتراب اللبناني اليوم من دون مؤسسة مدنية شرعية جامعة تحتضن قضايا المغتربين وقضايا الوطن، وتعمل كما في الماضي لخدمة مصالح لبنان وتمتين علاقاته بدول العالم. وهذا أمر خطير، في وقت يحتاج وطننا إلى تضافر كل الجهود، مغتربين ومقيمين، لتفادي الكوارث التي نستشعرها جميعاً. ولا داعي للتذكير بأهمية المغتربين في دعم الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعلمياً، ولكن ضمن إطار مؤسساتي واضح وشرعي يعمل بالتواصل مع الدولة اللبنانية وبالتعاون مع ممثّلياتها في الخارج. أما الآن، فكل هذا غير موجود منذ سنين، والانشقاق سيد الموقف. من هنا، لا بدّ من إيجاد حلّ لأن الجامعة لا يمكن أن تبقى أسيرة الأحزاب، فاقدة لكل استقلالية، ومشلولة الحركة. لذلك نقترح تشكيل لجنة مستقلة ممن عملوا في الجامعة من أصحاب النيّات الصادقة، مفكّرين وديبلوماسيين ورجال قانون ومختصّين في شؤون الاغتراب، تكون مهمتها لمّ الشمل ووضع أسس ومبادئ جديدة لتوحيدها وإنقاذها من مشاكلها، وبما يجعلها تنسجم مع متطلبات العصر الحديث، ويعيد إليها كل من انشقّ أو اعتكف أو تباطأ، فتعود الجامعة كما كانت عند تأسيسها داعماً مهماً للوطن على جميع المستويات. وهذا يستتبع وضع وثيقة تعاون بين الدولة والجامعة، تكون الأخيرة على أساسها المؤسسة الاغترابية الوحيدة التي تمثل اللبنانيين المغتربين والمعترف بها رسمياً من الدولة. وهذه الهيئة يجب أن تشمل الإدارات العالية المتعددة للجامعة - صار عددها ثلاثة أو أربعة - وأن تعمل بالتنسيق والتعاون مع الدولة وبغاياتها الديبلوماسية، ولكن باستقلالية تامة.

بذلك نكون قد أمّنا للجيل الجديد إطاراً واضحاً وسليماً يمكّنه من حمل المشعل والسير على خطى الآباء والأجداد.

* رئيس سابق لـ «المجلس الوطني الفرنسي» ومؤسس «أيام لبنان في باريس»

قضية

اختيار ممثلي لبنان في البطولة العربية
«أمرٌ ملكي» يهمّش القرار اللبناني!

نصّب الاتحاد العربي لكرة القدم نفسه قيّمًا على الكرة اللبنانية. وقرر اختيار ممثلي لبنان في النسخة المقبلة من «كاس العرب للأندية الابطال»، متخطيا الاصول التي تتبع عادة. ومهمّشا دور الاتحاد اللبناني لكرة القدم في تسمية ممثلي لبنان في البطولات الخارجية. ارسل الاتحاد العربي «امراً»، مخلّفاً ازمة في تحديد هوية من سيمثل لبنان في البطولة العربية المقبلة

عبد القادر سعد

فجاة، أصبح الاتحاد العربي لكرة القدم يعتبر نفسه أعلى من الاتحاد الآسيوي للعبة. فالأخير لم يصل إلى مرحلة تسمية ممثلي أي بلد في بطولاته القارية. هو يكتفي بمراسلة الاتحاد المحلي للعبة، طالباً منه تسمية نادٍ أو اثنين، أو أكثر أحياناً للمشاركة في بطولة ما، وغالباً ما يكون الاتحاد المحلي قد وضع معايير لاختيار ممثلي البلد.

الاتحاد العربي يبدو أن له نظرته الخاصة في موضوع اختيار الأندية التي تشارك في بطولاته، وهو يسميها وفق كتب أشبه بـ«الفرمانات» ترسل إلى اتحادات الدول. فقبل أيام أرسل كتاباً إلى

يسعى الاتحاد اللبناني إلى توسعة المشاركة اللبنانية خارجياً

الاتحاد اللبناني لكرة القدم سمّى فيه ناديي العهد والنجمة للمشاركة في النسخة الثانية من كاس الأندية العربية، دون أن يترك للاتحاد اللبناني مجالاً لتنفيذ الية اختياره للأندية المشاركة في المسابقات الخارجية.

الاتحاد اللبناني للكرة سبق أن وضع الية محددة لتسمية الأندية التي ستمثل لبنان خارجياً، على قاعدة توسيع مروحة المشاركات الخارجيّة، فقرر حينها أن بطل الدوري وبطل الكاس يشاركان في كاس الاتحاد الآسيوي، وثاني ترتيب الدوري المحلي يشارك في البطولة العربية. أما إذا كان بطل الدوري هو ذاته بطل الكاس، فحينها يشارك وصيف الدوري في كاس الاتحاد الآسيوي ويشارك ثالث الدوري في البطولة العربية، لا الوصيف، لفسح المجال أمام أكبر عدد من الأندية اللبنانية للمشاركة خارجياً.

في النسخة الأولى التي ضمت ممثلين عن موسم (2016-2017)، شارك العهد بوصفه بطلاً للدوري، والسلام زغرتا باعتباره وصيفاً، ودُعي النجمة إلى المشاركة في التصفيات التأهيلية بعد اتصالات بين بيروت والرياض. في ذلك الموسم كان العهد بطل الدوري والأنصار بطل الكاس، فسُمّيا في كاس الاتحاد الآسيوي، وسُمّي السلام زغرتا في البطولة العربية.

اليوم يدعو الاتحاد العربي ممثلين عن موسم (2017-2018) الذي أحرز فيه العهد «الدوبليه»، وحلّ النجمة وصيفاً، فسُمّيا في النسخة الحالية لكاس الاتحاد الآسيوي، حيث خرج النجمة من الدور الأول، وما زال العهد مستمراً بوصوله إلى نصف نهائي منطقة غرب آسيا. في الموسم عينه، أي (2017-2018)، حلّ الصفاء ثالثاً في ترتيب الدوري، وبالتالي، وفق معايير الاتحاد اللبناني التي وضعها، يحق له تمثيل لبنان في البطولة العربية بعد أن شارك العهد والنجمة في آسيا.

الاتحاد العربي، من جهته وفي كتابه الأخير، اختار العهد والنجمة على أساس أنهما البطل ووصيفه، لكنه لم يتنبّه إلى أن حق الاختيار يعود إلى الاتحاد اللبناني، الذي له معاييره الواضحة، وهو موقف عبّر عنه الاتحاد اللبناني بصراحة، مبدياً انزعاجه من تصرف الاتحاد العربي. الأخير لم يصعّد من موقفه، وطلب من الاتحاد اللبناني إرسال الرد الذي يرغب فيه، لكنه تمنى في الوقت عينه أن يكون بطل الدوري أحد ممثلي لبنان.

القرار في هذا الموضوع يعود إلى اللجنة التنفيذيّة التي ستختار ممثلي لبنان في أول اجتماع لها، ومن المفترض أن يكون العهد والصفاء ممثلي لبنان، بحسب القاعدة المتبعة منذ فترة. تبقى هناك عقدة مشاركة النجمة في النسخة الثانية. فالاتحاد العربي يُرغب بقوة في مشاركة النجمة بعد «الصورة الرائعة» التي رسمها النجماويون على ملعب المدينة الرياضية أمام الأهلي المصري في دور الـ 32. أضف إلى ذلك الأداء الكبير والنتائج الجيدة التي حققها النجماويون في الدور التمهيدي، وبالتالي يحق للاتحاد العربي أن يسعى إلى إشراك النادي الأكثر شعبية في مسابقته، ولكن هذا الحق يجب ألا يكون بالفرض، أو بتجاوز القوانين التي يسير عليها الاتحاد اللبناني منذ وقت. تؤكد مصادر متابعة للملف، أنّ على الاتحاد العربي أن يلتزم ما يقرره اللبنانيون، وإذا أراد إشراك أندية أخرى، يكون ذلك عبر كتاب طلب من الاتحاد اللبناني وعبره، لا أن يختار بنفسه ممثلي لبنان.

جهات عدّة اعترضت على قرار الاتحاد العربي لكرة القدم، ورأى البعض من المتابعين للملف أن كأس الأندية العربية لا يمكن أن تتحول إلى شبيهة الدورات الودية التي تقام بعد انتهاء الدوريات، والتي تجذب الأندية الشعبية أو الأكثر جماهيرية. فإذا كانت الجماهيرية هي مقياس المشاركة، فحينها يحق للأنصار أن يكون ممثل لبنان الثاني، لكونه النادي الجماهيري الثاني في لبنان بعد النجمة، وقبل العهد، وذلك بحسب مصادر متابعة للملف. كذلك فإنّ الأنصار حلّ رابعاً في موسم (2017-2018)، وبالتالي إذا كان الاتحاد يرغب في أن يكرّس قاعدة توسيع المشاركة اللبنانية خارجياً، فحينها يكون الصفاء الثالث والأنصار الرابع في موسم (2017-2018) ممثلي لبنان بعد أن شارك العهد والنجمة في البطولة الآسيوية.

تعلق جهات متابعة على الأمر، معتبرة أن الاتحاد العربي للكرة ارتكب «فاولاً» كبيراً بتخطيه الأصول التي يُعمَل بها منذ فترة ليست بالقصيرة. لكن حتى الآن لم تنتهِ الأمور، حيث بالإمكان تصحيح الخطأ والعودة إلى المعايير الصحيحة، وإن كان هناك رغبة عربية في مشاركة نادٍ معيّن، فحينها يمكن أن يكون إضافة إلى حصة لبنان التي هي ناديان بحسب جهات متابعة نصّب الاتحاد العربي لكرة القدم نفسه قيّماً على الكرة اللبنانية، وقرر اختيار ممثلي لبنان في النسخة المقبلة من «كاس العرب للأندية الأبطال»، متخطياً الأصول التي تتبع عادة، ومهمّشاً دور الاتحاد اللبناني لكرة القدم في تسمية ممثلي لبنان في البطولات الخارجية. أرسل الاتحاد العربي «أمراً»، مخلّفاً أزمة في تحديد هوية من سيمثل لبنان في البطولة العربية المقبلة.

شارك السلام زغرتا في النسخة الاولى كممثل لبنان الثالث خارجيا (عدنان الحاج علي)

حول العالم

نيمار يردّ على تهم اغتصاب

لجأ نيمار، نجم المنتخب البرازيلي لكرة القدم ونادي باريس سان جيرمان الفرنسي، إلى الهجوم المضاد بعدما تقدمت سيدة بشكوى ضده في مدينة ساو باولو البرازيلية، تتهمه من خلالها باغتصابها في باريس. مؤكداً براءته وأنه ضحية «فخ» نصب له. وأكدت السلطات البرازيلية تقدم سيدة بشكوى من هذا النوع، بعد معلومات نشرها بداية موقع «أوول» الإلكتروني. واتهمت السيدة التي لم يفصح عن اسمها، النجم البرازيلي بأنه «لجأ إلى العنف من أجل إقامة علاقة جنسية مع الضحية دون موافقتها» منتصف أيار/ مايو. وفي شريط فيديو مدته سبع دقائق نشره على إنستاغرام، قال نيمار: «يتهمونني بالاغتصاب. هذه كلمة كبيرة. هذا أمر قوي، لكن هذا ما هو حاصل». وأضاف: «الأمر فاجأني بالفعل، هذا أمر قبيح، أمر محزن جداً، لأن من يعرفني يعرف أي نوع من الناس أكون، ويعرف أني لا أقوم بأمر مماثل».

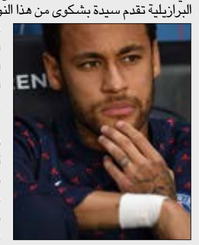

فيدرر ونادال في ربع النهائي

بلغ السويسري روجيه فيدرر الدور ربع النهائي لبطولة رولان غاروس الفرنسية، ثانية البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، للمرة الثانية عشرة، بتغلبه على الأرجنتيني ليوناردو ماير (6-2)، (3-6)، و(6-3). وبات فيدرر (37 عاماً) المصنف ثالثاً، أكبر لاعب سناً يبلغ ربع نهائي بطولة غراند سلام منذ 28 عاماً، وتحديداً منذ حقق ذلك الأميركي جيمي كونورز عام 1991 في بطولة فلاشينغ ميدوز الأميركية. ويسعى السويسري، حامل الرقم القياسي في عدد ألقاب البطولات الكبرى (20)، إلى أن يصبح أكبر لاعب يتوج ببطولة غراند سلام، بحال تمكنه من رفع كأس رولان غاروس للمرة الثانية في مسيرته (بعد 2009). وحقق الإسباني رافايل نادال حامل اللقب فوزه الـ90 في بطولة رولان غاروس، ليبلغ الدور ربع النهائي على حساب الأرجنتيني خوان إينياسيو لونديرو (6-2) و(6-3) و(6-3). واحتاج الإسباني (32 عاماً والمصنف ثانياً)، إلى ساعتين و16 دقيقة لحسم مواجهته مع لونديرو والتأهل إلى ربع النهائي للمرة الثالثة عشرة في البطولة الفرنسية التي أحرز لقبها 11 مرة ولم يخسر فيها حتى الآن سوى مباراتين من أصل 92 مباراة.

وبعد خروج كل من اليابانية نومي أوساكا الأولى عالمياً والمخضرمة الأميركية سيرينا وليامس من الدور الثالث، أصبح المجال متاحاً أمام تتويج غير متوقع في فردي السيدات، مع تأهل لاعبتين إلى ربع نهائي إحدى بطولات الغراند سلام للمرة الأولى، هما التشيكية ماركيتا فوندروسوفا، والكرواتية بترا مارتيتش. كذلك تأهلت البريطانية جوهانا كونتا إلى هذا الدور للمرة الأولى في رولان غاروس، والرابعة في الغراند سلام، بعدما تغلبت للصنفة 26 على الكرواتية الأخرى دونا فيكيتش الثالثة والعشرين (6-2) و(6-4).

دوري أبطال أوروبا

«المدرّب الفضّي» يرفع الذهب
عدالة السّماء تنصف يورغن كلوب

حسن رمضان

بهدف المهاجم البلجيكي ديفوك أوريجي، بطل موقعة إياب نصف النهائي أمام برشلونة، يكون النادي «الأحمر» ليفربول قد حسم اللقب السادس له في بطولة دوري أبطال أوروبا. خسر اللاعب الكوري الجنوبي هيونغ مين سون اللقب، تماماً كما خسره مدربه الأرجنتيني ماوريتسيو بوكيتينو، لكنهما في الوقت عينه، أثبتا القيمة الكبيرة التي يتمتعان بها، إن كان من ناحية سون كلاعب مميّز، أو من جهة «بوكي» كأحد أفضل مدربي العالم. استحق ليفربول اللقب، واستحق النجم المصري محمد صلاح رفع كأس ذات الأذنين، تتويجاً لما قدّمه وزملاؤه على مدار موسم. كان من الظلم أن يخرجوا منه من دون بطولة. حققوا اللقب الأغلى وهو دوري الأبطال. لكن بغض النظر عن اللقب، وعن ليفربول، وحتى عن صلاح ومانيه، فالحديث يجب أن يكون عن المدرب الألماني يورغن كلوب.

عندما دخل عالم الكرة الإنكليزية، لم يكن الجميع من: نقّاد، صحافيين ومتابعين، يتوقّعون أن كلوب لديه القدرة على المنافسة في الدوري الإنكليزي، وخصوصاً، أن «الريدز»، كان يعاني كثيراً في المراكز الأربعة الأولى، ولم يستطع حجز مكان له في دوري الأبطال إلا بشق الأنفس. كلها ضغوط، ووضعت على كتفي مدرب بوروسيا دورتموند السابق، المدرب الذي تمكّن من الفوز بلقب الدوري الألماني على حساب البايرن، وبلغ نهائي دوري الأبطال مع «المارد الأصفر»، وهو الفريق الذي أطلقه إلى العالمية. ما يميّز كلوب عن غيره من المدربين، هو أن صاحب النظارات الكبيرة، يعرف كيفية بناء الفرق. لا يطلب الكثير من إدارة فريقه، هو يختار النوعية التي تناسب خططه. عندما كان لا يزال على مقاعد ملعب «سيغنال إيدونا بارك»، كان كلوب قد بنى فريقاً من لاعبين لم يكن لأي متابع أن يعلم بوجودهم في عالم كرة القدم الألمانية. لاعبون كالبولندي روبرت ليفاندوفسكي، ماريو غوتزه، ماتس هاملز، إلكاي غوندوغان وماركو روايس. تولية ممَيّزة من أسماء، لم يكن يتوقع منها الكثير، لو لم يصنع يورغن التناغم بينهم، وخلق روح المنافسة داخلهم. مع ليفربول وبعد نصف النهائي التاريخي أمام برشلونة الإسباني، قال كلوب «لم أعدْ لاعبي فريقي تكتيكياً، لم أرسم الخطط، قلت لهم فقط أن يلعبوا كرة القدم، وأن يحاولوا الفوز، فليس هناك ما نخسره». يعتمد المدرب الألماني على العامل النفسي بصورة أساسية، فطريقة تعامله مع اللاعبين تظهر كأنه أب مع أبنائه، وهذا ما يشاهده الجميع مع نهاية كل مباراة، إن كانت نتيجتها الخسارة أو الفوز.

يعتبر يورغن كلوب رمزاً للمدرب المكافح، الذي لا يستسلم، وقبل كل شيء، المدرب الذي يعد ويفي بوعوده. عندما وصل الى ليفربول، قال انه بحاجة إلى ثلاث سنوات لكي يبني فريقاً يحصد الألقاب على المستويين المحلي والأوروبي، وهذا ما حدث فعلاً. تمكّن كلوب الموسم الماضي من بلوغ نهائي دوري الأبطال، وهذا الموسم، تمكّن من خلق أجمل منافسة ربّما في تاريخ الدوري الإنكليزي بينه وبين المدرب الإسباني بيب غواردبولا، حيث انحسم لقب الدوري الإنكليزي الممتاز على نقطة واحدة فقط. وها هو اليوم، يحقق اللقب الأغلى على الصعيد الأوروبي، لقب دوري أبطال أوروبا. يورغن كلوب، مدرب، ليس كباقي المدربين، مدرب تمكّن من صناعة لاعبين، لم يكن لأحد أن يعرفهم من قبل. ترند الكسندر أرنولد، الظهير الأيمن الشاب، الذي لم يتم الـ 21 من عمره بعد، خاض نهائيين على التوالي لدوري أبطال أوروبا، وهناك من يصنّفه على أنه الظهير الأفضل في العالم. حاله من حال الظهير الأيسر الاسكتلندي أندي روبرتسون، ظهير نادي هال سيتي السابق، الذي انفجر مع ليفربول، والأرقام تتحدث عنه، تماماً كما عرضيّاته المميزة. الثقة التي منحها كلوب لجويل ماتيب، المدافع الكاميروني الذي كان مغموراً في شالكه، وأصبح من أبطال نهائي مدريد. كل هذا العمل، والإضافة التي قدمها كلوب للاعبين، تبيّن للجميع أن هذا المدرب من طينة الكبار، إن كان في دورتموند أو في ليفربول.

أعطى يورغن كلوب لقب المدرب «الفضّي»، نظراً الى خسارته الكثير من النهائيات في مسيرته التدريبية، حيث خسر نهائي دوري الأبطال في مناسبتين، نهائي كاس ألمانيا في مناسبتين، نهائي كاس الرابطة الإنكليزية ونهائي الدوري الأوروبي «يوروباليغ»، رغم كل ما مرّ به، لم يستسلم، ورفع لقب دوري أبطال أوروبا مع فريقه ليفربول، الفريق الذي أعلن أنه سيبقى معه، وسيلقى الدعم من الإدارة واللاعبين، لتكون ربّما هذه هي البداية فقط، بعد سنوات عجاف طويلة، عاشها جمهور فريق يعتبر من أعرق الفرق في تاريخ لعبة كرة القدم.

أكد يورغن كلوب انه باقٍ مع ليفربول وهو يحظى بدعم الإدارة واللاعبين

فاز كلوب بالكاس الاغلى (خافيير سوريانو ــ افب)

رحيل

الملاعب تفقد رييس في ليلة الأبطال

حسين فحص

قبل المباراة النهائية لدوري أبطال أوروبا، تلقى عشاق كرة القدم خبراً قاسياً، وهو رحيل اللاعب الإسباني خوسيه أنطونيو رييس عن 35 عاماً. نعى فريق إشبيلية الإسباني لاعبه السابق في بيان قال فيه، «لا يمكننا ان نعلن نبأ أسوأ من هذا. خوسيه انطونيو رييس الذي نشأ في صفوف النادي، قضى في حادث سير». هكذا، قضى بطل النادي السابق في ليلة نهائي دوري الأبطال، خاطفاً الفرح والحماسة بدقيقة صمت قبل المباراة التي جمعت ليفربول وتوتنهام.

ولد خوسيه أنطونيو رييس في مدينة أوتريرا التابعة لإقليم إشبيلية في الأول من أيلول/ سبتمبر 1983. بدأ مسيرته الكروية في سن العاشرة، وذلك عبر فرق شباب نادي إشبيلية. تدرّج اللاعب الإسباني في الفئات العمرية للنادي الأندلسي، إلى أن وقّع عقداً عام 1999 مع الفريق الأول، وكانت أولى مبارياته الرسمية بسن الـ 16. شهد ذلك العام بروز موهبة واعدة، تمكنت من التألق محلياً ودولياً، بعدما مثل ألوان منتخب إسبانيا لتحت 17 عاماً. مرونته في شغل أكثر من مركز، وتحديداً مركزي الجناح الأيسر والمهاجم، ساعدته على أن يكون أساسياً.

استمر اللاعب الإسباني الصاعد مع إشبيلية حتى عام 2004، العام الذي شهد انتقاله إلى فريق أرسنال الإنكليزي مقابل 17 مليون جنيه استرليني. في ذلك العام، كان رييس جزءاً من الجيل الاستثنائي للـ«غانرز» الذي توّج حينها بلقب الدوري الإنكليزي الذهبي، من دون أي خسارة. لعب رييس مع الفريق اللندني لأكثر من عامين، قبل أن ينتقل في النهاية إلى ريال مدريد على سبيل الإعارة، مقابل انتقال البرازيلي باتيستا إلى الفريق اللندني حتى نهاية الموسم. وذلك عام 2006. لم يكن مشواره مع النادي الملكي ناجحاً، الا ان إعارته كانت مهمة للغاية، إذ ساهم بشكل مباشر في حسم لقب الدوري الإسباني للمرتقي في آخر مباريات موسم 2006-2007، وذلك عندما كان الملكي على وشك خسارة لقب الدوري الإسباني لمصلحة غريمه برشلونة بعدما تأخر في النتيجة أمام مايوركا بهدف نظيف، قبل أن يشارك أنطونيو كبديل للمصاب ديفيد بيكهام، ويسجل هدفين قادا الريال الى الفوز في الدقائق الأخيرة. بعدها، انتقل رييس في يوليو 2007 إلى الجار أتليتيكو مدريد، في صفقة لأربعة مواسم. تذبذب مستوى اللاعب في السانتياغو بيرنابيو، قابله نجاح في «الفيسينتي كالدرون»، لكنّ هذا النجاح لم يظهر في موسمه الأول، إذ عانى بشكل كبير حينها، وكان حبيساً لدكة البدلاء، ما استدعى إعارته إلى بنفيكا البرتغالي. مع تعيين كيكي فلوريس سانشيز مدرباً للروخيبلانكوس، استطاع اللاعب الوصول إلى التشكيلة الأساسية وساهم في تتويج الفريق ببطولة السوبر الأوروبي عام 2010. وفي 2012 عاد رييس إلى ناديه الأم إشبيلية. هناك، لعب خوسيه أنطونيو لأكثر من أربع سنوات، إلى أن انتقل عام 2016 الى نادي إسبانيول بعدما انتهى عقده مع إشبيلية ليعمل مع كيكي فلوريس سانشيز مجدداً، وبعد نهاية عقده لعب في دوري الدرجة الثانية الإسبانية مع كوردوبا وإكستريمادورا، تخللتهما فترة قصيرة في الصين مع فريق ليوبارد. رغم عدم اتصاف مسيرته الدولية بالنجاح، الا انه توّج بالألقاب مع الأندية، وكان أبرزها الدوري الإنكليزي الممتاز في (2004) وكاس الاتحاد الإنكليزي (2005) مع أرسنال، إضافة إلى خمسة ألقاب في يوروبا ليغ مع إشبيلية (3) وأتلتيكو مدريد (2) من دون إغفال لقب الدوري الإسباني مع ريال مدريد موسم 2006-2007.

توفي رييس بعد حادث تعرض له على الطريق بين اوتريرا وإشبيلية

كان للاعب مسيرة ناجحة مع اللاتية (كريستيان كيكلير ـ افب)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

100 عام على «المؤتمر السوري العام»
سوراقية: شتات عمران أم مجتمع طبيعي؟

علي حمية *

يتداول إعلاميون وناشطون وأيديولوجيون، منذ اندلاع الحرب ضد سورية، ما يسمّونه في أدبياتهم «سوراقية» أو «بلاد المشرق»، كمتحد طبيعي اجتماعي واحد (*). غير أن صغار الجغرافيين والمؤرخين المتعلمين في المدارس الأجنبية والمتحزبين لقوى سياسية، محلية أو أجنبية، تحكمها الأهواء والمطامح السياسية الصغيرة، يصرّون على اعتبار سوراقية بوصفها منطقتين منفصلتين، الواحدة عن الأخرى، لا منطقة واحدة: الأولى هي «بلاد الشام» والثانية هي «العراق»، مع أنهما، بالنسبة إلى جغرافيين آخرين غير متحزّبين إلا لعلمهم واختصاصهم، تنتميان إلى بيئة طبيعية واحدة اسمها سورية (الاسم القديم للبلاد) أو الهلال الخصيب (الاسم الذي أطلقه العالم البريطاني بريستد على المنطقة الممتدة بين طوروس شمالاً وصحراء سيناء والبحر الأحمر جنوباً) أو سوراقية (كما سمّاها أنطون سعاده، محوّراً اسم سورية ليشمل العراق أيضاً). ويجهد كثيرون، مخلصين، في البحث عن «المشترك» و«الجامع» و«الموحّد» بين الدويلات القائمة في هذه المنطقة، لإيمانهم بأن سورية/ سوراقية أو (بلاد الشام والعراق، كما يصرّ الجاهلون بحقائق التاريخ والجغرافية، على تسميتها) تبقى لهم مجتمعاً واحداً.

حجة هؤلاء الموحدين الملتزمين قضايا أمّتهم، أن ما يظهر لأولئك الغفلة الواغلين على العلم والسياسة، من منازعات داخلية وداخلية - خارجية، على الأرض السورية، ومن تدهور أو انحطاط ثقافي واقتصادي واجتماعي، على أنه/ أنها وقائع موضوعية، إنما هو/ هي، في الحقيقة، مظاهر برّانية زائلة لا تلبث أن تتلاشى ما إن تُسقط القوى الناهضة في الأمة (وقد بدأت) رهانها على انخضة شرّعت التجزئة السياسية التي افتعلتها تفاهمات سايكس - بيكو المجرمة (1916)، وامتهنت الخضوع للأجنبي، وتتنكب بنفسها مسؤولية النهوض بالمصير القومي. إن في بلاد الشام والعراق (سوراقية)، يؤكد هؤلاء، وحدة قومية فعلية في الحياة الاجتماعية والمصالح النفسية والاقتصادية وفي المصير القومي العام لا يمكن عوارض الحدود السياسية المصطنعة تقطيعها وتجزئتها. كذلك إن تراوح القرى والمدن والأوردة الزراعية فيها لا يسمح مطلقاً بالتفكير في تجزئة الأمة الواحدة إلى أمم والشعب الواحد إلى شعوب تحت أية صيغة من الصيغ أو أية ذريعة من الذرائع. الأمر الذي تبعد فيه هذه الإشكالية، موضوع البحث، مبرراتها النظرية والمنهجية.

في هذه الورقة المخصصة لاحتفالية مئة عام على «المؤتمر السوري العام» (1919) و«معركة ميسلون الخالدة» (1920) كأهم حدثين، بعد اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور، في تاريخ سورية الحديث، سأنطلق من فرضية أن سوراقية أو بلاد المشرق السوري التي تشتمل على «هاتين» المنطقتين وتضم لبنان وفلسطين والأردن والشام والعراق والكويت، والأراضي المغتصبة من قبل آل سعود في الشرق («الأخبار»، 21 كانون الثاني 2016) وبني عثمان في الشمال («الأخبار»، 19 شباط 2016) والفرس في الشرق (الأحواز/ عربستان) والمصريين في الجنوب (سيناء) شكلت، على الدوام، وحدة جغرافية - زراعية - اقتصادية - استراتيجية، على الرغم من التجزئة السياسية التي فككت، ولا تزال تفكك أوصالها، والتمزق الاجتماعي (الطائفي والإثني) الذي قصم، ولا يزال يقصم ظهرها، والتخلف الاقتصادي والثقافي الذي استبدّ، ولا يزال يستبد بها منذ عقود.

سأحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي ما انفكت تقضّ مضاجع كثيرين من أبناء البلاد، ألا وهي: هل سوراقية أو بلاد المشرق السوري فسيفساء عصبيات وأعراق، أم متحد اجتماعي متجانس؟ بقايا شعوب منحطة أم شعب واحد؟ مجتمع اصطناعي أم مجتمع طبيعي؟ شتات عمران كما يراها ويتبنّاها لها الجهلة والمرتبطون بالخارج، أم وحدة حياة كما ينظر إليها أبناؤها المتمسكون بحقائق الجغرافية والتاريخ؟

وهل يصحّ الرهان على القوى الحيّة المتيقظة فتُحقّق هذه القوى، اليوم، ما عجزت عن تحقيقه في الفترة الماضية، من وحدة اتجاه ومصير، في إطار وحدة سياسية جامعة، مستفيدة من التطورات الإيجابية الجارية، قومياً وإقليمياً ودولياً، فضلاً عن «التطورات الخفية» التي عادة ما تقود إليها العوامل الاضطرارية، الاقتصادية و... غيرها، دون أن يكون للنظام أو الأنظمة السياسية القائمة أي فضل في إحداثها؟

في التسمية

سأبدأ في تعريف اسم «سوراقية» الذي استخدمه، هنا، مرادفاً لاسم سورية، كما ساعرّف بمصطلح «المتحد» الذي دخل معجم اللغة العربية، لأول مرة، عام 1938. سوراقية مصطلح جديد يُستخدم كثيراً في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، كما سبقت الإشارة، نحته أنطون سعاده (1936) بإبغام اسم العراق بسورية، ليؤكد انتماء العراق أو ما بين النهرين إلى سورية/ الوطن الأم الصدد، تصريح واضح يعود إلى عام 1936، إذ قال جواباً عن سؤال في محل العراق من القضية القومية وصلته بسورية: «إن العراق، أو منطقة ما بين النهرين، هو جزء متمم للأمة السورية والوطن السوري، وكان يُشكل جزءاً من الدولة السورية الموحدة في العهد السلوقي ويجب أن يعود إلى الوحدة القومية التي تشمله، حتى لو اقتضى الأمر تعديل اسم سورية وجعله سوراقية»(1). وفي عام 1938، ثبّت سعاده رأيه المذكور في خطابه في نادي «هميلط» في برلين التي زارها بناءً على دعوة تلقاها من أعضاء حزبه فيها، قائلاً: «إن سياسة سورية القومية الاجتماعية تسعى لإزالة الصحراء الداخلية [البادية السورية] بين سورية الأم والعراق وتحويلها إلى مزارع وبساتين تسمح بإيشاء القرى والمدن وترابط العمران فينتم الاتحاد الاجتماعي، الذي إذا تم يسبقه الاتحاد السياسي، فلا غنى له عن اللحاق به. فيمكن حينئذ إنشاء سورية الكبرى أو «سوراقية»، إذا لم يكن بدّ من تحوير الاسم»(2). وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن سعاده كان قد أجرى هذا التنقيح قبل تثبيته في كتيّب «التعاليم» عام 1947 في أحاديث وخطب بعضها دوّن وبعضها لم يدوّن، خصوصاً ما تعلق بمنطقة ما بين النهرين، التي كانت داخلة، منذ تاسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، ضمن تحديد الوطن السوري، ولكن حدودها وتخومها لم تكن معيّنة كلها، لأن بعضها كان لا يزال تحت التحقيق التاريخي والإتني والجغرافي(3).

وإذا كانت «سوراقية» هي سورية الطبيعية، فإن هذه الأخيرة ليست «سورية الكبرى» ولا «الهلال الخصيب». المصطلحان اللذين عبّرا، في حينه، عن مشروعين سياسيين معينين، واستُخدما كثيراً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، للتشويش على التسمية الصحيحة لهذه البلاد التي عُرفت في التاريخ باسم سورية، والتي تبقى متحداً جغرافياً واحداً مهما نشأ فيها من دول، ولا يُغيّر شيئاً من حقيقتها استبدال تسمية جديدة باسمها الذي عرفها به التاريخ، ولذلك رفض سعاده رفضاً قاطعاً التسمية المستحدثة لسورية وصرّح، بحزم، قائلاً: «نحن سوريون لا هلالخصيبيون!».

المتحد أو المتحد الاجتماعي مصطلح جديد وضعه سعاده بالعربية في كتابه «نشوء الأمم» (1938) كترجمة للكلمات التالية، بالفرنسية والإنكليزية والألمانية، Community Gemeinschaft، Community وهو يعني كل مساحة تشتمل على حياة مشتركة لجماعة من الناس وتكون متميّزة عن المساحات الأخرى. القرية متحد، والمدينة متحد، والمنطقة متحد، والقطر متحد، ولكل متحد خصائص تميّزه عمّا سواه. وتفيد هذه اللفظة بالتجانس والتلاحم اللذين يميزان الواقع الاجتماعي للجماعة المشتركة في حياة واحدة. وشرط المتحد ليس أن يكون مجموعاً عددياً من ناس مشتركين في صفات النوع الإنساني العامة فحسب، بل مجموعاً متحداً في الحياة متشابهاً أفراده في العقول والأجسام تشابهاً جوهرياً. ذلك أن الاشتراك في الحياة يولّد اشتراكاً في العقلية والصفات كالعادات والتقاليد واللهجات والأزياء وما شاكل. وعليه، فإن كل متحد مهما كثرت صفاته أو قلّت، ومهما تعدّدت مصالحه، هو متحد قائم بنفسه. كل قرية متحد، سبقت الإشارة، ولا يعكس... إلخ. والقطر الذي هو متحد الأمة أو المتحد القومي هو أكمل وأوفى متحد. أما المصالح، فتنشأ في المجتمع، لا خارجه، والصفات تتكون من حياة جماعة مشتركة. وكل جماعة لها حدود، حتى البدو الرحّل لهم حدود لرحلتهم، فهم يتنقلون أبداً ضمن نطاق تجري حياتهم ضمنه، فإن خرجوا منه إلى بيئة جديدة خرجت حياتهم عن محورها. ولو كانت بيوت أهل دمشق قائمة إلى جانب بيروت من جهة صيدا والشويفات مثلاً، وملتحمة ببيوت هذه المدينة، فهل كان يجوز حينئذ التحدّث عن مدينتين متميزتين، عن متحدين؟(4) «الاشتراك في الحياة الواحدة» هذا هو، باختصار، معنى المتحد. والأمة هي أتم متحد، يقول سعاده.

تعدّد التسميات بتعدد الترجمات

إن التفسير الوحيد للتسميات المتعدّدة التي أعطيت، تباعاً، للبلاد السورية يعود إلى تنوع الترجمات الأجنبية لحوادث تاريخها القومي، تنوّع مردّه إلى الفتوحات الخارجية الكبرى التي قطعت مجرى وحدة البلاد وأدّت إلى انعدام السيادة القومية. فقد قصر بعض المؤرخين الأجانب ومن والاهم من مؤرخي البلاد تعريف «سورية» على سورية الغربية، سورية البيزنطية، أو ما بات يُعرف بـ«بلاد الشام» الممتدة من جبال طوروس ونهر الفرات في الشمال إلى قناة السويس وصحراء سيناء في الجنوب، فاخرج هؤلاء المؤرخون الآشوريون والكلدان وتاريخ بابل ونينوى (أي العراق) من تاريخ سورية. وجميع هؤلاء المؤرخين لم يُدركوا حقيقة وحدة البلاد السورية ولا تطورات نشوئها، وقد جارهم أكثر المشتغلين بالتاريخ من السوريين المتعلمين من التواريخ الأجنبية بلا تحقيق، فالتبست الحقيقة وضاعت معها القضية السورية الحقيقية.

وإذا تصفّحنا كتب التاريخ في العالم وجدنا أنه لا يوجد، إلا في ما ندر، تعريف واحد لمساحة واحدة تُسمّى «سورية». فبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، سقطت سورية بالكامل تحت السيطرة البيزنطية - الفارسية، حيث بسطت الدولة البيزنطية سيادتها على سورية الغربية كلها من كيليكية وأنطاكية شمالاً حتى حدود مصر جنوباً، واقتصر اسمها على هذا القسم. وبسطت الدولة الفارسية سيادتها على سورية الشرقية كلها («أي منطقة ما بين النهرين أو أراضي أشور وبابل القديمة) وأطلق عليها اسم «ايرلن» (بالكاف الفارسية) الذي عرّبه العرب، لاحقاً، فصار العراق.

وفي العصر الحديث، بسطت الدولتان الاستعماريتان، فرنسا وبريطانيا، سيادتهما على سورية وجرت تجزئتها، حسب المصالح والأغراض السياسية لهاتين الدولتين الاستعماريتين، وحصلت التسميات: فلسطين، شرقي الأردن، لبنان، سورية (الشام)، كيليكية، والعراق. فتقلّص اسم سورية إلى منطقة الشام المحدودة، ولا يزال.

إن اقتسام البيزنطيين والفرس البلاد، في ما بينهم، وإقامة الحواجز بين شطري الأمة، الغربي والشرقي، عرقل كثيراً حركة النمو القومي ودورة الحياة الاجتماعية الاقتصادية الطبيعية، ونتج من ذلك إبهام في حقيقة وجود الأمة والوطن، حتى انتبه سعاده إلى هذه الثغرة وراح، في أبحاثه وتحقيقاته، يزيل هذا الإبهام، واضعاً النقاط على الحروف. فكان عليه، كالأركيولوجي الذي يبحث في طبقات الأرض، أن ينقب في أطمار التاريخ وطبقاته، منتقلاً من نقطة إلى نقطة، ومن كتاب إلى كتاب، ومن لغة إلى لغة، إلى أن وصل إلى هذه الحقيقة المهمة التي تجعل من المنطقة الممتدة ما بين طوروس والسويس وبين البحر المتوسط وجزيرة العرب بلاداً واحدة والشعوب التي انتشرت فيها أصولاً مشتركة لأمة واحدة لا يمكن أن تخطئها بصيرة العالم الاجتماعي والسياسي(5).

في تحامل المؤرخين

إنه لمن المؤسف جداً، أن تاريخ هذه البلاد، خصوصاً بعد الفتوحات الكبرى التي تعرّضت لها وعانت من ويلاتها الكثير - فتوحات الفرس والإغريق والرومان والعرب والفرنجة - كان يكتبه مؤرخو المدرسة الإغريقية - الرومانية للتاريخ: تلك المدرسة التي رمت إلى تشويه حقيقة السوريين الاجتماعية والنفسية والحطّ من شأنهم والتشنيع بكل ما هو سوري، وأولئك المؤرخون الذين كتبوا بروح العداء لسورية والسوريين وبعدم إنصاف للحضارة والثقافة السوريتين. وقد شهد على هذا الظلم اللاحق بسورية وتاريخها مؤرخون غربيون كبار يأتي في طليعتهم المؤرخ الإيطالي المشهور شيزر كنتو Cesare Cantu (1804-1895) في مؤلفه «التاريخ العالمي» (1842).

إن معظم التواريخ الأجنبية والمؤرخين الأجانب لم ينظروا إلى سورية من وجهة حقيقة الأمة وحقيقة الوطن، بل من وجهة النظر السياسية الأجنبية الخاضعة لمصالح دولهم الاستعمارية. والمصادر التاريخية الأجنبية كانت تُطلق المصطلحات السياسية بلا تحقيق للوضع الطبيعي والاجتماعي.

إذا اعتمدنا فوليبيو (Polype) مرجعاً لدرس الحروب بين قرطاجة وروما المعروفة بـ«الحروب البونية» حسب التعابير الأجنبية، كنا مضطرّين، بحسب روايته، كما اضطرّ عدد من «مؤرّخينا» البيغائيين، إلى التسليم بانحطاط السوريين الكنعانيين أو البونيين وتفوّق الرومان عليهم، مع أن «الحقيقة كانت عكس ما رمى فوليبيو إلى إظهاره، لأن الرومان دُهشوا لآثار الفنية التي حملها جيش سيبيو (Scipion) من بين أنقاض عاصمة الإمبراطورية السورية الغربية، قرطاضة العظيمة»(6).

إن فوليبيو الإغريقي الذي ورث حقد اليونان على الكنعانيين رمى إلى تشويه القيم السورية ورفع قيمة الرومان وتقليل أهمية الأفعال التي قام بها السوريون الكنعانيون في السلم والحرب. فهو قد صوّر حملة هانبي بعل إلى إيطالية وعبوره جبال البيرينه ثم جبال الألب الشاهقة تصويراً يحطّ كثيراً من قيمة تلك الحملة العسكرية النادرة المثيل، نافياً أن تكون شيئاً خارقاً للعادة لأن بعض القبائل المتوحشة عبرت في ارتحالها جبال الألب، مساوياً بين ارتحال قبائل همجية تضرب في الأرض على غير هدى، بلا هدف، وحملة عسكرية منظّمة خُطّطت بعناية فائقة وبجرأة عديمة المثيل في التاريخ وبعزيمة كأنها القضاء والقدر(7).

مما لا شك فيه، أن هذا الإبهام في حدود سورية أو سوراقية أو المشرق السوري يعود بالأكثر إلى انهيار السيادة القومية، لأجيال طويلة، وانقطاع استمرار التاريخ القومي بعامل الغزوات الخارجية، وإلى انعدام فالسوريون التاريخية التي يجب اعتمادها، وحدها، في كتابة تاريخنا القومي، وعدم التعويل كثيراً على المصادر الأجنبية التي، غالباً، ما تكون متحيّزة.

التجويف الصحراوي وأسباب عمقه

أدّى هجوم الصحراء العربية من الشرق باتجاه الهلال الخصيب، بعامل تناقص السكان وتقلّص العمران وقطع الغابات وتجريد مناطق واسعة من البلاد من احراجها، بسبب الحروب والغزوات، إلى زيادة الطين بلّة. الأمر الذي دفع المؤرخين الأجانب - ومن خلفهم المشككين في إمكانية وحدة البلاد من السوريين أنفسهم - إلى اعتبار التجويف الصحراوي (البادية) بين الشام والعراق حاجزاً طبيعياً لا يمكن تخطيه في أي مشروع وحدوي مستقبلي. فالبقعة الكبيرة الممتدة ما بين نهري الفرات والأردن المعروفة بالصحراء السورية أو بادية الشام التي تشكل ثلث مساحة سورية الجغرافية تقريباً، تبدو كأنها لسان من الصحراء العربية يخترق البلاد السورية من الشرق إلى الغرب، ولكنها ليست صحراء بكامل معنى الكلمة. إنها، بالأحرى، قفر من النبات والعمران وقد ساعد انحطاط الثقافة والتمدن جفاف الصحراء العربية على التمدّد إلى هذه البقعة السورية الخالية من الأنهر، فأقفرت أرضها وتعرّت تربتها وصارت شبه صحراء. ولكن هذه البقعة ليست صحراء كالصحراء العربية، فهذه الأخيرة صحراء رملية، تتوسطها صحراء النفوذ وتمتدّ إلى الربع الخالي، فهي ليست ترابية ولا تصلح للفلح والزراعة. أما الصحراء السورية فهي بادية ترابية، صالحة للفلح والزراعة واستعادة الخضرة، ولم تكن في غابر عهدها جراء كما تبدو، اليوم. وإن وسائل من دجلة والفرات، متى تحققت، تفتح مجال إمكانات زراعية عظيمة لهذه البقعة المقفرة. وإذا أمكن تحريج المناطق المحيطة بها تعدّل الإقليم، وارتفعت كثافة الرطوبة في الهواء، وزادت الأمطار، وأمكن تحويل مساحات جراء إلى مزارع وبساتين تسمح بإنشاء القرى والمدن وترابط العمران.

في الثروات الطبيعية

تمتلك سورية/ سوراقية ثروات طبيعية هائلة، كالنفط والمياه، ولكنها بسبب سوء استخدامها وتنظيمها وتوزيعها من جهة، وانعدام حمايتها من أطماع وتعديات الأمم المجاورة من جهة ثانية، لم توظف، إلا لماماً، في مشاريع التنمية القومية أو حتى التنمية المحلية داخل كل دولة، على حدة. فالنفط، مثلاً، حكر على عائلات حاكمة/ الكويت، مثلاً، أو أنظمة سياسية/ العراق، تتصرّف به تصرفاً كيفياً، من دون أي اعتبار للمصلحة القومية العليا، فضلاً عن أنه سلاح ثمين لم تستخدمه الأمة في جميع قضاياها الكبرى، خصوصاً في فلسطين.

ونظراً لكون النفط ثروة قومية عامة، فهو، إذاً، ملك قومي عام للمجتمع القومي كله في سوراقية كلها وليس لواضعي اليد على أرضه فقط، فالسوريون الآخرون هم، أيضاً، شركاء، قومياً، في هذه الثروة. ولذلك فإن عائداته هي، حكماً، عائدات قومية عامة يعود للشعب السوري كله حق الانتفاع منها، لا للعراقيين أو الكويتيين - أو بعض فئاتهم- وحدهم. وعليه، فإن المصلحة القومية العليا تقتضي الدفاع عن هذه الثروة وتنظيمها بإعادة توزيعها توزيعاً عادلاً بين الدول المالكة للنفط والمحرومة إياه، بالسواء.

إلى جانب النفط، هناك الثروة المائية، وهي، أيضاً، ثروة قومية عامة، تنطبق عليها القاعدة نفسها، ويحكمها المنطق نفسه. فالأنهار السورية، وما بينها من جداول وبحيرات، تشكل ثروة مائية هائلة، ولكنها غير مستغلة تماماً بسبب الهدر ووسوء الاستخدام وانعدام التخطيط، فضلاً عن عمليات السطو التي تلحق بها جزاء الاستيطان اليهودي في الجنوب والاحتلالين: التركي في الشمال الغربي، والإيراني في الشمال الشرقي. وعلى الرغم من وجود هذه الثروة المائية الكبيرة، فإن مساحات شاسعة من الأراضي السورية تصحّرت، ومساحات أخرى أقفرت وتعرّت تربتها وصارت شبه صحراء.

في الحروب الداخلية

أدّى فقد سورية سيادتها على نفسها ووطنها بعامل الفتوحات الخارجية إلى تجزئة البلاد وإطلاق تسميات مجزّئة عليها، كما سبقت الإشارة. وزاد الطين بلة نشوب ما يُمكن تسميته، أحياناً، «الحروب الداخلية» بين ممالك الأمة الواحدة وإماراتها. هكذا، كان العدو الخارجي يستفيد من حالة الانقسام الداخلي ليثبّت وجوده ومصالحه على حساب وجودنا ومصالحنا، ولكن العمران ودورة الحياة الاقتصادية الاجتماعية الواحدة استمرتا - على الرغم من ذلك - في سيرهما الحثيث. الأمر الذي جعل مطلب السيادة والوحدة القومية ممكناً، على الدوام.

شهدت البلاد السورية، في فترات كثيرة من تاريخها، نزاعات محلية صنّفها بعض المؤرخين في خانة الحروب التي تجري عادة بين شعوب متجاورة متخاصمة بهدف التوسع والغلبة، فيما أطلق عليها سعاده صفة «الحروب الداخلية» التي هي نزاع على السلطة بين قبائل الأمة الآخذة في التشكل. فالدول الآشورية والكلدانية والحثية والكنعانية التي نشأت في هذه البلاد، نشأت ابتغاء بسط السلطان لإحدى هذه القبائل على بقية البلاد ولإيجاد تمركز لها، وليس بدافع انفصال الحياة وانعزال البيئة واختلاف في الحياة واتجاهها(8). وكما حدث في سورية تنازع داخلي سبق وحدتها السياسية، حدث مثل ذلك في تاريخ أمم أخرى. فإذا أخذنا إيطاليا، مثلاً، وجدنا أنه نشأ فيها نزاع بين المدن اللاتينية وبين روما وأخذ روما منها اللسان اللاتيني، ثم أخذت تسيطر على باقي القبائل هناك. حدث الأمر نفسه في بلاد الإغريق في النزاع الذي استمر طويلاً بين أثينا وأسبرطة وطيبة للسيطرة على اليونان. وهكذا استمرّت الحروب إلى أن توحدت هذه الشعوب في وحدة حياة وحدة مصير. وكما أن الحروب في إيطالية أو في اليونان أو في بلاد العرب كانت حروباً داخلية بين قبائل/ أصول الأمة الواحدة، كذلك الحروب بين القبائل السورية كانت حروباً داخلية عائدة، في جملة أسبابها، إلى البيئة الجغرافية المتّسعة والمتنوعة حيث أدّت صعوبة المواصلات وضعف كثافة السكان إلى أن يقوم كل جزء منها بمجهود سياسي خاص به وإن يكن يشمل في القصد بقية الأجزاء(9). إن الشعوب الميديترانية (المتوسطية) والآرية التي استوطنت هذه البلاد وكونت المزيج السوري، نزع كل شعب منها إلى إقامة الدولة ومنافسة أشقائه في النفوذ والملك وفي السعي لضم بقية الأجزاء تحت سلطانه، فنشأت الدول السورية الأولى القديمة التي نشب بينها - كما أسلفنا - نزاع داخلي ولكنها كانت تتحد أو تتحالف ضدّ الأخطار الخارجية، وكانت في فترات طويلة من التاريخ تُطيع حكومة أو دولة سورية واحدة(10).

المحالفات الداخلية ضد الخارج

كانت المنازعات الداخلية بين الممالك السورية استثناءً، فيما كانت المحالفات ضد القوى الخارجية هي القاعدة الناظمة للحياة السياسية في البلاد السورية كلها، على امتداد تاريخها. وهذه المحالفات ضد الدول القائمة في الجوار كانت تعبيراً عن شعور الدول السورية باشتراكها في التركيب الدموي واشتراكها في الأرض، وفي ترابطها في وحدة مصير الشعب والوطن. وإذا كان بعض هذه المحالفات قد حدث ضد بعض الدول السورية الطامحة إلى توحيد البلاد كلها تحت سلطانها ورايتها، لم يكن لهذه المحالفات الشمول القومي، بل كانت نوعاً من تحالف الأمراء ضد الملكية المطلقة الشاملة(11).

إن تاريخ الدول السورية كلها يدل على اتجاه واحد: الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الهلال السوري الخصيب. هذه الحقيقة تجعلنا نفهم الحروب بين هذه الدول للسيطرة على جميع البلاد فهماً جديداً يخالف الفهم المستمدّ من التحديدات غير الصحيحة. فهذه الحروب، سبقت الإشارة، حروب داخلية. هي نزاع على السلطة بين جماعات الأمة الآخذة في التكون والتي استكملت، في ما بعد، تكوّنها.

شتات عمران أم متحد اجتماعي؟

سبق أن ذكرنا في مطلع هذه المقالة، أن سورية/ سوراقية، أو بلاد المشرق هي وحدة جغرافية - زراعية - اقتصادية - استراتيجية. فالأرض بيئة طبيعية واحدة تقوم عليها وحدة شعبية وانحاؤها يُكمل بعضها بعضاً. ووحدة الأرض الزراعية هي أساس وحدة الحضارة السورية (الشامية - العراقية). إنها وحدة متشابكة بالأنهر السورية: دجلة والفرات (وروافدهما الكثيرة) وسيحون وشيحون والعاصي والأردن واليرموك واللبطاني، وما بينها من جداول وبحيرات وبرك.

وعلى الرغم من الضربات المتلاحقة التي جرت في حقبات تاريخية كان أخرها الاحتلال والإفقار العثماني، تبعتها ضربة الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب الكبرى (1914- 1918) بإعطاء فلسطين لليهود، ما أدّى إلى تقطيع أوصال الحياة في الأمة، فإن دورة الحياة الاقتصادية الاجتماعية بين مناطقها، خصوصاً في المحطات الصعبة من تاريخها، لم تنقطع، يوماً، الأمر الذي يؤكد، من دون أدنى شكّ، أن وحدة الحياة والمصير المتجسّدة في التطورات الخفية التي تقود إليها العوامل الاقتصادية الاضطرارية للحياة القومية تربط المجتمع القومي كله في بلاد المشرق السوري بأمتن الروابط وأعمقها. إنّ سرّ بقاء سورية (ومن ضمنها العراق) وحدة خاصة وأمة ممتازة، مع كل ما مرّ عليها من غزوات، يقول سعاده، هو «في هذه البقعة الجغرافية البديعة، وهذه البيئة الطبيعية المتنوعة الإمكانيات من سهول وجبال وأودية وبحر وساحل، هذا الوطن الممتاز لهذه الأمة الممتازة»(12). هذه العبارة المكثفة تدلّ على أمرين:

الأول: تنبّه الشعوب أو الجماعات السورية والدول التي نشأت في سورية لوحدة الأرض ووحدة الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية فيها، وسعي جميع هذه الدول إلى تحقيق وحدة الدولة في هذه البلاد. وقد رأينا، في ما سبق، أن الحروب التي كانت تنشب بين هذه الدول كانت حروباً داخلية أو منازعات على الحكم بين عائلات تنزع إلى الملك وتستند إلى عصبية خاصة في نهوضها إلى السيطرة.

الثاني: أهمية البيئة في طبيعتها ومواردها وإمكاناتها التي لها شأن خطير في تغذية حيوية الأمة ونشاطها. وسبق أن أشرنا إلى الأنهر التي تتفجّر من قوس الجبال الشمالية، في المنحنى الكبير بين البختياري وطوروس، خصوصاً النهرين العظيمين دجلة والفرات. ونشير أيضاً إلى نهري جيحون وسيحون اللذين يرويان الأراضي الخصبة في سهول كيليكية. كذلك نشير أيضاً وأيضاً إلى الأنهار المنحدرة من جبال لبنان، وإلى نهر العاصي الذي يروي سهول الغرب السوري الشمالية مأراً بحمص وحماة إلى أنطاكية العظمى، والأردن الذي يسقي الجنوب في اتجاهه نحو البحر الميّت.

تلك هي، باختصار، عوامل وحدة الحياة والمصير التي ترمز إلى حيوية الأمة الظاهرة في إنتاج رجالها الفكري والعملي، وفي مآثرها الثقافية، كاختراع الأحرف الهجائية التي هي أعظم ثورة فكرية ثقافية حدثت في العالم، وإنشاء الشرائع التمدنية الأولى، ناهيك بآثار الاستعمار والثقافة السورية المادية - الروحية والطابع العمراني الذي نشرته سورية في البحر السوري المعروف في الجغرافية بالمتوسط، وبما خلّده سوريون عظام، من أعلام الفكر والثقافة، قديماً وحديثاً. أضف إلى ذلك قوادها ومحاربيها الخالدين»(13).

يبقى أن نشير إلى أنه رغماً من تسييس قضيتها، في الماضي، في مشاريع استعمارية مشبوهة وفاشلة، كمشروع سورية الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب، والتي أعدّتها قوى استعمارية وقوى محلية عميلة لها، تبقى سورية أو سوراقية منطقة جغرافية واحدة ومتحد اجتماعي واحد مهما نشأ فيها من دول، ولا يغيّر شيئاً من حقيقتها استبدال تسمية استعمارية جديدة أو تسمية تفرض فرضاً بعامل الحرب الدائرة عليها وفوق أراضيها، فكما ذهبت تسمية «اللوفان» أو (Levant) إلى النسيان، برحيل الاستعمار الفرنسي، كذلك ستذهب أية تسمية برحيل مطلقيها، إقليميين كانوا أو دوليين، والتاريخ أقوى شاهد!

* أستاذ جامعي

الهوامش:

(*) للمزيد من الشروحات حول هذه الفكرة، راجع:
● ناهض حتّر، ربيع زائف، مركز التقدّم الأردني، عمان 2013.
● أنيس النقاش، الكونفدرالية المشرقية، دار أمواج - بيسان، بيروت 2015.
● صفية سعاده، سوراقيا بديلاً من سايكس – بيكو، دار سعاده ط1، بيروت 2015.
● بالإضافة إلى عشرات المقالات التي نُشرت في جريدة «الأخبار» البيروتية على امتداد الأعوام الأخيرة: 2013، 2014، 2015 و2016.

(1)- سعاده، الأعمال الكاملة، م7، مقدمة كتاب التعاليم، ط4 (1947)، مؤسسة سعاده للثقافة، ط1، بيروت 2001، ص 312.

(2)- سعاده، الأعمال الكاملة، م3، مؤسسة سعاده للثقافة، ط1، بيروت 2001، ص 455.

(3)- سعاده، الأعمال الكاملة، م7، مقدمة كتاب التعاليم، ط4 (1947)، المرجع المذكور، ص 312.

(4)- انظر: سعاده، نشوء الأمم، الفصل السابع، الصفحات 158، 159، 167، 168، مؤسسة سعاده للثقافة، طبعة جديدة، بيروت 2014.

(5)- سعاده، الأعمال الكاملة، م8، مؤسسة سعاده للثقافة، المرجع المذكور، ص 54.

(6)- سعاده، المرجع المذكور، ص 68.

(7)- سعاده، المرجع المذكور، ص 69.

(8)- سعاده، المرجع المذكور، ص 54.

(9)- سعاده، المرجع المذكور، ص 55.

(10)- سعاده، المرجع المذكور، ص 57.

(11)- سعاده، المرجع المذكور، ص 65.

(12)- سعاده، المرجع المذكور، ص 64.

(13)- سعاده، المرجع المذكور، ص 77.

قرب الحدود السورية العراقية (أحمد الربيعي - أ ف ب)

«الاشتراك في الحياة الواحدة» هذا هو، باختصار، معنى المتحد، والأمة هي أتمّ متحد، يقول سعاده

إن وسائل الرّي من دجلة والفرات، متى تحققت، تفتح مجال إمكانات زراعية عظيمة لهذه البقعة المقفرة

فلسطين

علاقة الحركة مع سوريا دخلت مرحلة «الهدنة»

حرب سعودية على «حماس»: حملة اعتقالات وتجميد حسابات

لم تعد المهادنة تنفع «حماس» في علاقتها بالسعودية التي تخطّت الحدود المقبولة حتى لاسوا العلاقات. فمِن هجمة إعلامية واتهام بـ«الإرهاب» على خلفية «التواصل الممتاز» مع إيران، وصولاً إلى رفض قيام إسماعيل هنية بجولة خارجية، تشنّ الرياض حملة مجنونة تشمل أيضاً اعتقالات وعمليات ترحيل، وتجميداً لحسابات، ومنعاً ورقابة على الحوالات. في المقابل، تحاول «حماس»، بمساعدة من طهران وحزب الله، إحداث اختراق على صعيد العلاقة مع حضنها الأدفى: دمشق

عبد الرحمن نصار، ماجد طه

تتواصل منذ أكثر شهرين الحملة السعودية بحق سعوديين وفلسطينيين مقيمين في المملكة، متمثلة في سلسلة اعتقالات طاولت العشرات ممَّن تتهمهم الرياض بالارتباط بحركة «حماس». ومن أبرز هؤلاء الطبيب الاستشاري الثمانيني، محمد الخضري، الذي مثّل الحركة في منتصف التسعينيات حتى 2003 لدى السعودية. وعلى رغم ترك الرجل موقعه منذ سنوات، أبقي رهن الاحتجاز في ظلّ «ظروف صحية صعبة»، طبقاً لمصادر عائلية مقرّبة

> **يرتبط التصعيد في خطاب المقاومة ضد السعودية بحملة الأخيرة على الفصائل**

منه. تقول مصادر ـ تحفّظت على ذكر اسمها ـ إن حملة الاعتقالات تزامنت مع إغلاق ورقابة مشدّدين على الحسابات البنكية، وحظر على إرسال أي أموال من المملكة إلى قطاع غزة، مضيفة أن الاعتقالات شملت أفراداً لا علاقة لهم بالحركة، لكن قيادة الأخيرة تفضّل التزام الصمت حتى لا يُحسبوا عليها، وتجنّباً للتصعيد والإضرار بالمسجونين «أملاً في الوصول إلى تفاهم يقضي بالإفراج عنهم».

وعلمت «الأخبار» أن عدد المتهمين بجمع تبرعات وإدارة أموال لـ«حماس» في السعودية تخطّى 60 شخصاً، بمن فيهم فلسطينيون وسعوديون، وقد وجّهت إليهم السلطات تهماً بـ«دعم حركة إرهابية وغسل الأموال لدعم الإرهاب والتطرف». كما أنه، خلال العامين الماضيين، بلغ عدد الفلسطينيين المرحَّلين من المملكة أكثر من 100، أغلبهم متهمون بدعم المقاومة مالياً أو سياسياً أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وكانت الرياض قد فرضت، منذ نهاية 2017، رقابة مشددة على أموال الفلسطينيين في المملكة، وأخضعت جميع التحويلات المالية لِمن تسمّيهم «الأجانب الفلسطينيين» لرقابة مشددة، ليس إلى القطاع فحسب، بل إلى جميع دول العالم، خشية تحويل هذه الأموال بطرق غير مباشرة وعبر دول أخرى. وباتت مكاتب تحويل الأموال تطلب من الفلسطينيين إحضار حجج قوية للتحويل، ولا تسمح بأن يرتفع سقف الحوالة الواحدة عن 3000 دولار أميركي.

في غضون ذلك، بدأ عدد من عائلات المعتقلين إرسال مذكرات إلى جهات قانونية لمعرفة مصير ذويهم، في وقت تشهد فيه العلاقة بين السعودية و«حماس» أسوأ مراحلها، خاصة أنها تأتي مع هجمة إعلامية سعودية تستهدف «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وتعزو المصادر هذه الحملة إلى إخفاق محاولة مصرية لإقناع الفصائل بتزك إيران والتخلي عنها مقابل ضخّ أموال سعودية وإماراتية تجاه القطاع قبل نحو سنة، وهو «عرض رفضته الحركتان، وأدتا وقتذاك للقاهرة أنه لا يمكن لطرف أن يحدد علاقاتهما مع الباقين». وفق المصادر، ردّت «حماس» بأن أي منحة تأتي للشعب الفلسطيني هي موطن ترحيب، لكن من دون أثمان سياسية، وهو ما أقفل الأمر أمام رئيس المكتب السياسي، إسماعيل هنية، في جولته الخارجية التي لم ينجح في إجرائها، ولا سيما خلال زيارته الأخيرة لمصر التي خشيت أن تُغضِب السعودية، لكنها كانت تحتجّ بالتحفظ الأميركي بعد إدراج هنية في «قائمة الإرهاب». وخلال المؤتمر الذي عقدته الفصائل في غزة الخميس الماضي، قبيل «يوم القدس العالمي»، ظهر أن كلتا الحركتين، «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، هاجمتا السعودية بصفتها راعية لـ«صفقة القرن». وبدا الأمين العام لـ«الجهاد»، زياد النخالة، أكثر وضوحاً حين هاجم «مَن يحاولون الاحتفاظ بحقول النفط التي دُمّرت نتيجة لعدوانهم على اليمن»، فيما طالب قائد «حماس» في القطاع، يحيى السنوار، البحرينيين بـ«إعلان الحداد» في اليوم الذي ستُعقد فيه ورشة المنامة الاقتصادية. تقول المصادر إن نبرة السنوار العالية «كانت نتيجة للدور السياسي الواضح لدول الخليج في استهداف القضية الفلسطينية، وحالة العداء التي تصاعدت بعد اشتراط السعودية على قطر طرد قيادة حماس لاستئناف العلاقة بينهما».

في ملف آخر، وبعدما راوحت علاقة «حماس» بسوريا بين مدّ وجزر منذ تثبيت الأخيرة انتصارها الميداني، بدأت غيمة الخلاف تنقشع تدريجياً، ولا سيما من جهة الحركة، تحديداً بعد صعود القيادة الجديدة (المكتب السياسي الجديد من بعد خالد مشعل) التي أخذت على عاتقها تذويب الخلافات مع محور المقاومة وتوطيد العلاقة معه، وعلى خط موازٍ، يسير التواصل مع كلّ من قطر وتركيا على خطّ بارد، مع أفضلية للدوحة بناءً على دورها في غزة. ويرجع ذلك إلى اندلاع الأزمة الخليجية، وطلب القطريين رسمياً من عدد من قادة «حماس» مغادرة أراضيها، وتحديداً إلى عدد من رجال الدين السعوديين المعتقلين منذ عامين، والذين تتهمهم السعودية بدعم «الإرهاب»، ومن ضمنه «حماس».

من مسيرة لأعضاء «الجهاد الإسلامي» في دمشق يوم الجمعة الماضي (أ ف ب)

«جماعة أكناف بيت المقدس». وذكرت المصادر نفسها أنه جرى أخيراً لقاء بين العاروري ورئيس مكتب الأمن الوطني السوري، اللواء علي المملوك، بوساطة من إيران وحزب الله، لكن الاجتماع لم يسفر عن نتائج مباشرة. كما جمع لقاء آخر قيادة الحركة مع مستشارة الرئيس السوري، بثينة شعبان، انتهى إلى «نقل العلاقة بين الجانبين من مرحلة العداء إلى الهدنة... إن جاز التعبير»، تبعاً للمصادر.

تأتي هذه اللقاءات نتيجة لوساطتين أجراهما كل من قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سليماني، والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، مباشرة مع الرئيس السوري بشار الأسد، أفضت إلى الاتفاق على أن أي جولة مقبلة لهنية ستشمل زيارة لدمشق. وبناءً على لقاء «حمساوي» ـ إيراني في طهران، أبلغت الأخيرة أن الحركة «أجرت مراجعة شاملة للموقف من سوريا»، كما أن «محور المقاومة بحاجة إلى التوحّد في مواجهة الخطط الأميركية للمنطقة».

ما تنتظره «حماس» الآن هو الوصول إلى مرحلة يرى فيها الأطراف أن الموقف جاهز لإعادة العلاقة إلى سابق عهدها، على رغم أن أوساطاً كثيرة تستبعد أن يعود مستوى التواصل كما كان. يقول القيادي في «حماس»، إسماعيل رضوان، إن حركته حريصة على «استعادة سوريا دورها الريادي في دعم القضية، فهي كانت ولا تزال وستبقى داعمة للقضية ومكاناً لمرابض المقاومين ضد الاحتلال». وأضاف معقّباً على عدد من تساؤلات «الأخبار»: «ليس بيننا وبين سوريا أي عداء ولن يكون، فهي الشقيق والحاضن للمقاومة والداعم للقضية». وأشار إلى أن هناك حاجة ملحة لعودة العلاقة من أجل مواجهة «صفقة القرن» التي رأى أنها تستهدف سوريا كما تستهدف القضية الفلسطينية. وسبقت كلام رضوان تصريحات لنائب رئيس «حماس» في غزة، خليل الحية، قال فيها إن سوريا داعم أساسي للمقاومة، علماً بأن الأشهر الماضية شهدت تعقيبات شبيهة من قيادات أخرى، على أن الأزمة القائمة مع السعودية الآن تدفع إلى تواصل أفضل كما ترى الحركة.

نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري وعدد من أعضاء المكتب، علماً بأن العاروري كان مقيماً في الأراضي التركية قبل أن تطلب منه أنقرة المغادرة.

عملياً، منذ استقرار العاروري قبل أكثر من عامين في لبنان، كان ملف العلاقة مع سوريا على رأس الأولويات، إذ شهد حراكاً لافتاً في الأشهر القليلة الماضية، وفق ما تفيد به قيادات من الحركة، قالت إنه جرت لقاءات اشتُرط أن تكون «غير معلنة وغير رسمية»، وسادت إحداها «أجواءُ العتب» من الجانب السوري. وسبقت هذه الحوارات اتصالاتٌ عبر وسطاء فلسطينيين وآخرين انتهت بموجبها أزمات ميدانية في مخيم اليرموك، كما حدث في مسألة استيعاب بعض الأفراد المسلحين ممَّن كانوا ضمن ما يعرف تداعياته... حكام الأمة والمجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي إزاء هذا التصعيد». كما رأت حماس، في بيان، أن «الاعتداء والاقتحام يعكسان حالة الحنق والإزعاج التي أصابت الاحتلال جراء مشاهد الألوف من المصلين الذين أحيوا ليالي العشر الأواخر من شهر رمضان في ساحات المسجد».

كذلك، قالت «الجهاد الإسلامي»، في بيان، إن «الاقتحامات العدوانية للمسجد الأقصى من المستوطنين سيدفع ثمنها الاحتلال، لأنه المسؤول عن استمرار التوتر في القدس وتبعاته»، مضيفة أن هذه المحاولات «تستزيد صلابة أهلنا المقدسيين والمرابطين، والرباط في الأقصى سيستمر ويتواصل بعد رمضان، وسيبقى الأقصى وساحاته شاهداً آخر على بسالة الشعب الفلسطيني».

أيضاً، رأت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أن «الاقتحام والاعتداء على المعتكفين تصعيد جديد يؤكد اطماع الاحتلال في تهويد الأقصى، ومخططاته لفرض واقع جديد»، محذرة من أن «ما يجري... لعب بالنار سيؤدي إلى اشتعال الأوضاع ليس في القدس والضفة وحدها».

من جهتها، استنكرت الخارجية الأردنية «الانتهاكات الإسرائيلية السافرة» في الأقصى، مؤكدة «توجيه مذكرة احتجاج إلى الحكومة الإسرائيلية لوقف ممارساتها الاستفزازية». وقالت الوزارة، في بيان أمس، إنها حذّرت من «التبعات الخطيرة للممارسات الإسرائيلية... التي ستجرُّ المنطقة إلى دوّامة جديدة من العنف ستهدّد أمن المنطقة برمّتها».

(الأخبار)

المقاومة ردّاً على اقتحامات الأقصى: سيدفع ثمنها الاحتلال

أصيب عشرات المعتكفين في المسجد الأقصى، في القدس المحتلة، برضوض وحالات اختناق، عقب إطلاق قوات العدو الإسرائيلي صباح أمس قنابل الغاز تجاههم، إلى موقف أردني رافض للتصعيد. واندلعت مواجهات بين الشبان والعدو عقب الاقتحام، فيما اعتلى قناصة إسرائيليون باب العمود، حيث منعت شرطة العدو المقدسيين من المرور في المنطقة. وفي وقت سابق، اعتدت مجموعات من المستوطنين على المحال التجارية في طريق الواد. ويقول مقدسيون إن المستوطنين كانوا يريدون الاحتفال في ساحات الأقصى بما يُسمى «يوم القدس» (وفق عقيدتهم)، الذي يطعمون فيه بـ«هدم الأقصى وبناء هيكلهم المزعوم».

> **أيّد وزير الداخلية الإسرائيلي الاقتحام وأقرّ بأنه كان بحماية منه**

أثناء اقتحامها المصلّى القبلي، وأغلقت قوات العدو أبواب المصلّى، وفرضت حصاراً محكماً على المعتكفين داخله، بالتزامن مع اقتحام أكثر من ألف مستوطن المسجد بحماية مشددة، وهو ما استدعى ردوداً من فصائل المقاومة حذرت فيها من التبعات، بالإضافة إلى أن عدد المقتحمين هو الأكبر منذ عام 2015، وأن الاقتحام تزامن مع أداء طقوس تلمودية في باحات المسجد، وهو ما يُعدّ تغييراً للوضع القائم. وأيّد وزير الداخلية الإسرائيلي، جلعاد أردان، الاقتحام، وأقرّ بأنه كان بحماية منه. وقال أردان، في تغريدة على «تويتر»، إن «الأقصى مكان مقدس لليهود، ومن الطبيعي أن يتمكنوا من الصلاة فيه»، مضيفاً أن «الأقصى مفتوح لجميع الديانات، ولا يمكن أن يكون مكاناً للعنف والإرهاب». وأشار إلى أنه «لا يمكن أن يكون هناك تمييز ضد اليهود في الأقصى، كما هو الحال في الحرم الإبراهيمي في الخليل، حيث يُمنع اليهود من الصلاة».

راى «حماس» ان العدو مستفزّ من عدد المصلين الذي فاق 260 الفا يوم الجمعة الاخير (الاناضول)

تصريحات أنه على رغم حدوث مواجهات مع المصلين المسلمين، فهو «لم يأمر بوقف دخول اليهود... دخل المكان منذ الصباح 1600 يهودي». كما شدد على أن «الأقصى سيبقى مفتوحاً في وجه مَن يرغب في دخوله من أي ديانة كان، وبخاصة اليهود... شرطة القدس عملت كل ما في وسعها للسماح لليهود بدخول الأقصى».

في المقابل، حذّرت فصائل المقاومة الفلسطينية من «سياسة التصعيد والاستفزاز التي ينتهجها العدو الإسرائيلي تجاه المصلين والمرابطين في الأقصى». وقال القيادي في «حماس»، سامي أبو زهري، إن «إفراغ الاحتلال للمسجد الأقصى بالقوة، والاعتداء على المصلّين، تصعيد خطير وانتهاك لحرمة الديانة والمقدسات الإسلامية»، مؤكداً في تغريدة على «تويتر» أنه «ستكون لهذا (التصعيد)

تحليل إخباري

أصداء «صاروخَي جبل الشيخ» في تل أبيب
قلق متزايد من «المفاجآت»

علي حيدر

تعاملت تل أبيب مع إطلاق الصاروخين اللذين استهدفا مواقع جيش الاحتلال في جبل الشيخ، ليل السبت ـ الأحد، بدرجة من الخطورة، لا لناحية نتائج الاستهداف، وإنما لما انطوى عليه من رسائل ومؤشرات. وهو ما ظهر من خلال الردّ الإسرائيلي على الحادثة، وفي التغطية الإعلامية لها، والمواقف الرسمية التي وأكبتها وأكدت مواصلة سياسة العدوان. وعكَس منسوب الخطورة الذي تنظر من خلاله إسرائيل إلى تطورات الساحة السورية، أيضاً، رؤيتها لما تشهده البيئة الإقليمية من اختبارات القوة والرسائل المتضادة.

المعطى الأول الذي حضر في تل أبيب هو أن الصاروخين لم ينزلقا صدفة باتجاه الجولان، وإنما كانا نتاج فعل متعمّد، وخصوصاً أنه لم يسبقهما مباشرة أي هجوم أو استفزاز، كما لفتت إلى ذلك صحيفة «يديعوت أحرونوت». وما يضفي على الحادثة مزيداً من الخصوصية، أنها تُعدّ الثانية من نوعها خلال أسبوع تقريباً، بعد النيران المضادة للطائرات التي أطلقتها بطّارية سورية تجاه طائرة تابعة لسلاح جو العدو. وهو ما دفع الأخير، على ما يبدو، إلى أن ينظر إلى ما يجري على أنه جزء من مسار متواصل، علماً بأنه يتجاهل ـ عندما يتعامل مع حدث الصاروخين أو استهداف الطائرة على أنه بمثابة مبادرة عملانية ابتدائية سورية ـ مسار الاعتداءات الإسرائيلية المستمر منذ سنوات.

يبدو أيضاً أن العدو رأى في تطور أمس أكثر من مؤشر، ورسائل في غير اتجاه. إذ إن الأداء الإعلامي والسياسي والعسكري الإسرائيلي أظهر التطور على أنه جزء من المؤشرات المتراكمة التي ترفع مستوى القلق إزاء مفاعيل عودة سيطرة الدولة السورية وإعادة بناء قواتها العسكرية. وهو ما سبق أن حذر منه الجيش الإسرائيلي، لجهة ما يمكن أن تترتب عليه من مفاعيل. وتدرك تل أبيب أن استمرار تعافي سوريا وبناء قدراتها وتطويرها سيؤدي إلى تداعيات إقليمية تتصل بمستقبل معادلات الصراع مع إسرائيل، وخاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحات السورية والإقليمية.

مع ذلك، من الطبيعي أن لا تفصل إسرائيل تكرار التصدي السوري للاعتداءات، عما تشهده المنطقة من تطورات مفصلية. الساحة السورية خلال الساعات الماضية. وبرّر نتنياهو موقفه بـ«أننا» غير مستعدين لتحمّل قصف على أراضينا، ونحن نردّ بقوة كبيرة على كل استهداف لإسرائيل»، مشدداً على أن ذلك هو جزء من «سياسة ثابتة أقودها، وسنواصل فعل هذا من أجل أمن إسرائيل». وفي أعقاب الاعتداء، أعلن الناطق باسم جيش العدو أن سلاح الجو هاجم عدة أهداف عسكرية في سوريا، رداً على إطلاق قذيفتين صاروخيتين من الأراضي السورية نحو حرمون. ومن بين الأهداف بطاريتا مدفعية، وعدة نقاط رصد واستخبارات في جبهة هضبة الجولان، وبطارية دفاع جوي.

من الواضح أن إسرائيل تتعامل بحذر شديد مع أي مستجد أمني على الساحة السورية، وخاصة أنها الجبهة المتحركة والقابلة للاشتعال، إلى جانب جبهة قطاع غزة، بينما تحكم الساحةَ اللبنانية معادلاتٌ حديدية حالت حتى الآن دون تجرّؤ العدو على شنّ اعتداءات عسكرية مباشرة. ومع أن تل أبيب تواصل توجيه الرسائل في هذا الإطار، إلا أنها لم تتجاوز حتى الآن مرحلة الكلام، إدراكاً منها أن أي حادث موضعي قابل لأن يتطور، ويتحول إلى مواجهة واسعة. وهو ما تعزّز أيضاً بعد الرسائل التي وجّهها الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في كلمته أثناء احتفال يوم القدس.

على ما تقدم، يبدو واضحاً أن الرؤية الإسرائيلية لهذه الأحداث الموضعية لا تنفصل عن مجمل رؤية الكيان للمخاطر التي ينطوي عليها مسار تطورات الساحة السورية، على المستويَين السياسي والعسكري. فمن جهة، فشلت كل مساعي انتزاع سوريا من موقعها الرئيس في محور المقاومة. ومن جهةٍ أخرى، تدرك إسرائيل المسار التصاعدي لبناء القدرات في سوريا، على رغم الاعتداءات التي تنفذها. من أجل ذلك، تستعين تارة بالولايات المتحدة، وطوراً بروسيا بهدف كبح هذا المسار، من دون أن تحقق النتائج المرجوّة حتى الآن.

هذه المؤشرات التقطتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي تعاملت باهتمام بالغ مع حادثة الصاروخين. وفي هذا الإطار، اعتبر معلق الشؤون الأمنية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أن التقدير هو أن القصف الصاروخي كان مقصوداً، لكن سكان الجولان لم يتلقوا تعليمات خاصة. وأضاف بن يشاي إن الصاروخين على ما يبدو أطلقا من مسافة بعيدة نسبياً (حوالى 35 كيلومتراً)، وهو ما يرفع من احتمال أن يكون أحد الفصائل قد بادر إلى الفعل. مع ذلك، لم يستبعد أن يكون الصاروخان رداً من الجيش السوري على تدمير مدفع مضادّ للطائرات مطلع الأسبوع الماضي. كما وسّع دائرة الاحتمالات إلى إمكان أن يكون حزب الله قد بادر إلى القصف بواسطة محليين بمناسبة يوم القدس. وتؤشر دائرة الاحتمالات الواسعة التي رسمها بن يشاي وغيره، إلى أنه ليس هناك أي معطيات حاسمة لدى الطرف الإسرائيلي بشأن هذه الحادثة.

في المقابل، انطوى الاعتداء العسكري الإسرائيلي على الجيش السوري على أكثر من دلالة. فهو عكس الرؤية الإسرائيلية لمنسوب المخاطر في سوريا، ومستوى الحذر الشديد إزاء أي حدث أمني هناك مهما كان موضعياً. كذلك، هدفت قيادة العدو إلى التأكيد أنها لن تتجاوز أي استهداف لكلّ ما يمسّ بقواتها، حتى لو كان من باب الرد على اعتداءاتها، وهو ما ينطوي أيضاً على القلق من تداعيات أي مؤشر ضعف تظهره إسرائيل في هذا الظرف. وتدرك تل أبيب أن الساحة السورية هي من أكثر الساحات تحركاً وقابلية لظهور المفاجآت، الأمر الذي يجعلها عرضة لتطورات غير محسوبة. من أجل ذلك، تحتاج على الدوام إلى محاولة تعزيز معادلات الردع، وفرض سقوف عملانية تسمح لها بالدفع نحو ما تطمح إليه، لجهة منع سوريا من إعادة بناء قدراتها وتطويرها، بما سوف يؤدي ـ في ضوء التطورات الإقليمية ـ إلى مفاعيل وتداعيات استراتيجية تتصل بمستقبل المعادلات مع إسرائيل.

> **تحتاج إسرائيل على الدوام إلى محاولة تعزيز معادلات الردع**

تدرك إسرائيل المسار التصاعدي لبناء القدرات في سوريا على رغم الاعتداءات التي تنفذها (أ ف ب)

عدوان إسرائيلي جديد على مطار التيفور

بعد أقلّ من 24 ساعة على اعتداء العدو الإسرائيلي على مواقع عسكرية في الجنوب السوري، استُهدف مطار التيفور (T4) العسكري في ريف حمص، بعدد من الصواريخ الإسرائيلية في وقت متأخر من ليل أمس. وأشارت المعلومات الرسمية الأولية إلى أن وسائط الدفاع الجوي تمكنت من اعتراض صاروخين، فيما وصل عدد آخر غير محدد بدقة إلى هدفه، ما تسبب باستشهاد عسكري وإصابة اثنين آخرين بجروح، إلى جانب إصابة مستودع ذخيرة، وإلحاق أضرار مادية أخرى ببعض الأبنية والعتاد.

وكان قد استشهد 3 عسكريين وأصيب 7 جنود في قصف إسرائيلي استهدف عدداً من المواقع العسكرية في ريفَي دمشق والقنيطرة، وذلك بعدما أعلن جيش العدو أن الاعتداء جاء ردّاً على صاروخين أطلقا من الأراضي السورية باتجاه الجزء المحتل من هضبة الجولان.

وعلى خلاف البيانات السابقة، لم يشر بيان جيش العدو عقب اعتداء القنيطرة إلى ارتباط «مجموعات موالية لإيران» بعملية إطلاق الصواريخ. وإذ لفت الجيش إلى أنه استهدف مواقع للقوات الحكومية السورية، اعتبر «النظام السوري مسؤولاً عن كل نشاط ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي السورية، وسيعمل بشكل حازم ضد أي اعتداء».

(الأخبار)

السودان

خيارات مرّة تنتظر الحراك الشعبي

تتجه «قوى الحرية والتغيير» إلى تعزيز دفاعاتها في محيط ميدان الاعتصام في الخرطوم، في ظلّ تنالي المؤشرات إلى نية المجلس العسكري فضّه بالقوة، بعدما آلت محاولاته الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي عن طريق التفاوض إلى الفشل. وهي مؤشّرات تتصدّرها حوادث العنف المتكررة في العاصمة، والتي لا يبدو من باب المصادفة أنها تتزامن والخطاب التصعيدي لـ«العسكري» بوجه الجبهة المعارضة

«العسكري» يلوّح بالقوة... و«التغيير» تستعدّ لأسوأ الاحتمالات

تحفز السعودية في اتجاه الانقضاض على الحراك الشعبي (أ ف ب)

الخرطوم ـ **الأخبار**

شيئاً فشيئاً يظهر المجلس الانتقالي في السودان على حقيقته: طغمة عسكرية خدمت نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، وركبت أخيراً الموجة الشعبية المناهضة له، والآن تريد الاستفراد بالقرار السياسي بدعوى أنها هي التي أطاحته من سدّة الرئاسة، بُنية تتضاءل جميع المؤشرات على تثبيتها، في وقت تتنالى فيه المعطيات المؤكدة وجود مشروع سعودي ـ إماراتي لاستنساخ التجربة المصرية «السيسية» في بلاد النوبة، بعد مماطلته في إجابة مطالب الحراك الشعبي، وإجراء رموزه سلسلة تحركات خارجية بهدف تصدير صورة من القوة والتمكين، أفصح العسكر عن نواياه تجاه الاعتصام المستمرّ أمام مقرّ قيادة الجيش في الخرطوم، معتبراً إياه «مهدداً لتماسك الدولة وأمنها الوطني». توصيف يستبطن مسعاه إلى «إراحة رأسه» من المحتجين، وفرض إرادته عليهم بدعوى حفظ الأمن والاستقرار.

وهو، في هذا السبيل، بات لا يتورّع ـ على ما يبدو ـ عن تنمية عوامل الفوضى، بهدف تظهير الاعتصام وكأنه بؤرة للاضطرابات، وبالتالي شرعنة الاعتداء عليه. لا يمكن، بخلاف ذلك، فهم حوادث العنف المتكررة التي يشهدها محيط الاعتصام الذي حافظ على سلميّته لفترة طويلة قبل أن تؤول المفاوضات بين «العسكري» و«قوى الحرية والتغيير» إلى الفشل. حوادث كان آخرها يوم السبت الماضي، حيث قتل شخص وأصيب 11 آخرون إثر «إطلاق القوات النظامية النار» على المعتصمين، وفق ما أفادت به «لجنة أطباء السودان المركزية». وفيما يحاول «العسكري» تمييع المسؤولية عن تلك الحوادث ـ بالحديث الفضفاض عن أن «ميدان الاعتصام أضحى غير آمن» ـ بهدف التعمية على حقيقة نواياه تجاه المتظاهرين، تظهر قوى «الحرية والتغيير» مستوعبةً هذه المحاولات، ومن هنا فهي ترفض التذرع بـ«المجموعات الخارجة عن سلطة القانون» من أجل الإجهاز على المعتصمين، مُحمّلة «التراخي المنظم» للأجهزة الأمنية المسؤولية عن ذلك. وفي الإطار نفسه، يحمّل «تجمّع المهنيين السودانيين» المجلس العسكري «مسؤولية ضمان سلامة المعتصمين»، متهماً المجلس بـ«التخطيط بصورة منهجية (والعمل من) أجل فضّ الاعتصام السلمي (...) بالقوة والعنف المفرطين». وفي هذا الاتجاه، يعتقد الناشط السياسي، يوسف حمد، أن المجلس العسكري يريد بالفعل «زعزعة الاعتصام وربما فضّه، وقد ينجح في الأولى، لكن من المستحيل نجاحه في الثانية، إلا بكارثة كبيرة تُصعّب عليه مجرد التفكير في الحكم». ويقسّم حمد، في حديث إلى «الأخبار»، القوى الفاعلة إلى ثلاث كتل: أولها كتلة الاعتصام التي «تمثل روح الثورة»، وثانيها كتلة المجلس المعادية للاعتصام، أما الكتلة الثالثة فهي «قوى الحرية والتغيير» التي لم تعد «محلّ ثقة كاملة من قبل الثوار بسبب عدة مواقف متعلقة بالتفاوض». في المقابل، لا يرى نائب رئيس «حزب الأمة القومي»، صديق إسماعيل، أن «الأحداث التي جرت في شارع النيل هي محاولة لفضّ الاعتصام بالقوة»، لكنه يشدد على ضرورة ألا تتخذ حماية الاعتصام ذريعة «لمحاولة استخدام القوة لفضّه». ويعتبر أنه في حال وجود «مهدّد أمني» بالفعل، فإنه «ينبغي فقط استخدام القوة المناسبة والكافية لإزاحته».

إزاء ذلك، تستعدّ «قوى الحرية والتغيير»، على ما يبدو، لأسوأ الاحتمالات، وفق ما أنبأ به أمس بيان «تجمع المهنيين» الذي أطلق «نداءً عاجلاً لكل المواطنين والثوار للتوجه إلى ميدان الاعتصام والمبيت فيه، تأكيداً للالتزام بالثورة التي تمرّ بمرحلة حرجة، ومحاولات التفاف متكررة»، داعياً إلى «تسيير المواكب ودعم المعتصمين أمام قيادة الجيش». في المقابل، يواصل المجلس العسكري، ممثلاً خصوصاً في نائب رئيسه محمد حمدان دقلو، تسويق ادعاءاته عن السعي لـ«قيام دولة مدنية»، والترويج لـ«مخططات» مفترضة تستهدف السودان وقواته الأمنية والعسكرية، بمن فيها «الدعم السريع»، في وقت يتأكد فيه، يوماً بعد يوم، أن «العسكري» ومن ورائه السعودية والإمارات ومعهما مصر، يسعون إلى الانقضاض على الحراك الشعبي، وتكريس العسكر حاكماً أوحد للسودان، وحسم اصطفاف البلاد في المحور الذي تقوده الرياض وأبو ظبي. وهو ما تجلى بوضوح في التعامل مع رئيس المجلس الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، خلال القمة العربية التي انعقدت أخيراً في مكة، وكأنه رئيس دولة، وأيضاً في استدعاء السفير السوداني في قطر للتشاور، توازياً مع التوجيه بإغلاق مكتب قناة «الجزيرة» في الخرطوم.

«حميدتي»... القارئ من كتاب البشير

الخرطوم ـ **مي علي**

لم يعد خافياً سعي نائب رئيس المجلس العسكري في السودان، قائد قوات «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو، الملقّب بـ«حميدتي»، للوصول إلى رئاسة السودان، بعد الالتفاف على ممثّلي الحراك الشعبي من القوى الموقّعة على «ميثاق الحرية والتغيير»، التي يعتقد أنها «لا تمثل كل الشعب السوداني وإن علا صوتها». وهو، إلى شقّ صف الجبهة المعارضة، عبر محاولة اجتذاب بعض قواها إلى صفه، أو خلق قوى سياسية موازية لها، بغية إضفاء مشروعية على نيته التفرّد بالسلطة، وإعلانه تأليف الحكومة من دون موافقة المكوّنات السياسية الرئيسة. مساع يبدو أن الرجل، المدعوم سعودياً وإماراتياً، بدأ يجني أولى ثمارها، مع إبداء بعض القوى كـ«مجموعة نداء السودان»، بالإضافة إلى «حزب المؤتمر السوداني»، مرونة (لا تزال مترددة في الجهر بها، خوفاً من رد فعل الشارع) إزاء الطرح القاضي بتقاسم عضوية «المجلس السيادي» ـ محل الخلاف ـ مناصفةً بين المجلس العسكري و«قوى الحرية والتغيير»، على أن تكون الرئاسة دورية، وتؤوّل في فترتها الأولى إلى العسكر بحجة أن الوضع الأمني في البلاد يقتضي أن يكون الأخير على رأس السلطة. وإذ وصف بعض المتابعين هذه المرونة بأنها «هبوط ناعم» للقوى والأحزاب المشار إليها، ونقض لـ«ميثاق الحرية والتغيير»، فهي قد لا تبدو مستغربة في ظلّ الزيارات التي قام بها بعض قياداتها إلى أبو ظبي بعد سقوط الرئيس المخلوع عمر البشير.

مع ذلك، يبدو، على ضوء التهديدات التي أطلقها حميدتي في كلمة أمام زعماء بعض العشائر أول من أمس، أن صبر الرجل قد نفد، وأنه أعدّ خطة الانقلاب على الجميع، بمن فيهم المجلس العسكري، وأنه في انتظار الساعة الصفر، بعدما أعلن صراحة أنه لن يسلّم السلطة إلى مدنيين في ظلّ الوضع الأمني الذي تمرّ به البلاد، أي «الفوضى»، بحسب تعبيره. هذه «الفوضى»، التي تذرّعت بها قوات «حميدتي» لاستهداف مواطنين عزّل بالرصاص الحي، يريد الرجل إقناع الرأي العام بأن تزامنها وخطاباته التصعيدية هما من باب الصدفة ليس إلا، لكن الوقائع تشي بأن ثمة سيناريو مكتمل الأركان يجري العمل على إخراجه: فوضى أمنية، مجموعات خارجة عن القانون تثير البلبلة، إذاً لا بدّ من وجود حكومة عسكرية للسيطرة على الأوضاع وإعادة الأمور إلى نصابها. كذلك، من غير المستبعد أن يعمد «العسكري» إلى التلويح بانتخابات مبكرة، لكن هذه الخطوة قد لا تكون المثلى بالنسبة إلى قائد قوات «الدعم السريع»، الذي سيجد نفسه خارج قواعد اللعبة السياسية. ومن هنا، يلجأ حميدتي إلى خطط بديلة عن طريق محاولة حشد التأييد والدعم من زعماء العشائر والقبائل ورجالات الإدارة الأهلية الذين التقى عدداً كبيراً منهم خلال الفترة الأخيرة. لكن متابعين يحتملون لجوء نائب رئيس المجلس العسكري إلى تكوين حزب سياسي يخوض به المعركة الانتخابية. وفي هذا الإطار، بدا مثيراً للانتباه ظهور لافتات دعائية تحمل اسم «حزب الدعم الوطني»، خلال الحشد الجماهيري الذي نظّمه مؤيدو إدارة المجلس العسكري للفترة الانتقالية قبل أيام، ليتضح في ما بعد أن الاسم مقتبس من اسم القوات التي يرأسها «حميدتي».

> يُحتمل لجوء نائب رئيس المجلس العسكري إلى إنشاء حزب سياسي

ويصف المحلل السياسي محمد وداعة تصريحات حميدتي الأخيرة، الرافضة تسليم السلطة لحكومة مدنية، بـ«غير الموفّقة»، معتبراً أنها «تخالف تعهدات المجلس العسكري الانتقالي الذي يتبوّأ فيه منصب نائب الرئيس». ويرى وداعة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الأجواء الآن لا مكان فيها لمثل هذا الحديث التصعيدي، لأن الثورة مستمرة، والاعتصام متواصل، والشوارع يمكن أن تثور في أي وقت»، متمنياً على دقلو «اختيار العبارات بعناية، وعدم تذكير المواطنين بالعبارات ذاتها التي كان يستخدمها رموز النظام السابق في استفزاز الشارع». ويضيف أن «طموحات حميدتي السياسية تواجه طريقاً مسدوداً، خاصة خلال الفترة الانتقالية التي سيظلّ محتفظاً خلالها بمنصب نائب رئيس المجلس العسكري»، متابعاً أنه «في حال كانت للرجل طموحات نحو الرئاسة، فإن طريقها الأوحد صناديق الانتخابات بعد انقضاء الفترة الانتقالية».

كان حميدتي، الذي كان إلى وقت قريب الدرع الواقية للبشير، يقرأ من الكتاب نفسه الذي قرأ منه الرئيس المخلوع، باستخدامه فزاعة مصير البلاد، والتخويف من أن تؤول الأمور إلى ما آلت إليه في سوريا واليمن، والتحذير من أن هناك منظمات لم يُسمّها قد شرعت في إعداد خيام اللجوء للشعب السوداني. ويرى محللون أن «حميدتي»، الموسوم بالتعجل، يضع رهانه على امتلاكه أدوات الحسم (القوة العسكرية والثروة)، ومن هنا يُخيّل إليه أن كلّ ما يتمناه يمكنه الحصول عليه، حتى وإن كان حكم بلد متعدد الإثنيات والأعراق كالسودان. لكن هؤلاء يرون أن هذه الصفات نفسها هي التي ستعجّل بحرقه، وأنه كما صعد سريعاً سيقع سريعاً.

الجزائر

الأزمة إلى طور جديد

«الدستوري» يلغي الانتخابات ويمدّد لبن صالح

لم يكن مفاجئاً إعلان المجلس الدستوري الجزائري استحالة تنظيم الانتخابات الرئاسية التي كانت مقرّرة في تموز/يوليو المقبل، لعدم وجود مرشحين تتوافر فيهم شروط المنافسة. لكن ما أثار الجدل هو الفتوى التي أصدرها بالتمديد لرئيس الدولة المؤقت حتى تنظيم انتخابات. وهو ما يمثّل استفزازاً للحراك الشعبي المطالب برحيله

الجزائر ــ **محمد العيد**

أعلن المجلس الدستوري الجزائري، أمس، استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية في 4 تموز/ يوليو المقبل، بعدما رُفض ملفّا الترشّح المودَعين لديه في إطار هذه الانتخابات. قرارٌ كان متوقعاً، بالنظر إلى أن من تقدّم بالترشيح شخصان فقط، لا يُعرف لهما أي مسار سياسي، أحدهما مهندس والآخر تاجر، ما يجعلهما غير قادرين على جمع التواقيع اللازمة لاعتماد الملف، والتي يحددها قانون الانتخابات بـ60 ألف توقيع لمواطنين عاديين، أو 600 توقيع لمنتخبين محليين. وحدّد المجلس الدستوري الخطوة المقبلة، بعد إلغاء الانتخابات، باستدعاء رئيس الدولة الهيئة الناخبة من جديد، ما يعني ـ وفق القانون ـ إطلاق المسار الانتخابي الذي يبدأ بمراجعة القوائم الانتخابية، وفتح باب الترشيحات، وصولاً إلى تنظيم الانتخابات في ظرف 3 أشهر.

غير أن الإشكال في ما أعلنه «الدستوري» هو أن نهاية فترة الرئيس المؤقّت، عبد القادر بن صالح، ستكون في 9 تموز/ يوليو، ما يعني عدم امتلاكه الوقت الكافي لتنظيم الانتخابات الجديدة، وهو مأزق حاول المجلس معالجته في البيان نفسه، بفتوى تبيح لبن صالح الاستمرار في رئاسة الدولة إلى ما بعد نهاية فترته. وذكر المجلس، في فتواه، أن «الدستور أقرّ أن المهمة الأساسية لمن يتولّى وظيفة رئيس الدولة هي تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية، لذلك فإنه يتعين تهيئة الظروف الملائمة لتنظيمها وإحاطتها بالشفافية والحياد». ومن أجل هذه الغاية، أضاف أنه «يعود لرئيس الدولة استدعاء الهيئة الانتخابية من جديد، واستكمال المسار الانتخابي حتى انتخاب رئيس الجمهورية وأدائه اليمين الدستورية». وتلقى هذه الفتوى معارضة شديدة من خبراء دستوريين مُحايدين، يرون أن التمديد لبن صالح لا يستند إلى أي أساس دستوري، لأن المادة 102 من الدستور واضحة في عدم استمرار بن صالح أكثر من 3 أشهر، وهو الرأي الذي تذهب إليه أستاذة القانون الدستوري فتيحة بن عبو، والقانوني عبد الله هبول، الذي يقول إن إضافة يوم واحد لرئيس الدولة المؤقت هو بمثابة انقلاب.

وبعيداً عن الجانب الدستوري المحض، يُمثل التمديد لرئيس الدولة المؤقت في هذه الفترة، وفق متابعين، تعميقاً للأزمة السياسية أكثر، لأن بقاء بن صالح سينتج ظروف إلغاء انتخابات تموز نفسها، على اعتبار أن من أسباب عدم تقدّم مرشحين جادين لهذه الانتخابات هو حالة الرفض العامة في الشارع لإشراف بن صالح ووزيره الأول نور الدين بدوي على الانتخابات، نظراً إلى أنهما امتداد لنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، الذي كانت تشهد الانتخابات في عهده تزويراً فاضحاً بحسب المعارضة. وفي أوّل ردود الفعل، استنكر حزب «جبهة القوى الاشتراكية» ما اعتبره «محاولات النظام كسب المزيد من الوقت، من خلال التخطيط للإطالة في وظيفة رئيس دولة غير شرعي وغير شعبي». وأضاف أقدمُ حزب معارض في الجزائر أن هذه المناورة، التي وصفها بـ«اليائسة»، «ستعزّز التزام الشعب الحفاظ على هذه الثورة الهائلة، من أجل فرض المخرج الحقيقي لهذه الأزمة السياسية، والذي يمرّ حتماً عبر مرحلة انتقالية ديموقراطية».

وتتجه الأنظار، بعد فتوى المجلس الدستوري، إلى ما سيصرح به رئيس أركان الجيش، الفريق أحمد قايد صالح، الذي دأب على توجيه خطاب في كلّ يوم ثلاثاء أو أربعاء. وتُعدّ

> تتجه الأنظار، بعد فتوى المجلس الدستوري، إلى ما سيصرّح به رئيس أركان الجيش

المؤسسة العسكرية حالياً صاحبة السلطة الفعلية في البلاد، ما يجعلها في نظر كثير من الجزائريين صاحبة المسؤولية في بقاء الواجهة المدنية للحكم المرفوضة شعبياً. لذلك، تغيرت الشعارات والهتافات منذ 4 أسابيع تقريباً، باتجاه رفض الحكم العسكري، والمطالبة بدولة مدنية، ودعوة المؤسسة العسكرية إلى رفع حمايتها عن الرئيس المؤقت والوزير الأول، ورفض أي محاولة منها للتحكم في القرار السياسي. وكان قايد صالح دعا، قبل أسبوع، إلى حوار وطني للبحث في مخارج الأزمة، لكن التساؤلات بقيت تحيط بهذه الدعوة، خاصة في ما يتعلق بموقع رئيس الدولة المؤقت من هذا الحوار. ولم يتأخر ردّ المواطنين طويلاً، فقد أظهرت المسيرات الأخيرة رفضاً لأي حوار مع بقايا نظام الرئيس السابق، وهو موقف يمكن القياس عليه في توقع ردّ فعل واسع يوم الجمعة المقبل.

ويرى ناصر حمدادوش، القيادي في «حركة مجتمع السلم» (أكبر حزب معارض في البرلمان)، أن الأيام أثبتت فشل بن صالح وبدوي في الإشراف على الحوار الوطني وفي تنظيم الانتخابات الرئاسية، بسبب سقوط شرعيتهما شعبياً. ويضيف، في تصريح إلى «الأخبار»، أن هذا «ما يفرض علينا القراءة الدستورية الموسّعة، بذهاب هذين المسؤولين، واستخلافهما باجتهاد دستوري للإشراف على المرحلة القادمة، ومباشرة الحوار الوطني، ومنها: تنظيم الانتخابات، واستحداث الهيئة الوطنية المستقلة للإشراف على تنظيم الانتخابات». يُذكر أن الكثير من المبادرات والمواقف باتت تتلاقى عند فكرة أن التمسّك بالحل الحرفي والنصّي للدستور لن يساعد على إيجاد مخرج، ما دام الشعب يصرّ على ذهاب رموز فترة بوتفليقة، وعدم الثقة بإشرافهم على هذه المرحلة الحساسة والدقيقة من تاريخ البلاد، وهو ما يستدعي الذهاب إلى حلول سياسية تتجاوز إطار الدستور الحالي.

تقرير

السراج في السعودية: إنجاز أم تنازل؟

انقضى الأسبوع الماضي على وقع تصعيد ميداني لافت في جنوب طرابلس، مع محاولة القوات الموالية لحكومة الوفاق التقدم على حساب قوات المشير خليفة حفتر. المعارك تسببت في سقوط عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، إثر تبادل للغارات الجوية وإسقاط طائرتَي مراقبة مُسيَّرتين، وتدمير عربات قتالية ومصفحة، من دون أن تنتهي إلى تغيّر كبير في خريطة السيطرة. تركّز المعارك في قطاع محدّد، مقابل جمود باقي جبهات القتال، دفع الطرفين إلى الاعتماد بشكل متزايد على الضربات الجوية والقصف المدفعي، وهو ما عرّض مناطق سكنية لدمار كبير، جعل عشرات المنازل غير صالحة للسكن، وهجّر آلافاً من السكان نحو مناطق أكثر أماناً.

وإلى جانب مجريات الميدان وتعويل حكومة الوفاق على الاستفادة من التصدّعات داخل قوات حفتر، وإحداث خرق على الجبهة السياسية الداعمة له، ظهرت الجمعة الماضي حلقة مهمة في ضوء تلك التجاذبات، تمثّلت في وصول فائز السراج إلى السعودية، للمشاركة في قمة «منظمة التعاون الإسلامي». الزيارة اللافتة التي أفرزت ردود فعل متباينة لناحية أثارها المكمنة، تعود جذورها إلى منتصف الشهر الماضي، حين وصلت دعوة إلى «الوفاق» للمشاركة في القمة العربية الاستثنائية وقمة «التعاون الإسلامي». لم يلبّ السراج الدعوة لحضور القمة العربية، واكتفى بإيفاد ممثل لبيبا في الجامعة العربية، وبدا ذلك رد فعل على الرفض الذي جوبهت به دعوته لعقد قمة استثنائية حول ليبيا مطلع شهر نيسان/ أبريل الفائت، أي مع انطلاق الهجوم على طرابلس، بحجة أن القمم الاستثنائية لا تُعقد إلا لتداول مستجدات القضية الفلسطينية. رغم ذلك، لبّى الرجل الدعوة إلى حضور قمة منظمة «التعاون الإسلامي»، وحضرها برفقة وزير خارجيته، محمد الطاهر سيالة، وصافح على هامشها الملك سلمان بن عبد العزيز، والتقى وليّ عهده محمد بن سلمان في جلسة خاصة.

بارك المساندون لهذه الخطوة محاولة السراج إحداث خرق في المحور الداعم لحفتر، واعتبروا أنه تشجّع على ذلك بغر خلوّ البيان الختامي للقمة العربية من تصريحات داعمة لهجوم حفتر، على رغم الموقف الحادّ الذي خرج عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي جدد فيه الدعم لخليفه حفتر، بالقول إنه «لا يمكن القبول ببقاء عدة دول، بينها ليبيا، مرتهنة في سيادتها للمليشيات الإرهابية وأمراء الحرب». ويرى مناهضو حفتر أن الزيارة كانت ناجحة، أولاً لإثباتها أن «الوفاق» هي «الممثل الحصري لليبيا»، وقطعها الطريق على محور شرق البلاد وحكومته غير المعترف بها لتحقيق مكاسب سياسية. وثانياً لأن ابن سلمان أبرز «موقفاً معتدلاً» تجاه التطورات بتأكيده أن «لا حلّ عسكرياً في ليبيا، والحل يكمن في العودة إلى الحوار والتفاهم»، وكذلك إعرابه عن استعداد المملكة لـ«لعب دور في هذا الاتجاه، ودعم مشروع وطني ليبي يمثل الليبيين وليبي رغباتهم».

(أ ف ب)

على المعارضين لهذه الخطوة، ومعارضو توجهات السراج، أن «حجّه» إلى السعودية «تنازل غير مبرر» تجاه دولة تدعم حفتر بعدة طرق، أولها دينيّ عبر حضّ المداخلة» على الانخراط في قواته. ومن بين هؤلاء عضو المجلس الأعلى للدولة، عبد الرحمن الشاطر، الذي قال عبر صفحته على «تويتر» إن «سياسة التوازن في هذه الظروف تعتبر سياسة تنازل وتخاذل في حق الوطن»، وأضاف أن «الجلوس مع مَن يبتسمون في وجوهنا ويطعنوننا من الخلف غدر للمرابطين على ثغور طرابلس، الذين يحاربوننا علناً علينا أن نشجبهم علناً، ففي حين يجلس معهم رئيسنا في مكة يقوم سلاحهم بقتلنا وهدم بيوتنا».

(الأخبار)

إيران

طهران تشكّك في دعوة بومبيو: نريد أفعالاً لا أقوالاً

تأخذ إجراءات الولايات المتحدة، كما تصريحات مسؤولوها، منحى التهدئة مع إيران بعد طول تصعيد. رغم ذلك، لا تزال الأخيرة متشكّكة في جدوى الاستجابة لدعوة إلى تفاوض غير مشروط أطلقها بومبيو من سويسرا، لا تسبقها عودة لواشنطن عن ضغوطها. في الأثناء، انصبّت الدوحة إلى العراق في التحفّظ على بياني قمّتي مكّة الطارئتين

اعطت زيارة بومبيو لسويسرا ومواقفه من هناك انطباعاً عن ميل اميركي إلى التهدئة (أ ف ب)

بانتظار ما ستحمله زيارة رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي لطهران والتي تستمرّ ثلاثة أيام، من 12 إلى 14 حزيران الحالي، يلتقي خلالها كلاً من الرئيس حسن روحاني والمرشد علي خامنئي، وفق ما أفادت به وسائل إعلام يابانية أمس، فإن التوتر بين إيران والولايات المتحدة يشهد تراجعاً، ليس على المستوى الكلامي فحسب. وإذ لم تفلح القمم الثلاث في مكّة المكرّمة في زيادة التوتّر كما أريد لها سعودياً، فإن واشنطن على ما يبدو تحاول اختبار فرملة التوتر الذي كان في منحى تصاعدي، إفساحاً في المجال أمام المبادرة اليابانية، المدعومة كذلك من روسيا. الهدوء النسبي على مستوى التصريحات، سبقه تأجيل الولايات المتحدة فرض حزمة عقوبات جديدة على قطاع البتروكيمائيات الإيراني، وفق ما أفادت به صحيفة «وول ستريت جورنال». كذلك، بدت تصريحات وزير الخارجية مايك بومبيو، بشأن ترحيبه بالية «إنستكس» الأوروبية للتبادل التجاري مع إيران، تحمل طابع التهدئة، ولو اشترط بومبيو أن تنحصر الآلية في تداول البضائع التي لا تدخل في نطاق العقوبات. وفي الموازاة، قرّرت شركة «إكسون موبيل» إعادة موظّفيها إلى أعمالهم في العراق على دفعات ابتداءً من أمس. أما على مستوى التصريحات، فقد أعطت زيارة بومبيو، أمس، لسويسرا، أحد الوسطاء التاريخيين مع إيران، ومواقفه من هناك، انطباعاً عن ميل أميركي إلى التهدئة، خصوصاً مع قوله: «نحن مستعدون للانخراط في محادثات من دون أي شروط مسبقة، ونحن مستعدون للجلوس» إلى طاولة المفاوضات، وفي الوقت نفسه فإن واشنطن ستواصل العمل من أجل «القضاء على الأنشطة الخبيثة» لإيران في الشرق الأوسط، ومنها دعم طهران لحزب الله والنظام السوري. وزاد بالقول «نحن بالتأكيد مستعدون لإجراء تلك المحادثات عندما يتمكن الإيرانيون من إثبات أنهم يريدون التصرف كدولة طبيعية». مواقف أتت ردّاً على سؤال بشأن تصريح روحاني، السبت الماضي، بأن بلاده مستعدة للتفاوض «مع من يجلس باحترام إلى طاولة المفاوضات»، إذ أكد أن الإيرانيين «أهل المنطق والتفاوض، فيما إذا جلسوا (الأميركيون) إلى طاولة المفاوضات باحترام تام وفي إطار القوانين الدولية، لا أن يصدروا الأوامر بالتفاوض، وفي هذه الحالة لن نتبعهم».

> روحاني: واشنطن هي التي غادرت طاولة المفاوضات وليس لنا خيار سوى المقاومة

إلا أن أجواء التهدئة، النسبية، في واشنطن، لم تقنع أصحاب القرار في طهران، وهو ما حمل روحاني على الرد أمس على تصريحات بومبيو ودعوته إلى تفاوض غير مشروط بأن على واشنطن أن تعود عن إجراءاتها وضغوطها للقبول بالتفاوض، إذ رأى أن الأخيرة هي التي غادرت طاولة المفاوضات وخرقت المعاهدة، وعليها هي «أن تعود دولة طبيعية»، وإلى أن يتم ذلك «ليس لنا أي خيار سوى المقاومة». بدوره، استبعد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، انعقاد أي مفاوضات بين بلاده والولايات المتحدة. وعزا ذلك، في حوار عرضته قناة «أي بي سي» الأميركية، إلى «استمرار الضغوط»، معتبراً أن ذلك «قد يفلح في سوق العقارات لكنه لا يفلح في التعامل مع إيران».

من جهتها، ردّت وزارة الخارجية الإيرانية على لسان المتحدث باسمها، عباس موسوي، على تصريحات بومبيو بأن طهران «لا تهتم بالكلمات والتعبير عن أجندة خفية في أشكال جديدة. ما يهم هو التغيير في النهج العام الأميركي والسلوك الفعلي». في غضون ذلك، انضمّت قطر أمس إلى العراق في تحفّظه على بياني القمّتين الخليجية والعربية الطارئتين في مكة. وقال وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في تصريحات إلى قناة «الجزيرة»، إن البيانين «لم يقرءا وفق الإجراءات المعهودة»، وتبنّيا «سياسة واشنطن تجاه إيران وليس سياسة تضع جيرتنا معها بالاعتبار... أدانا إيران من دون الإشارة إلى سياسة وسطية للتحدث معها». وسال آل ثاني: «بيان القمة الخليجية تحدث عن خليج موحد، لكن أين هو في ظل استمرار حصار قطر؟»، كاشفاً عن أن «الصومال يعاقب لعلاقته مع الدوحة».

(الأخبار، رويترز، الأناضول)

العراق

إيران تشكر العراق على «تمايزه» في مكة

صالح كان بالوضوح نفسه بعيداً عن الأضواء (أ ف ب)

بغداد ـ **الأخبار**

من مكة المكرمة، حيث انعقدت القمة العربية «الطارئة»، تمايز العراق بموقفه عن «الإجماع» العربي إزاء «التدخّل» الإيراني في شؤون عدد من الدول العربية. موقف عكس «خصوصية» بغداد، ورؤيتها للتطوّرات التي تشهدها المنطقة، مع تحذير رئيس الجمهورية، برهم صالح، من حرب طاحنة «لا تبقي ولا تذر».

هذه الرؤية جدّد صالح بالأمس تبنّيه لها، وذلك خلال لقاءات عدة، كان أبرزها مع السفير الإيراني في بغداد، إيرج مسجدي، الذي شكره على تحفّظ بلاده على بيان القمة العربية. وأكد صالح، أمام ضيفه الإيراني، أن «المسؤولية التاريخية في خضمّ الظروف المعقدة التي تمرّ بها المنطقة تحتّم علينا بذل الجهود لتخفيف حدة التوترات، ومنع أي تصعيد يهدد استقرار شعوبنا». ومن هنا أيضاً، جاءت دعوة صالح المتجددة، أثناء لقائه القائم بأعمال السفارة الأميركية في بغداد جوي هود، إلى «تبني نهج الحوار، وتجنب سياسة الحروب في التعامل مع أزمات المنطقة»، وتشديده على «ضرورة تجنيب العراق آثار الصراعات والأزمات».

> تمت صياغة بيان قمة مكة مسبقاً من دون الرجوع إلى احد

محاولات بغداد لعب دور «الإطفائي»، وتقريب وجهات النظر بين دول المنطقة، أشار إليها بالأمس السفير العراقي لدى طهران، سعد قنديل، بكشفه أن الرئيس صالح نقل رسالةً من طهران إلى الرياض وأبو ظبي والمنامة، في شأن مقترح التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء. ونقلت وكالة الطلبة الإيرانية «إسنا» عن قنديل قوله إن «العراق رحّب بالمقترح الذي أعلنه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف»، موضحاً أنه «وبسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إيران وكل من السعودية والإمارات والبحرين، قرر المسؤولون العراقيون نقل هذا المقترح بالنيابة عن إيران... ويمكن اعتبار بغداد وسيطاً لتبادل الرسائل بين طهران والرياض وأبو ظبي والمنامة. كذلك، أوضح الرئيس العراقي، الذي استقبل أمس أيضاً سفراء بريطانيا وألمانيا وفرنسا، أن «سياسة بغداد ترتكز على الابتعاد عن سياسة المحاور لأي طرف، وتكثيف الجهود عبر الممرات الدبلوماسية للوصول إلى حلول سياسية». ووفقاً لمصادر مطلعة، فإن هذه المواقف تأتي تواصلاً لما حدث في مكة، حيث تمت «الصياغة المسبقة للبيان من دون الرجوع إلى أحد... فالرياض أرادت حشداً عربياً وتبنّياً عربياً لمواقفها، وقد رفضنا ذلك، لأن التنسيق كان مفقوداً». وأضافت المصادر أن صالح بالوضوح نفسه بعيداً عن الأضواء، إذ أكد أن «حماية الاستقرار في العراق أولوية وطنية»، متابعة أن «العراق المتعاطف مع إيران لا يمكن أن يتّخذ موقفاً مشابهاً لموقف السعودي... فأي ضرر على طهران سينعكس مباشرة في بغداد».

تقرير

«ذي نيويورك تايمز»: محمد بن زايد... المهووس بعَدوّين

«الحاكم العربي الأقوى ليس محمد بن سلمان. إنه محمد بن زايد»، العنوان لصحيفة «ذي نيويورك تايمز» الأميركية، التي أفردت تقريراً كبيراً ومتكاملاً عن كيفية بناء ابن زايد لنفوذه المتعاظم في المنطقة ومدى قوّته في واشنطن، إلى حدّ أنها قالت إنه «الآن يحمل أجندة حرب خاصة به. ويبدو أن الرئيس ترامب يتبعه».

أمير أبو ظبي والحاكم الفعلي للإمارات، هو «أقوى زعيم في العالم العربي»، على حدّ تعبير الصحيفة، وهو أيضاً «من بين أقوى الأصوات الأجنبية النافذة في واشنطن»، التي تدعو الولايات المتحدة إلى تبنّي نهج قتالي ينحو متزايد في المنطقة». الأمر لا يتعلّق بالنفوذ السياسي فقط، فهذا الأمير «قد يكون الرجل الأغنى في العالم»، ذلك أنه «يدير صناديق الثروة السيادية التي تصل إلى 1,3 تريليون دولار... كما أن جيشه هو أقوى قوة في العالم العربي».

تشرح الصحيفة أن ابن زايد «كان على مدى عقود حليفاً أميركياً رئيسياً يتبع القيادة الأميركية، ولكنه الآن يسير في طريقه الخاص». وإذ تشير إلى أن «قواته الخاصة تعمل في اليمن، وليبيا، والصومال، وشمال سيناء في مصر»، فهي تضيف أنه «عمل على إحباط التحوّلات الديموقراطية في الشرق الأوسط، والمساعدة على تنصيب مستبدّ يمكن الوثوق به في مصر، كما عزّز وصول أحد حلفائه إلى السلطة في السعودية». أما «الديبلوماسيون الغربيون الذي يعرفون الأمير، فيقولون إنه مهووس بعدوين، هما إيران والإخوان المسلمين»، إلى حدّ أن الصحيفة تشير إلى أنه «غالباً ما أخبر المسؤولين الأميركيين بأنه ينظر إلى إسرائيل على أنها حليف في وجه إيران والإخوان المسلمين».

وفق «نيويورك تايمز» بات نفوذ ابن زايد أعظم من أي وقت مضى، في ظل إدارة ترامب، الذي «يتبنّى بنحو منتظم رؤاه بشأن قطر، وليبيا والسعودية، حتّى وإن كان ذلك يعني تخطّي نصيحة مسؤولي الإدارة أو الموظفين الكبار في مجلس الأمن القومي».

في الشرق الأوسط عموماً، قام الأمير محمد بن زايد بما هو أكثر من مجرد الكلام. في مصر، دعم الانقلاب العسكري على السلطة عام 2013، الأمر الذي أدى إلى إزاحة رئيس منتخب كان قائداً لـ«الإخوان المسلمين». أما في القرن الأفريقي، فقد نشر قوة في الصومال، أولاً من أجل محاربة القرصنة وبعدها من أجل محاربة المتطرفين. ثمّ ذهب إلى بناء موانئ تجارية أو قواعد بحرية حول خليج عدن. وفي ليبيا، تحدّى مناشدات أميركية وحظراً مفروضاً من قبل الأمم المتحدة من خلال تسليح قوات الميليشيا التابعة لخليفة حفتر. الطيارون الإماراتيون شنّوا غارات على طرابلس، وفي النهاية أنشأوا قاعدة جوية في شرق ليبيا. في السابق، كان الأمير ينتظر «الضوء الأخضر» من واشنطن، وفق ما تقول السفيرة الأميركية السابقة في الإمارات مارسيل وهبة. إلا أنها تضيف أنه الآن قد يرسل تنويهاً، ولكنه «لا يطلب الموافقة بعد الآن».

على طول التقرير، تلجأ الصحيفة إلى محاولة توصيف ابن زايد. وتقول إن «الأمير الشاب الغامض، الذي تبنّته واشنطن كحليف قوي، يعمل الآن على تأجيج نيران منطقته المضطربة». وفي السياق، تنقل عن المسؤولة السابقة في وزارة الخارجية، تامارا كوفمان، التي تعمل الآن في معهد «بروكينغز»، قولَه: إنه «من خلال تسليح الإمارات بتقنيات مراقبة متقدمة، والقوات الخاصة والأسلحة، خلقنا فرنكشتاين صغير». أما بروس ريدل، الباحث في معهد «بروكينغز»، والمسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فيقول إن ابن زايد «يظن بأنه ميكيافيلي، ولكنه يتصرّف أكثر كموسوليني».

وانطلاقاً من هذين التوصيفين، تشرح الصحيفة أن ابن زايد «وظّف عسكريين أميركيين لقيادة جيشه، كذلك وظّف جواسيس سابقين من أجل إنشاء خدمات تجسّس». هو أيضاً حصل على أسلحة، في السنوات الأربع التي سبقت عام 2010، أكثر من الدول الخليجية الأخرى مجتمعة، من ضمنها 80 طائرة «اف . 16»، و30 مروحية «اباتشي» قتالية، و62 طائرة «ميراج» فرنسية. وقد وثقت به إسرائيل بما يكفي كي تبيعه برامج متطوّرة لطائرات الـ«اف 16»، وأيضاً برامج تجسّس متقدمة للهاتف المحمول.

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3174

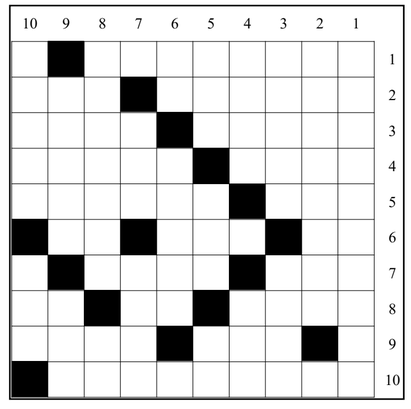

أفقيا

1- رجل أعمال ومبرمج أميركي مشهور أسس شركة مايكروسوفت – 2- ماركة آلات موسيقية – من الأمراض الصدرية – 3- دولة آسيوية – ضليع في اللغة يكتب شعراً ونثراً – 4- عاصمة أوروبية – عائلة عالم تربة برازيلي راحل – 5- اداة شرط وتوكيد – محطة تلفزيونية لبنانية – 6- خاصتي وملكي – مملكة قديمة ازدهرت في الجزيرة العربية ومدّت سيطرتها على الحبشة – عملة آسيوية – 7- عكسها تكسّب من عمله – مغارة يتدفق منها نهر ابراهيم – 8- داعب بالكلام – للنفي – عبودية – 9- يُدرج الميت في الكفن – عملة روسية – 10- كيميائي فرنسي قتل في الثورة الفرنسية

عمودياً

1- زعيم ورئيس حزب لبناني راحل – 2- نهر في رومانيا من روافد الدانوب – 3- جمعهما وضمّهما – خروج الدم بشكل كثيف من الجرح – 4- دولة أفريقية – طعم السكر – 5- أهدم الحائط – فريق غنائي سويدي معتزل – ماركة صابون أو نوتة موسيقية – 6- للنداء – من الأطعمة الشرق أوسطية تُعرف في مصر بالطعمية – 7- حجارة أو أضراس – نوع من المناخ يخف فيه المطر مع حرارة قوية صباحاً وبرودة قارسة ليلاً – 8- جزيرة إيطالية في البحر التيراني – نعم بالأجنبية – 9- مدينة في سلوفينيا – إلهه وخالقه – 10- مدينة أميركية صغيرة تقع في ولاية نبراسكا - خلاف أكثر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ماريا معلوف - 2- امالي - دم - 3- ياربعام - كد - 4- از - عام - ماي - 5- دول - خرير - 6- ينام - السبع - 7- ملحق - يلي - 8- بر - الليل - 9- واوي - ريري - 10- هنري بركات

عمودياً

1- مايا دياب - 2- امازون - رون - 3- رار - لام - أر - 4- ينبع - ملاوي - 5- ايعال - حلب - 6- ام - اقل - 7- عدم - خل - يرك - 8- لم - مرسيليا - 9- كاينل - رت - 10- فادي رعيدي

sudoku 3174

3		2		6		7	1	9
	1		9		7			
5				2				4
		5		4		9		
			3					
9		3		5		8		1
6		7		3		4		8
			8		5			
8		1		9				3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3173

6	4	7	9	1	2	3	8	5
5	1	2	7	3	8	9	4	6
3	8	9	6	4	5	1	7	2
1	3	4	5	6	9	7	2	8
2	5	8	1	7	4	6	3	9
7	9	6	2	8	3	4	5	1
9	7	5	3	2	6	8	1	4
4	6	3	8	5	1	2	9	7
8	2	1	4	9	7	5	6	3

مشاهير 3174

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤرخ سوري (1909-2000) حائز على درجة دكتوراه من جامعة برنستون. لقّب بشيخ المؤرخين العرب له الكتاب الأحمر الذي اعتبر ميثاقاً للقومية العربية
10+1+2+5 = يُرجع الدين كأقساط ■ 3+4+6+7 = صوت الذباب ■ 9+8+11 = اعطى ووهب

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **تيلي سانتانا**

وفيات

ذكرى

بمناسبة مرور أربعين يوما على وفاة المرحومة
الدكتورة / ندى ناجي غراوي
زوجة المرحوم سامي زكائي الصلح
التي توفيت في باريس في تاريخ 27 نيسان 2019
ستتلى بهذه المناسبة آيات من الذكر الحكيم على روحها الطاهرة يوم الخميس 6 حزيران 2019
ابتداء من الساعة 3 ظهرا ولغاية 8 مساء للرجال والنساء
في منزل المرحوم سامي الصلح الكائن في تلة الخياط. بيروت.

تصادف نهار الأحد الواقع فيه 9 حزيران 2019
ذكرى مرور أربعين يوماً على وفاة فقيدنا الغالي المرحوم
عادل عبد الحسن جابر
والدته: المرحومة الحاجة فاطمة حسين محسن شميساني
زوجته: الحاجة نظلة الشيخ عبدالله نعمة
أولاده: عبير زوجة لقمان مصطفى الجوني، شادي زوجته فرح فاروق عواضة،
عامر زوجته آية حسن جابر، وهشام
أخواه: المرحومان الحاج فوزي جابر والحاج غالب جابر
أختاه: الحاجة رافة أرملة المرحوم الحاج قاسم محمد حمادي
المرحومة الحاجة إكرام زوجة السيد حسن علوش
أنسباؤه: الشيخ حسن عبدالله نعمة، الشيخ حسين عبدالله نعمة، الدكتور علي نعمة
الحاجة سناء أرملة المرحوم الدكتور محمد مهنا
السيدة فاطمة زوجة السيد جعفر محمد جواد شرف الدين
وبهذه المناسبة الأليمة ستتلى آيات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحه الطاهرة الساعة العاشرة صباحاً للرجال في النادي الحسيني، النبطية، وللنساء في حسينية السيدة زينب (ع)، النبطية.
الآسفون: آل جابر، نعمة، مهنا، جوني، حمادي، عواضة، شقير، خياط وعموم أهالي بلدة النبطية.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت السيدة نجوى أحمد موسى لموكلها محمد ضاهر الضيقة سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 115 حزين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خضر أسعد حمزة لموث موكله حسن علي أسعد الفليطة سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 979، 3111، 5301، 5431، 7760، 7763، 7759، 7101، 3110، 7102 عرسال.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلب محمد وسيم احمد مختار مدلل لموكلته نجلا زكريا قرنفل سند تمليك بدل عن ضائع عن حصتها بالقسم 2 من العقار 510 رأس بيروت.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلبت ميشال اميل ابو نصر بوكالتها عن عماد عادل ابو حيدر وكيل امين الياس ابو حيدر احد ورثة نجلا خطار ابو مرعي سند ملكية بدل ضائع عن حصة مورثه في العقار 2717 الدامور.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
هيثم طربية

إعلان نشر فقرة حكمية
تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم عفاف وإلياس وفاديا داود وامل وبلانش وكميل فايز داود وميشال النحاس المجهولي محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او بواسطة من ينوب عنهم قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2018/11/13 برقم 2018/185 بالاستدعاء المقدم من المستدعية ندى اميل داود بوكالة المحامي جورج الغريب المسجل برقم اساس مدور 2017/392 تاريخ الورود 2010/1/8 والمتضمن:
باعلان قسمة الجمع في العقارات موضوع الدعوى الراهنة واعتماد القسمة المبينة من الخبير في تقريره الثاني تاريخ 2017/12/11 واعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذا الحكم. واعتبار العقار رقم 541/كفرمشكي يخرج بنصيب كل من المستدعي ضدهما والمدعى عليهما ورثة فايز داود وورثة عفيدة داوود وابلاغ من يلزم. واعتبار العقارات ذوات الارقام /448/ و/526/ و/536/ كفرمشكي و/846/ و/1165/ و/1449/ و/1257/ الحوش تخرج بنصيب المدعية ندى اميل داوود وابلاغ من يلزم. واعتبار العقارات ذوات الارقام /418/ و/520/ و/538/ كفرمشكي و/834/ و/1194/ و/1215/ و/1225/ الحوش تخرج بنصيب المدعى عليهم ورثة ماري الياس داوود وابلاغ من يلزم. والزام المدعى عليهم ورثة داود وورثة عفيف داود بأن يدفعوا للمدعية ندى داود مبلغ /980/ دولار أميركي او ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الدفع. وبرد ما زاد او خالف من اسباب وشطب اشارات الدعوى الراهنة عن العقارات المبينة في البند ثانياً وثالثاً ورابعاً عن تسجيل القسمة اصولاً وبتضمين المدعية والمدعى عليهم مناصفة النفقات كافة.
وللمدعى عليهم مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر اعلان.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان
تجري الجامعة اللبنانية مناقصة عامة لتلزيم تقديم كمبيوتر ولوازمه وآلات تصوير، مفروشات وبرادي لصالح كلية الصحة العامة - الفرع الرابع، على اساس سعر يقدمه العارض، في الادارة المركزية للجامعة اللبنانية - المبنى الزجاجي - المتحف الوطني.
يوم الخميس بتاريخ 2019/6/27 الساعة 16,00
تقدم العروض للاشتراك في المناقصة العامة وفق دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه لدى امانة سر كلية الصحة - الفرع الرابع.
العنوان: كلية الصحة العامة - الفرع الرابع - الكرك مقابل الحمرا بلازا.
مكتب السيد/ة: روزيت صليبا
تقدم طلبات الاشتراك في المناقصة الى قلم الدفترة الادارية المشتركة في الادارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء المناقصة.
بيروت في 28 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 904

إعلان عن اعادة مناقصة عمومية
في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس الواقع فيه 2019/6/20 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ تقديم اجهزة تعبير مياه مع القطع الملحقة بها لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان/ وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية ولذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية ـ قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض. ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 914

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض للتخلص من الرواسب الصلبة الناجمة عن عملية غسل المراجل في معملي الذوق والجية، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ف/2151 تاريخ 2019/3/1، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 250/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/30
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 925

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القابضة عن استدراج للعروض لشراء محولين بقدرة 15 م‌ف‌ا. وتوتر 5,5/36,66 ك‌ف. وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مليون وخمسمائة ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القادیشا ـ البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم السبت الواقع فيه 22 حزيران 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القادیشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 921

إعلان عن اعادة اجراء مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه لبنان الجنوبي عن اعادة اجراء مناقصة عمومية لتقديم وتسليم مكنة حقن بلاستيك لزوم المؤسسة، وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
وقد تحدد موعد اجراء المناقصة الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في 2019/6/26.
يمكن الحصول على نسخة عن دفتر الشرط الخاص بالمناقصة من قلم المؤسسة في مبنى المؤسسة الرئيسي، ضمن الدوام الرسمي وذلك بعد دفع الرسوم المتوجبة.
آخر موعد لقبول طلبات الاشتراك بالمناقصة نهاية الدوام الرسمي من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة.
الرئيس / المدير العام
لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي
الدكتور وسيم ضاهر
التكليف 911

إعلان عن اعادة مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/7/3 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ تقديم زيوت لمولدات الكهرباء لعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - القادري - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية ـ قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض. ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق استدراج العروض ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 913

إعلان مزايدة
صادر عن دائرة تنفيذ زحلة
الرئيس سينتيا قصارجي
المنفذ: فرنسبنك ش.م.ل. - بوكالة المحامي سليم بريدي
المنفذ عليه: المحامي انطوان غسان الوف - بعلبك
بالمعاملة التنفيذية رقم 277/2018 ينفذ طالب التنفيذ بوجه المنفذ عليه عقد قرض مرفق بجدول اقساط والموثق بتامين على القسم (11) من العقار /2344/ أراضي زحلة تحصيلاً لمبلغ 239,464,307/ل.ل. عدا الرسوم والفوائد.
تاريخ قرار الحجز: 2018/7/12
تاريخ تسجيله: 2018/7/20
تاريخ محضر وصف العقار: 2018/9/25
تاريخ تسجيله: 2018/10/8
المطروح للبيع: القسم (11) من العقار /2344/ اراضي زحلة.
مشتملاته: كتابة عن شقة سكنية تقع شرقي الطريق الدولي زحلة - ظهور الشوير تبعد حوالي 100 متر عن مدرسة sainte famille ضمن منطقة سكنية ومساحتها حوالي 222 م2، تقع في الطابق الثاني من بناء يتجلى على مصعد ومؤلف من طابق سفلي وارضي وثلاث طوابق وثكنة قرميد ملبسة وغرفة مكتب وشرفتين ودرج داخلي يؤدي الى الطابق العلوي الذي يحتوي على ثلاث غرف نوم وحمامين وغرفة مكتب وغرفة جلوس وغرفة العاب وشرفتين، البناء يحتوي على مصعد كهربائي وهو بكامله ملبس بحجر صخري طبيعي وان القسم الموجود فيه البناء مصون من الخارج بتصوية حجر والحلو الطابق الاول تشغله السيدة عبلا ميلاد السبعلي، يحده غرباً طريق عام و81 شرقاً طريق عام و85 و86 شمالاً طريق عام و75 و77 و78 وطريق جنوباً طريق عام. حجز احتياطي 222/222/2000 عن تنفيذ المتن الحاجز المهندس الياس مخايل السبعلي، قيد احتياطي بعقد بيع على هذا العقار لمصلحة ميلاد وجورج وايلي وعدنان وبشير وهالا ونسرين وعبير والياس اولاد فارس السبعلي. تامين درجة اولى على حصص ميلاد وايلي وعدنان وبشير وهالا ونسرين وعبير والياس اولاد فارس السبعلي البالغة /2100/ سهماً لمصلحة بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. والفريق الثالث شركة سبيد إن ش.م.ل. عقد ادخال عن حكم التامين على حصة جورج فارس السبعلي /300/ سهماً وزيد التامين /42000/ دولار أميركي بحيث اصبح بعد الزيادة بنسبة /1380000/ دولار أميركي على كامل العقار. حجز احتياطي رقم /231/231/ 2010 صادر عن دائرة تنفيذ المتن على حصة عدنان السبعلي البالغة /500/ سهماً من الحاجزة فرجينيا يوسف حسكيان تحويل الحجز الاحتياطي رقم /231/231/ 2010 الى حجز تنفيذي برقم 2010/292. محضر وصف رقم 2010/292. حجز احتياطي رقم 2012/492 عن تنفيذ بيروت الحاجز بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. مذكرة عن تنفيذ المتن رقم 2012/1326 اشتراك على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة.
مأمور تنفيذ زحلة
محمد البرجي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
بالمعاملة التنفيذية رقم 60م/2014
المنفذ: بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل.
- وكيله المحامي رزق الله مخلوف.
المنفذ عليهم: شركة سبيد إن ش.م.ل. وميلاد وإيلي وعدنان وبشير وهلا ونسرين وعبير واليسار وجورج فارس السبعلي وهدى حنا الكوسي.
وكيلاهم المحاميان يوسف الديك وربى الشدياق.
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت برقم 2012/1326 تاريخ 2014/3/24 تحصيلاً لمبلغ 1295393,76/ دولار أميركي عدا الفائدة واللواحق.
تاريخ اعلان تحول الحجز الاحتياطي الى حجز تنفيذي: 2014/2/10.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2014/2/21.
العقار المطروح للبيع: العقار /80/ السفيلي مساحته /1945/ م. قطعة ارض ضمنها تراس ضمنه Piscine بركة للسباحة واربع حمامات وغرفة كهرباء وبرغولا قرميد وغرفة لصيانة البيسين وقطعة ارض مغروسة اشجار مثمرة وغرفة خدم ضمنها حمام ودرج يؤدي الى الطابق الاول يحتوي على تراس وغرفة وحمام قيد الانشاء وغرفة وتراس ضمنها اشجار سنديان ودرج خارجي من أمام المأوى الذي يحتوي على بئر لجمع المياه يؤدي أيضاً إلى الطابق الاول الذي يحتوي على مدخل وممر وثلاث غرف نوم وحمام ومطبخ وصالون وسفرة وغرفة جلوس وتراس خارجي يؤدي إلى الطابق العلوي الذي يحتوي على ثلاث غرف نوم وحمامين وغرفة مكتب وغرفة جلوس وغرفة العاب وشرفتين، البناء يحتوي على مصعد كهربائي وهو بكامله ملبس بحجر صخري طبيعي وان القسم الموجود فيه البناء مصون من الخارج بتصوية حجر وحديد الطابق الاول تشغله السيدة عبلا ميلاد السبعلي، يحده غرباً طريق عام و81 شرقاً طريق عام و85 و86 شمالاً طريق عام و75 و77 و78 وطريق جنوباً طريق عام. حجز احتياطي 222/222/2000 عن تنفيذ المتن الحاجز المهندس الياس مخايل السبعلي، قيد احتياطي بعقد بيع على هذا العقار لمصلحة ميلاد وجورج وايلي وعدنان وبشير وهالا ونسرين وعبير واليسار اولاد فارس السبعلي. تامين درجة اولى على حصص ميلاد وايلي وعدنان وبشير وهالا ونسرين وعبير واليسار اولاد فارس السبعلي البالغة /2100/ سهماً لمصلحة بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. والفريق الثالث شركة سبيد إن ش.م.ل. عقد ادخال عن حكم التامين على حصة جورج فارس السبعلي /300/ سهماً وزيد التامين /42000/ دولار أميركي بحيث اصبح بعد الزيادة بنسبة /1380000/ دولار أميركي على كامل العقار. حجز احتياطي رقم /231/231/ 2010 صادر عن دائرة تنفيذ المتن على حصة عدنان السبعلي البالغة /500/ سهماً من الحاجزة فرجينيا يوسف حسكيان تحويل الحجز الاحتياطي رقم /231/231/ 2010 الى حجز تنفيذي برقم 2010/292. محضر وصف رقم 2010/292. حجز احتياطي رقم 2012/492 عن تنفيذ بيروت الحاجز بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. مذكرة عن تنفيذ المتن رقم 2012/1326 اشتراك على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة.
مأمور تنفيذ زحلة
محمد البرجي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
بالمعاملة التنفيذية رقم 60م/2014
المنفذ: بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل.
- وكيله المحامي رزق الله مخلوف.
المنفذ عليهم: شركة سبيد إن ش.م.ل. وميلاد وإيلي وعدنان وبشير وهلا ونسرين وعبير واليسار وجورج فارس السبعلي وهدى حنا الكوسي.
وكيلاهم المحاميان يوسف الديك وربى الشدياق.
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت برقم 2012/1326 تاريخ 2014/3/24 تحصيلاً لمبلغ 1295393,76/ دولار أميركي عدا الفائدة واللواحق.
تاريخ اعلان تحول الحجز الاحتياطي الى حجز تنفيذي: 2014/2/10.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2014/2/21.
العقار المطروح للبيع: العقار /80/ السفيلي مساحته /1945/ م. قطعة ارض ضمنها تراس ضمنه Piscine بركة للسباحة واربع حمامات وغرفة كهرباء وبرغولا قرميد وغرفة لصيانة البيسين وقطعة ارض مغروسة اشجار مثمرة وغرفة خدم ضمنها حمام ودرج يؤدي الى الطابق الاول يحتوي على تراس وغرفة وحمام قيد الانشاء وغرفة وتراس ضمنها اشجار سنديان ودرج خارجي من أمام المأوى الذي يحتوي على بئر لجمع المياه يؤدي أيضاً إلى الطابق الاول الذي يحتوي على مدخل وممر وثلاث غرف نوم وحمام ومطبخ وصالون وسفرة وغرفة جلوس وتراس خارجي يؤدي إلى الطابق العلوي الذي يحتوي على ثلاث غرف نوم وحمامين وغرفة مكتب وغرفة جلوس وغرفة العاب وشرفتين، البناء يحتوي على مصعد كهربائي وهو بكامله ملبس بحجر صخري طبيعي وان القسم الموجود فيه البناء مصون من الخارج بتصوية حجر وحديد الطابق الاول تشغله السيدة عبلا ميلاد السبعلي، يحده غرباً طريق عام و81 شرقاً طريق عام و85 و86 شمالاً طريق عام و75 و77 و78 وطريق جنوباً طريق عام. حجز احتياطي 222/222/2000 عن تنفيذ المتن الحاجز المهندس الياس مخايل السبعلي، قيد احتياطي بعقد بيع على هذا العقار لمصلحة ميلاد وجورج وايلي وعدنان وبشير وهالا ونسرين وعبير واليسار اولاد فارس السبعلي. تامين درجة اولى على حصص ميلاد وايلي وعدنان وبشير وهالا ونسرين وعبير واليسار اولاد فارس السبعلي البالغة /2100/ سهماً لمصلحة بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. والفريق الثالث شركة سبيد إن ش.م.ل. عقد ادخال عن حكم التامين على حصة جورج فارس السبعلي /300/ سهماً وزيد التامين /42000/ دولار أميركي بحيث اصبح بعد الزيادة بنسبة /1380000/ دولار أميركي على كامل العقار. حجز احتياطي رقم /231/231/ 2010 صادر عن دائرة تنفيذ المتن على حصة عدنان السبعلي البالغة /500/ سهماً من الحاجزة فرجينيا يوسف حسكيان تحويل الحجز الاحتياطي رقم /231/231/ 2010 الى حجز تنفيذي برقم 2010/292. محضر وصف رقم 2010/292. حجز احتياطي رقم 2012/492 عن تنفيذ بيروت الحاجز بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. مذكرة عن تنفيذ المتن رقم 2012/1326 اشتراك على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة.
مأمور تنفيذ زحلة
محمد البرجي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 221م/2018
المنفذ: وليد نايف الرموز - وكيله المحامي اميل عطاالله.
المنفذ عليهم: شركة تكنو تكس - توصية بسيطة.
- انطوان سليم ابو جودة.
- سليم يوسف ابو جودة - جل الديب - بناية البنك اللبناني السويسري.
السند التنفيذي: أستنابة صادرة عن دائرة تنفيذ كسروان برقم 2018/903 تاريخ 2018/11/8 تحصيلاً لمبلغ 45,000,000/ل.ل. و/10000/د.أ. عدا الفائدة واللواحق.
تاريخ تحول قرار الحجز: 2018/10/9
تاريخ تسجيله: 2018/10/22
المطروح للبيع: 900 سهم حصة سليم ابو جودة في العقار /1632/ نابيه: قطعة ارض ضمنها بناء من حجر في السفلي غرفة مستودع وفي الارضي سطيحة وشقة سكنية مؤلفة من صالون وغرفة جلوس وطعام ومطبخ وحمامين وغرفتي نوم وممر، والعقار مشغول من توفيق وسامية عطاالله، مساحته /235/ ان العقار /323/ من منطقة بصاليم العقارية غير قابل للقسمة العينية بين الشركاء وبازالة الشيوع فيه بيعه عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم لصالحهم امام دائرة التنفيذ المختصة وعلى ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير بعد اعادة التخمين والبالغ /2434400/د.أ. وبتوزيع ناتج الثمن والرسوم والمصاريف بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهم بحسب قيود الصحيفة العينية.
تاريخ محضر الوصف: 2017/2/7
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2017/2/18
العقار المطروح للبيع: /323/ بصاليم قطعة ارض عليها بناء مؤلف من سفلي ثاني موقف سيارات وغرفة شوفاج وسفلي اول صالة العاب رياضية وطابق ارضي مؤلف من مدخل وصالون وطعام ومطبخ وحمام ضيوف وشرفة مطلة على البحر ويوجد درج داخلي يؤدي الى الطابق الاول الذي يحتوي على غرفة جلوس وثلاث غرف نوم ومطبخ صغير وحماموان وشرفة مطلة على البحر وشرفة يسار البناء وشرفة صغيرة قرب غرفة النوم الرئيسية، اما سطح البناء فهو على شكل شاحط غير مكتمل ولا يوجد قرميد والبناء من الخارج بكامله بحاجة الى تلبيس حجر لكي يكتمل ويوجد حديقة وبعض الاشجار والزهور ويوجد في الطابق السفلي الاول مسبح صغير مساحته /875,5/م2 يحده غرباً طريق عام، شرقاً /325/، شمالاً /320/ وطريق عام جنوباً /324/ واحتفظ برقمه
- أفرز عن هذا العقار قطعة اعطيت الرقم /1219/ وما بقي منه احتفظ برقمه واصبحت محتوياته قطعة ارض بالمحضر الفني /681/ 85 ضم الى هذا العقار العقار /1219/ واحتفظ برقمه ومحتوياته المحضر الفني /681/85، برتفق بحق اعطاء المياه من النفق الكائن ضمنه للعقارات رقم /316/ و/310/ ومنتفع بحق الفائض من مياه الشفة من نبعة عين الجديدة. تصديق تخطيط وبراح المرسوم 91/1097 بملف /223/ بصاليم ووضع يد بالقرار 91/147 على مساحة /100/م2 بملف /310/ بصاليم.
قيمة التخمين: /2434400/دولار أميركي
قيمة الطرح بعد التخفيض: /2151035,84/دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2019/6/21 الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن، فعلى راغب بالشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5 %.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 1059/2017
المنفذة: رندا جوماتا صحناوي - وكيلها المحامي فادي شلفون.
المنفذ عليها: سلام ابليا عازار - وكيلها المحامي جورج ابو حيدر.
السند التنفيذي: القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان الغرفة العاشرة قرار 2017/168 تاريخ 2017/10/26 القاضي بتصديق الحكم المتضمن الزام المدعى عليها بدفع مبلغ /250500/د.أ. مع الفائدة القانونية من تاريخ المطالبة القضائية ولغاية الدفع الفعلي عدا واللواحق.
تاريخ تحول قرار الحجز: 2018/4/3
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2018/4/4
المطروح للبيع: القسم 4 من العقار 2347 قرنة شهوان. مدخل ودار وطعام ضمنها مدفئة "للديكور" وممر وثلاث غرف وحمام ومطبخ وثلاث شرفات.
مساحته 167م2 يشترك ملكية الحق المختلف رقم 1 وIII تصديق تخطيط بالمرسوم 74/8369. وضع يد على قسم من هذا العقار بالقرار 80/401 أ.م. ان هذا الحق خاضع لنظام ملكية الطوابق. اطلع المشتري على نظام الملكية والحقين رقم I وIII وقبل بهما. حجز احتياطي رقم 2010/363/363. استحضار دعوى 2010/676. حجز احتياطي رقم 2015/169/169. حول الحجز الاحتياطي رقم 2010/363/363 الى حجز تنفيذي بالمعاملة رقم 2017/1059. محضر وصف 2017/1059 لمصلحة المنفذة.
قيمة التخمين /242150/ دولار أميركي.
قيمة الطرح /145290/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/6/19 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ في محكمة المتن، فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5 %.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 253/2018
المنفذ: الاعتماد المصرفي ش.م.ل. وكيله المحامي مارون زين.
المنفذ عليها: تفليسة سمير سعيد حداد - بواسطة وكيل التفليسة الاستاذ جورج راغب حداد.
السند التنفيذي: سندات دين عدد 60 وتامين درجة اولى تحصيلاً لمبلغ 501631575/ل.ل. عدا الفائدة واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2018/4/5
تاريخ تسجيله: 2018/4/19
المطروح للبيع: القسم 9 من العقار 2106 سن الفيل، مدخل وثلاث غرف ودار وطعام ومطبخ وحمامان وممر وغرفة خدم واربع شرفات منها شرفة ضمت الى المطبخ، مساحته /157/م. يشترك بملكية القسم 1، مرتفق ببراج، تامين درجة اولى لمصلحة الاعتماد المصرفي ش.م.ل. بقيمة /219000/د.أ. ان هذا الحق خاضع لنظام ملكية الطوابق، حجز احتياطي رقم 2002/147، حول الحجز الاحتياطي 2001/580 الى حجز تنفيذي برقم 2001/2017، اعلان افلاس سمير سعيد حداد عن المحكمة الابتدائية في جبل لبنان الافلاسية رقم 2003/40، حجز عقاري 2008/1241 دائرة تحصيل بيروت، محضر وصف رقم 2018/253.
قيمة التخمين /282600/ دولار أميركي.
قيمة الطرح /169560/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2019/7/5 الساعة العاشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن، فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5 %.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان عن مناقصة عامة
ان رئيس بلدية جوبته
بناء على محضري الانتخاب تاريخ 2016/5/15 و2016/5/24
بناء للقرار البلدي رقم 89 تاريخ 2019/5/14
يعلن ما يلي:
مادة اولى: تجري بلدية جوبته مناقصة عامة لتلزيم اشغال توريد وتركيب انارة للطرقات العامة في منطقة حارة صخر - دقارين ضمن مبلغ /80,000,000/ل.ل. فقط ثمانون مليون ليرة لبنانية وفقاً لدفتر الشروط المعد لهذه الغاية.
مادة ثانية: على الراغبين بالاشتراك التقدم بطلباتهم الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من نهار الاثنين الواقع فيه 2019/6/24.
مادة ثالثة: تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/6/25 الساعة الحادية عشر صباحاً في مبنى البلدية.
مادة رابعة: حدد ثمن دفتر الشروط بقيمة /500,000/ ل.ل. فقط خمسمائة الف ليرة لبنانية.
رئيس بلدية جوبته
جوان حبيش

إعلان عن مناقصة عامة
ان رئيس بلدية جوبته
بناء على محضري الانتخاب تاريخ 2016/5/15 و2016/5/24
بناء للقرار البلدي رقم 87 تاريخ 2019/5/14
يعلن ما يلي:
مادة اولى: تجري بلدية جوبته مناقصة عامة لتلزيم شراء اشجار وشتول لزوم منطقة صربا العقارية ضمن مبلغ /80,000,000/ل.ل. فقط ثمانون مليون ليرة لبنانية وفقاً لدفتر الشروط المعد لهذه الغاية.
مادة ثانية: على الراغبين بالاشتراك التقدم بطلباتهم الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من نهار الاثنين الواقع فيه 2019/6/24.
مادة ثالثة: تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/6/25 الساعة الحادية عشر صباحاً في مبنى البلدية.
مادة رابعة: حدد ثمن دفتر الشروط بقيمة /1,000,000/ ل.ل. فقط مليون ليرة لبنانية.
رئيس بلدية جوبته
جوان حبيش

تبليغ من اجل تعيين ممثل خاص للمنفذ عليه
شفيق شكري كفوري
صادر عن دائرة تنفيذ زحلة - الرئيسة سينتيا قصارجي
الى شفيق شكري كفوري المقيم في زحلة - كسارة - حوش الامراء - والمجهول محل الاقامة حالياً.
بناء على القرار الاداري رقم 155 تاريخ 2019/5/21 القاضي بتقصير المهل
يعلن ما يلي:
مادة اولى: تجري بلدية جونيه مزايدة عمومية لبيع دراجات نارية محجوزة غير مستوفاة شروط السير وبالتالي تعتبر غير صالحة وذلك اعتباراً من مبلغ 45,000,000 ل.ل. فقط خمسة واربعون مليون ليرة لبنانية وفقاً لدفتر الشروط المعد لهذه الغاية.
مادة ثانية: على الراغبين بالاشتراك التقدم بطلباتهم الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية من بعد الظهر من نهار الاربعاء الواقع فيه 2019/6/12.
مادة ثالثة: تفض العروض يوم الخميس الواقع فيه 2019/6/13 الساعة الحادية عشر صباحاً في مبنى البلدية.
مادة رابعة: حدد ثمن دفتر الشروط بقيمة /1,000,000/ ل.ل. فقط مليون ليرة لبنانية.
رئيس بلدية جونيه
جوان حبيش

إعلان عن مناقصة عامة
ان رئيس بلدية جونيه
بناء على محضري الانتخاب تاريخ 2016/5/15 و2016/5/24
بناء للقرار البلدي رقم 227 تاريخ 2018/9/4
بناء على القرار الاداري رقم 155 تاريخ 2019/5/21 القاضي بتقصير المهل
يعلن ما يلي:
مادة اولى: تجري بلدية جونيه مزايدة عمومية لبيع دراجات نارية محجوزة غير مستوفاة شروط السير وبالتالي تعتبر غير صالحة وذلك اعتباراً من مبلغ 45,000,000 ل.ل. فقط خمسة واربعون مليون ليرة لبنانية وفقاً لدفتر الشروط المعد لهذه الغاية.
مادة ثانية: على الراغبين بالاشتراك التقدم بطلباتهم الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية من بعد الظهر من نهار الاربعاء الواقع فيه 2019/6/12.
مادة ثالثة: تفض العروض يوم الخميس الواقع فيه 2019/6/13 الساعة الحادية عشر صباحاً في مبنى البلدية.
مادة رابعة: حدد ثمن دفتر الشروط بقيمة /1,000,000/ ل.ل. فقط مليون ليرة لبنانية.
رئيس بلدية جونيه
جوان حبيش

إعلان عن مناقصة عامة
ان رئيس بلدية جونيه
بناء على محضري الانتخاب تاريخ 2016/5/15 و2016/5/24
بناء للقرار البلدي رقم 89 تاريخ 2019/5/14
يعلن ما يلي:
مادة اولى: تجري بلدية جونيه مناقصة عامة لتلزيم اشغال توريد وتركيب انارة للطرقات العامة في منطقة حارة صخر - دقارين ضمن مبلغ /80,000,000/ل.ل. فقط ثمانون مليون ليرة لبنانية وفقاً لدفتر الشروط المعد لهذه الغاية.
مادة ثانية: على الراغبين بالاشتراك التقدم بطلباتهم الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من نهار الاثنين الواقع فيه 2019/6/24.
مادة ثالثة: تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/6/

سينما

عبّاس فاضل يغادر العراق... بحثاً عن «يارا»

روان عز الدين

حين يقرّر عبّاس فاضل الابتعاد عن الحرب، فإنه يذهب إلى نقيض متطرّف، إلى خيار إخراجي رومانسي. «يارا» (101 د. ـ 2018) هو ثاني أفلام المخرج العراقي الروائية، بعد تجارب تسجيلية هي «العودة إلى بابل» (2002)، و«نحن العراقيون» (2004)، و«وطن: العراق سنة صفر» (2015)، وشريط روائي واحد «فجر العالم» (2008)، أمضاها كلّها في العراق، تارة بحثاً عن ذاكرته في مدينته بابل بعد سنوات طويلة في المنفى، أو في الماضي الدموي والمثقل للبلاد من خلال ابنائها المهمشين.

في شريطه الجديد الذي انطلق عرضه أخيراً في «متروبوليس أمبير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت)، يقيم المخرج العراقي قطيعة مع بلاده وماضيها. القطيعة مع العراق، هي قطيعة مع الحرب حتماً، خصوصاً أنها مائلة دوماً في التاريخ الوطني

> قصّة حبّ تستسلم لإيقاع البطء والرتابة في مناخ ريفي

القريب من حرب الخليج إلى الاحتلال الأميركي والحروب الداخلية اللاحقة. في «يارا» الذي افتتح فيه «مهرجان لوكارنو السينمائي»، سيكون بديهياً اعتبار تصوير المخرج لقصّة حب في قلب الطبيعة هرباً أيضاً نحو الهدوء والبراءة. خلال العرض الأوّل للفيلم قبل أيام، قال فاضل إن العمل لبناني بأكمله، باستثنائه هو. تفتتح الصورة على مشاهد لحيوانات وأشجار. يارا (ميشال وهبه)، تعيش مع جدّتها (ماري القاضي) في منزل ريفي في هذه البيئة، الزمن متوقّف تماماً. لا شيء يتغيّر. فقط يطلع الضوء، ثم يحلّ الظلام. قد تخرج العنزات أسرع من اليوم الذي سبقه لترعى في الخارج. القطط تحرس البيت. هناك كلب وحمار مربوط بجذع الشجرة. طوال أكثر من ساعة ونصف الساعة، تدور الكاميرا في وادي قنّوبين الذي يكاد يخلو من أيّ أثر بشري. السكّان المهاجرون صور معلّقة على الجدران بجوار الأيقونات الدينية. قد يمرّ أحد سكّان المنطقة ليحضر طعاماً للجدّة والحفيدة. هذا كل ما يختلف من يوم إلى آخر. ما يقتطع صفوّ الضيعة، مؤقّتاً، هو مرور الشاب الياس الذي يتنبّه أبناء الوادي إلى دخوله وخروجه إلى البيت. لكن فسحة «التمرّد» الوحيدة في الفيلم، على براءتها، يخمدها المخرج. منذ البداية يظهر تنافر الشابين العصريين ظاهرياً، رغم براءتهما خلال اللقاءات، مع المكان، ومع سياقه. عندما جاء ليصوّر في لبنان، ابتعد فاضل عن بيروت التي تتوقّف عندها الكاميرات عادة. باستسلامه التام للبيئة الريفية، انصرف إلى تحدّ قد يكون صعباً بالنسبة لمخرج يفتقر عمله إلى سيناريو متماسك، أو رؤية تصقل المشهد الواقعي. في الأفلام الوثائقية مثل «سمعان في الضيعة» لسيمون الهبر و«ميّل يا غريّل» لإليان الراهب، أو الروائية مثل «الوادي» لغسان سلهب وغيرها، استطاع المخرجون اللبنانيون التخلّص من هاجس بيروت، لكن المساحات الطبيعية والريفية التي حطّوا فيها لم تكن حياديّة تماماً. كانها كانت مساحة هادئة كي تغرس اصبعها في الماضي، كي تطلّ على الحرب بهدوء للنفاذ من الهويّة الفرديّة (من خلال الشخوص) إلى الهويّة الجماعية. لا نستعيد هذه الأعمال بهدف المقارنة. لكن فاضل لا يعزل فيلمه عن السياسة فحسب، بل عن كل ما هو خارج الطبيعة والبيئة اللتين لم تستطع كاميرته رؤية أبعد منهما. علقت الكاميرا، مثل الحمار الذي نراه بين مشهد وآخر، من دون أن يتغيّر، مطمئن إلى الحبل الذي يلفّ رقبته. هكذا، تبقى الكاميرا ملتصقة بخرّفيّة المكان، في لقطات تطول ولا تقدّم جديداً، كأنها تبحث عن شيء ما ولا تتمكن من التقاطه حتى نصل إلى النهاية.

* «يارا» لعباس فاضل: سينما «متروبوليس أمبير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/204080

مشهد من الفيلم

تبدو القصّة كما لو أنها خارجة من عصر آخر، حتى الشخصيات نفسها. لا نعرف لم لا تذهب الفتاة إلى المدرسة أو إلى الجامعة. تعيش في هذه الطبيعة المعزولة من دون أدنى رغبة في معرفة العالم الخارجي. تمرّدها الوحيد يكمن في الحب. حبّها للشاب الذي يتنبّه أبناء الوادي إلى دخوله وخروجه إلى البيت. لكن فسحة «التمرّد» الوحيدة في الفيلم، على براءتها، يخمدها المخرج. منذ البداية يظهر تنافر الشابين العصريين ظاهرياً، رغم براءتهما خلال اللقاءات، مع المكان، ومع سياقه. عندما جاء ليصوّر في لبنان، ابتعد فاضل عن بيروت التي تتوقّف عندها الكاميرات عادة. باستسلامه التام للبيئة الريفية، انصرف إلى تحدّ قد يكون صعباً بالنسبة لمخرج يفتقر عمله إلى سيناريو متماسك، أو رؤية تصقل المشهد الواقعي. في الأفلام الوثائقية مثل «سمعان في الضيعة» لسيمون الهبر و«ميّل يا غريّل» لإليان الراهب، أو الروائية مثل «الوادي» لغسان سلهب وغيرها، استطاع المخرجون اللبنانيون التخلّص من هاجس بيروت، لكن المساحات الطبيعية والريفية التي حطّوا فيها لم تكن حياديّة تماماً. كانها كانت مساحة هادئة كي تغرس اصبعها في الماضي، كي تطلّ على الحرب بهدوء للنفاذ من الهويّة الفرديّة (من خلال الشخوص) إلى الهويّة الجماعية. لا نستعيد هذه الأعمال بهدف المقارنة. لكن فاضل لا يعزل فيلمه عن السياسة فحسب، بل عن كل ما هو خارج الطبيعة والبيئة اللتين لم تستطع كاميرته رؤية أبعد منهما. علقت الكاميرا، مثل الحمار الذي نراه بين مشهد وآخر، من دون أن يتغيّر، مطمئن إلى الحبل الذي يلفّ رقبته. هكذا، تبقى الكاميرا ملتصقة بخرّفيّة المكان، في لقطات تطول ولا تقدّم جديداً، كأنها تبحث عن شيء ما ولا تتمكن من التقاطه حتى نصل إلى النهاية.

* «يارا» لعباس فاضل: سينما «متروبوليس أمبير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/204080

نقد

«البرج» فيلم خفيف عن النكبة والمخيم

نجح المخرج النروجي ماتس غرورْد (1976) بمساعدة فريق عمل كبير، في نقل شكل مخيم اللجوء الفلسطيني وتفاصيله في باكورته الروائية الطويلة The Tower. الفيلم إنتاج نروجي-سويدي-فرنسي. استغرق سبع سنوات من العمل. بعدما عاش المخرج لمدّة سنة في مخيّم برج البراجنة في ضاحية بيروت الجنوبية. عُرض في «مهرجان الأفلام المتحركة» في أنيسي. و«مهرجان القاهرة السينمائي الدولي». وأخيراً في «متروبوليس أمبير صوفيل» في بيروت. «البرج» هو قصة البحث عن الأمل لجيل النكبة وكلّ من جاء بعده. هو قصّة تعليم روايتنا للنكبة ونقل مهمّة العودة. لكنّه أيضاً محاولة لخلق قصّة عن شعب من دون العودة إلى رواياته. ولا الغوص في موروثه القصصي

جنى نخال

لنبدأ بالقول بأن فيلم «البرج» تقدمي جداً بالنسبة لأوروبا، وبأنه مفيد للقضية حين يعرض خارج بلادنا. بمعنى أنّه من الناحية السياسية، يطرح المواقع الحقيقية للفلسطينيين والصهاينة، لأهل الأرض وللمحتلّ منذ عام 1948. لكنّه يعجز عن الذهاب أبعد من ذلك. تقنياً، صُنع الفيلم بتقنية «ستوب موشن» Stop motion (أسلوب تقطيع الحركة). يتحوّل إلى رسوم متحرّكة ثنائية الأبعاد 2D animation حين يعود أفراد العائلة في ذكرياتهم/ن إلى فلسطين أو إلى سنين الحروب. وقد ساعدت هذه التقنيات، وبخاصة تقنية تقطيع الحركة، المخرج (المتخصّص فيها) في إعادة خلق مخيم برج البراجنة وتحريك شخصياته فيه بحرية.

من ناحية القصة، يبدأ الفيلم بصراع بين سرديتين: الجد الأكبر يتحدّث مع حفيدته التي ينقل إليها تاريخ شعبها وأرضه، فيعلمها عن النكبة قائلاً: «إذا ما متعرف ماضينا، من وين اجينا، شو إحنا؟ ولا إشي»، فيردّ عليه بائعٌ بعد مشاهد عدّة قائلاً: «فش إشي نتعلمه من الماضي. كل جيل جديد، طابق جديد».

بالإضافة إلى التاريخ الشفوي، يظهر «الأمل» كمحور الفيلم الأساسي: في الدقيقة التي يعطي فيها الجد الأكبر مفتاح منزله في فلسطين لابنة ابنه «وردة»، تبدأ ابنة الأحد عشر عاماً بالبحث عمّا تعتقد أن «سيدها» قد فقده: أمله بالعودة. «إذا فيه حدا بيعرف إشي عن الأمل، هو نحن» تقول لها جدّتها، فتدور الفتاة من طابق لطابق، بحثاً عن الأمل بين أفراد عائلتها. وبينما تبحث في طوابق المنزل الذي نما مع نمو العائلة، تمرّ على المراحل والحروب التي مرّ بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. يعالج الفيلم إذاً تلك العلاقة بين الأجيال وتجاربها المختلفة، ونتيجة هذه التجارب على قراءة الشخصيات للواقع والمستقبل. بيد أن «أمل» وردة الذي يجب أن يتناقص مع كل طابق تتسلّقه، ومع كل مأساة تسمع عنها من أفراد العائلة، يتزايد وينمو، حتى تصبح هي ـ على الطفل مع خالها «كشّاش الحمام» الفاقد للأمل الذي يقول لها بكثير من الأسى «كل اللي بيهم هو إنسا. لا ماضي ولا مستقبل» ـ الشكل الأقوى للأمل.

لا شك في أننا نرى تفاصيل المخيم، جماليته، الشوارع، الغرافيتي، شكل المخيم وأحياءه وشرائط الكهرباء المتدلّية، صور الشهداء، شعارات الفصائل. الفيلم ممتع وجميل من الناحية الفنية. كما أن استخدام المخرج للبيت الذي ينمو مع كل جيل جديد ليصبح «برجاً» صغيراً، يشكّل صعوده الحركة الأساسية لنموّ الحبكة، فكرة ذكية وممتعة. من الناحية الفنية-السردية، نرى في فيلم «البرج» برجين: المخيم من جهة، و«برج» العائلة التي صنعها الجد الأكبر.

لكن في تفاصيل القصة، تظهر معالجة سطحية للواقع السياسي للمنطقة وللبنان، من خلال مشهد لقاء لاجئين مع اللبناني العنصري الشرير الذي يكلّم الأصغر منهما بعنصرية وفوقية طبقية، ثم يطلب منه تقبيل جزمته مقابل دفع النقود له. ويفسّر الجدّ له «وردة» ذلك المشهد بسؤاله: «كيف بتتطلّعي ع واحد خسر كل إشي يا وردة؟»، «باشفق عليه»، «نحن ما كان بدنا شفقة». من جهة، مسألة رفض الشفقة أساسية في الفيلم وفي أي رواية تتعلّق باللاجئات/ين، لكنها لا تفسّر نظرة اليمين اللبناني للفلسطينيين، بل تبسّطها.

في مقابلة مع «سينمي-اوروبا»، يقول غرورْد -وهو ابن ممرّضة كانت تعمل في مخيم البرج في أوائل الثمانينيات، كانت تعود لأولادها بعد أشهر عملها في بيروت، وتريهم صوراً من المخيم. عند سؤاله إن كان «البرج» فيلماً سياسياً: «أنا بالتأكيد ملتزم سياسياً، وهذه مساهمتي، في إظهار إنسانية هؤلاء الأشخاص، وضرورة معاملتهم بشكل أفضل». وهو ما يظهر بشكل جليّ. فالفيلم سعى بوضوح لعدم شحّ الشفقة أو إظهار المسألة على انها مسالة إنسانية، بل سيّسها كما يجدر بأي عمل عن المخيمات. عمل إذاك على انسنة اللاجئين ومشاركة صور شخصية لعائلات وأفراد من المخيم، وهو تكتيك يواجه محاولة العدو الإسرائيلي لمحو صورة الفلسطينيين كمجتمع وأفراد وجعلهم كتلة وجوه مجهولة. لكن ذلك لم يستطع التعويض عن ضعف فكرة الفيلم وانسلاخها عن الموروث القصصي والأدبي المحلي.

على مستوى القصّة، من المهم أن نعرف أن المخرج عمل مع أصدقاء فلسطينيين له في لبنان والشتات، لتنقيح قصّته بعد كتابتها. وربّما يظهر ذلك في محاولته جعل حياة شخصيات فيلمه طبيعية وعادية، برغم الماسي والقهر. «حياتنا ما كانتش مأساوية» يقول الجد «بس اللي صار معنا مأساة». لكن هذا لا يجعل قصّته ملهمة أو مختلفة عمّا سمعناه ونسمعه. وهنا، نعتقد، تختبئ الحلقة الناقصة في الفيلم. من الصعب أن نرى فيلماً عن فلسطين يسعى ليكون مبدعاً في قصّته، وفي خلفية مخيلتنا تقبع أعمال غسّان كنفاني أو سحر خليفة أو ابراهيم نصرالله وغيرهم. وهو أمر لا يتعلّق بفلسطين فقط، بل بالارتكاز الثقافي السياسي للإنتاج الثقافي. ونتيجة غياب هذا الارتكاز والمرجعية، نشاهد فيلم «البرج» فنجد قصّة بسيطة جداً، قد تبدو رائعة لأجنبي/ة لكنها ضعيفة جداً لمن يقرأ الإنتاج الفني الثقافي لشعوب هذه المنطقة، وللأدب الفلسطيني بالذات.

مشهد من الفيلم

> يبدو المخيم في تقنية «ستوب موشن» حقيقياً جداً

ومخيم برج البراجنة تحديداً، بقصص أهله وشكل حاراته وبيوته وأحجامها، يبدو المخيم في تقنية «ستوب موشن»، حقيقياً جداً، حتى باصغر تفاصيله. لكن هنا تنتهي جمالية الفيلم. وفيما تبقّى منه، هو فيلم مفيد لنا في الغرب، مفيد لمن لا يعرف كيف يعيش أهل المخيمات، ولمن لم يسمع أو يقرأ قصصهن/م.

مساء الأفلام

جان شمعون... تحية إلى سينمائي المقاومة

تستعيد «دار النمر» هذا الشهر خمسة من أفلام المخرج الراحل ضمن «مساء الأفلام» الذي يقام كل يوم ثلاثاء. البداية غداً مع فيلميه «جيل الحرب» و«أنشودة الأحرار» بحضور رفيقة دربه المخرجة هي مصري. إلى جانب أعماله التي انشغلت بالحرب وتركتها الثقيلة، لعب الراحل دور رئيس مؤسسة الدراما التوثيقية. حتى من دون أن يقصد ذلك

عبد الرحمن جاسم

مخطئ من يعتقد بأن مثل جان شمعون (1944 ـ 2017) يرحل. صاحب «طيف المدينة» و«بيروت: جيل الحرب» و«تل الزعتر» و«أنشودة الأحرار» (6/4 ـ س: 18:30) الذي يعدّ «تحية» لتلك التجارب الثورية التي «لونت» حقبتي الستينات والسبعينات في القرن الماضي بألوانها الحمراء كتشي غيفارا، وسلفادور البندي. ثم تعرّف إلى رفيقة دربه المخرجة الفلسطينية مي مصري التي أضفت شيئاً من لمستها على أعماله، فشاهدنا لهما معاً فيلم «تحت الأنقاض» الذي أنهاه عام 1983، مع أنه صوّره في 1982 العام الذي شهد الاجتياح الصهيوني لبيروت. حين عاد إلى بيروت، كانت الحرب الأهلية قد بدأت تظهر من تحت الرماد. لم ينس السينما البتة، وأصرّ على أن يكون شاهداً ومشاركاً لا في حفظ الذاكرة فحسب، بل في تخليدها وتاطيرها بشكل يكون في لحظة ما جزءاً من هذا الحدث. إنه في «تل الزعتر» مثلاً، وهو الفيلم الذي أخرجه مع أبي السينما التوثيقية الفلسطينية مصطفى أبوعلي (المخرج الإيطالي بينو أدريانو) الذي صوّر بعد المجزرة التي حدثت في 12 آب (أغسطس) 1976. عن العمل تحت حراب الاحتلال الصهيوني، فاكملوا مع «زهرة الجندول» (1985) الذي وضعهما على خارطة «المهرجانات الكبرى». لا تكمن أهمية الفيلم في ذلك فحسب، بل أيضاً بأنه كان بوابة اهتمام شمعون بسينما المرأة ودورها «البطولي» في مقاومة الاحتلال باشكاله كافة. في عام 1989، قرر أن يعود لموضوعه الأثير من خلال فيلم «بيروت. جيل الحرب» (6/4 ـ س:18:30) الذي شكل لبنة في مشروعه التوثيقي للحرب اللبنانية، وتأثيرها، وضحاياها، وأحداثها. هذا الفيلم الوثيقة أكثر من كونه مجرد فيلم تاريخي، يبدأ بمشاهد للمعابر التي ربطت شطري بيروت ببعضها،

> «بيروت ـ جيل الحرب» يبدأ بمشاهد للمعابر التي ربطت شطري بيروت، وتحديداً معبر المتحف

وتحديداً معبر المتحف. يظهر الجيل الذي يريد أن يصوره شمعون: أطفالٌ يمارسون «العاب» الميليشيا لكن من دون أسلحة حقيقية. أطفالٌ أجبرتهم الحرب على ترك مدارسهم والالتحاق بأعمال وحرف للمضي قدماً في هذه الحياة. لا يكتفي شمعون بتصوير الأطفال، بل ينتقل ضمن الجيل عينه إلى الأكبر سناً: الشبان المراهقون. يختار أحد «الميليشيويين الشباب» فيتامل في أوشامه، وحديثه، ويظهر كيف أن الحرب باتت أشبه بأفعى تزحف داخل جلده لا عليه فحسب؛ وأن الموت سهلٌ وبسيط. ينتقل بعد ذلك إلى التواصل بين تلك المعابر التي كانت تضم متحاربين من أحزاب مسيحية يمينية ويسارية آنذاك. حواراتٌ يقال إنه قضى أياماً بلياليها منتظراً بين خطوط التماس مع كاميراته وأدوات تسجيله فقط لالتقاطها.

1992، كان عاماً مفصلياً للثنائي، إذ قدما «أحلام معلّقة» (6/18 ـ س:18:30) الذي تناول قضية «المفقودين والمخطوفين» في الحرب. لقد كان هذا أقرب إلى «تكملة» أو جزء ثان غير مباشر للفيلم السابق «بيروت. جيل الحرب». كما لو أننا هنا أمام «خلفية» الصورة: هناك كانوا يتقاتلون، وهنا إحدى نتائج قتالهم. يتناول الفيلم قضية وداد حلواني (رئيسة لجنة المخطوفين والمفقودين في الحرب اللبنانية) التي خطف زوجها عدنان مع الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 ولم يعد. في هذا الوثائقي، كان سؤال شمعون اللاهث: ماذا بعد الحرب؟ هل ستعود؟ هل هذه مجرّد هدنة أخرى ستعود بعدها الحرب لتشتعل؟ عاد في عام 1994 ليقارب قضية المقاومة من خلال مثال «نسائي» آخر هو الطبيبة ليلى نورالدين العائدة إلى قريتها في جنوب لبنان، مسلطاً الضوء على معاناة الناس تحت الاحتلال ضمن فيلمه «زهرة الانتظار». تبعه عام 2000 أول فيلم روائي له في حياته هو «طيف المدينة» (6/25 ـ س:18:30) خارج الوثائقي ميدانه الأثير. قدمت تلك التجربة شيئاً من رؤية شمعون

من فيلم «طيف المدينة»

للسينما كما يريدها وبهواها؛ لكنه في الوقت عينه ظل وفياً للوثائقي. يبدأ الفيلم من عام 1974 حتى وقت الفيلم (عام 2000) إنها حكاية الحرب من أطفالها، مروراً بمآسيها وضحاياها والدمار الذي خلّفته، وبالتأكيد المفقودين مع بطلة العمل الماهرة كريستين شويري التي استوحى شخصيتها من شخصية «وداد حلواني». ولا ينسى شمعون أن يظهر ألاعب السياسة والسياسيين في الفيلم فتظهر من خلال شخصيات موحية وواضحة في آن.

بعد عام 2000، صنع شمعون مع زوجته أفلاماً مارس فيها «حنكته الإخراجية» مثل «أرض النساء» (6/10 ـ س:18:30) و«حنين الغوردل». في الأوّل، قارب حكايا ثلاث نساء فلسطينيات قاومن الصهاينة على طريقتهن: الأسيرة المحررة كفاح عفيفي (أمضت ست سنوات في معتقل الخيام)؛ والشاعرة فدوى طوقان (القادمة من إحدى أشهر العائلات الثقافية الفلسطينية) وسميحة الخليل (مقاومة اجتماعية وثقافية وشعبية ضد الصهاينة). أما في الثاني، فأعاد خديجة حرز بطلة فيلمه «زهرة القندول» إلى الواجهة بعد حوالى 25 عاماً، وقارب قصتها من جديد بعد التغير الرّمني/الاجتماعي/الثقافي الأفقي والعامودي في لبنان؛ ثم قامت كفاح عفيفي أيضاً بزيارة سجن الخيام (بعد تحرير المنطقة الحدودية) الذي عاد ودمره طيران العدو محاولاً إخفاء آثاره. بدت الكاميرا هنا جزءاً من الرسالة والتوثيق بأن أثر العدوان لا يمحى البتة.

يمكن اعتبار جان شمعون أحد أبرز أصوات سينما «المقاومة» في لبنان، فهو عرّابها الأبرز، إذ ليس هناك من فيلم تناوله إلا وكان أسلوبه «المقاوم» وأفكاره ومبادئه التي يؤمن بها جزءاً أساسياً لا يمكن نزعه من عمله. في الإطار عينه، لم ينس شمعون حرفة عمله، فكانت أفلامه صورةً وصوتاً وتوثيقاً فنياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

* شهر جان شمعون: بدأ من الغد حتى 25 حزيران (يونيو). «دار النمر» (كليمنصو. بيروت). للاستعلام: 01/367013

مشهد من الفيلم

الأخبار
al-akhbar
الاثنين 3 حزيران 2019 العدد 3773

صورة وخبر

قبل أيام من حلول عيد الفطر، تبدأ النساء في قطاع غزة بتحضير كعك العيد لتقديمه ضيافة في منازلهن، بمعاونة الأسرة ضمن تقليد متوارث جيلاً بعد جيل. (محمد عبد ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الشرّير في أحلامه

ما الذي كان سيَحلُّ بي،
أنا المغلوب بلا هوادةْ، والساعي إلى موتِهِ بلا أملْ،
ما الذي كان سيحلُّ بي؟
لو لم أكنْ، في أحلامِ نفسي المحجوبةِ عن أعيُنِ الرقابة،
قادراً على إضمارِ كلّ هذه الشرور
وتأليفِ كلّ هذه الجرائم.
فعلاً : ما الذي؟....

2018/8/12

ضجرُ الشيطان

كلُّ ما أتمنّاه في هذه اللّيلةِ الكونيّةْ
أنْ يحقِّقَ المهزومونَ نصراً (نصراً رخيصاً؟... لا بأس)
ليس لأنني أُحبُّ هؤلاء وأُبغِضُ أولئك
بل، فقط، لأنّ ليلَ الحياةِ طويل
وأنا، بسببِ الضجرِ لا أكثر،
أريدُ أنْ أتَسلّى بمتابعةِ مباراةِ الموت
إلى أطولِ وقتٍ ممكن.

2018/8/12

كمال بلاطة: سفر بين الشفافيات

تستضيف «دار النمر للفن والثقافة» في 11 حزيران (يونيو) الحالي الفنان الفلسطيني والمؤرخ الفني كمال بلاطة (1942 ـ الصورة) للحديث عن أعماله الجديدة. ستتقصى محاضرته «سفر بين الشفافيات» ثيمات الهوية والمنفى التي ساهمت في تشكيل أعماله الفنية، والطرق التي عبر من خلالها عن هذه المواضيع. تتزامن المحاضرة مع الإصدار المحدود للعمل المطبوع حريرياً «قصيدة»، الذي أنتجه بلاطة لصالح «الشبكة»، وهو مركز بحثي فلسطيني عالمي. يستمد هذا العمل عنوانه من محاكاة مكوّناته الهندسية للبناء الإيقاعي للقصيدة العربية.

«سفر بين الشفافيات»: الثلاثاء 11 حزيران ـ 18:30 ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013 أو contact@al-shabaka.org

فرقة «زقاق» تيمّم شطر الجنوب

«راسين بالإيد» هو أحد أشهر عروض فرقة «زقاق». في 13 حزيران (يونيو) الحالي، يصل العمل (إعداد وإخراج: لميا أبي عازار، وعمر أبي عازار، وجنيد سريّ الدين، ومايا زبيب ـ أداء: لميا أبي عازار، وجنيد سري الدين ومايا زبيب ـ سينوغرافيا : جان فرانسوا غارو) إلى مسرح «إشبيلية» (صيدا). قُدّم «راسين بالإيد» الذي يستند إلى نصوص لوليام شكسبير بصيغته الأوّلية في عام 2016، وفي النسخة المطوّرة التي تُعرض جنوباً، تهتم «زقاق» بطرح الأسئلة الشكسبيرية لتحليل ومساءلة النماذج الأصلية للنظام الأبوي اليوم، مقدّمة قراءة معاصرة للواقع العربي العنيف.

الخميس 13 حزيران ـ 20:30 ـ مسرح «إشبيلية» (صيدا ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 71/270090

EDUCITY: الفن في متناول الجميع!

بمبادرة من جمعية EDUCITY المتخصصة في تنظيم المعارض والمؤتمرات التربوية، تشهد بيروت في شهر تموز (يوليو) حدثاً فريداً من نوعه برعاية وزارة الثقافة اللبنانية. إنّه «معرض الفن العربي» الذي سيقام لثلاثة أيام (12 حتى 14 تموز) في فندق «مونرو». يرفع هذا المعرض شعار «الفن للجميع»، إذ يتيح لمحبّي اللوحات والأعمال الفنية، فرصة شرائها بأسعار مقبولة، تراوح من 100 دولار إلى 5000 دولار. يحتضن المعرض أعمالاً حديثة ومعاصرة لبنانية وعربية، تتضمن الرسم، والنحت، والتصوير، وفن الخط... كما يشتمل على ندوات ومحاضرات تفاعلية تختص بالفن وسوقه. وفي هذه المناسبة، دعت EDUCITY الفنانين الراغبين في الانضمام إلى المعرض وتقديم أعمالهم في أورقته، إلى إرسال سيرة ذاتية مع ثلاث صور عالية الجودة عن أعمالهم التي يفضلون أن تكون مشاركة داخل المعرض مع أسعارها، عبر البريد الإلكتروني events@educity.me. على أن الفترة الأقصى لتقديم الطلبات هي يوم 23 حزيران 2019.

* «معرض الفن العربي»: 12، 13، و14 تموز (يوليو). «فندق مونرو» (وسط بيروت - من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى التاسعة مساءً).
للاستعلام: 71900086

نيكولا وشارل: من أجل عمارة «ملتزمة»

اليوم الاثنين، يدعو «المركز العربي للعمارة» إلى حضور لقاء Reviving A Floating Slab، بمشاركة نيكولا فياض وشارل كتانة (الصورة). في عام 2015، أسس الثنائي استديو East للهندسة المعمارية، بهدف «ممارسة معمارية ملتزمة بالتصميم والبحث». يعمل هذا الاستديو كمختبر مفتوح باستمرار للبحث عن نماذج معمارية جديدة تعيد النظر في التقاطع بين التجربة والشكل والتكنولوجيا، تزامناً مع تغيّر المشاهد الطبيعية والاجتماعية والبيئية.

Reviving A Floating Slab: اليوم الاثنين ـ 18:30 ـ «المركز العربي للعمارة» (شارع سليم رستم باز ـ بناية «ساسين مراد» ـ بيروت/ ط 4). للاستعلام: info@arab-architecture.org

الأخبار
الاثنين 3 حزيران 2019 العدد 59
Lundi 3 Juin 2019 no59

رأس المال

في العدد

02
ألبر داغر
كيف نحمي الشعب من خفض الإنفاق العام؟

04
مايكل روبرتس
الركود الاقتصادي آتٍ

05
علي هاشم
التقشّف يُنبئ بالانكماش

06
بول ماسون
مدينة ما بعد الرأسمالية

08
غسان ديبة
تفاؤل بانغلوس vs لعبة العروش

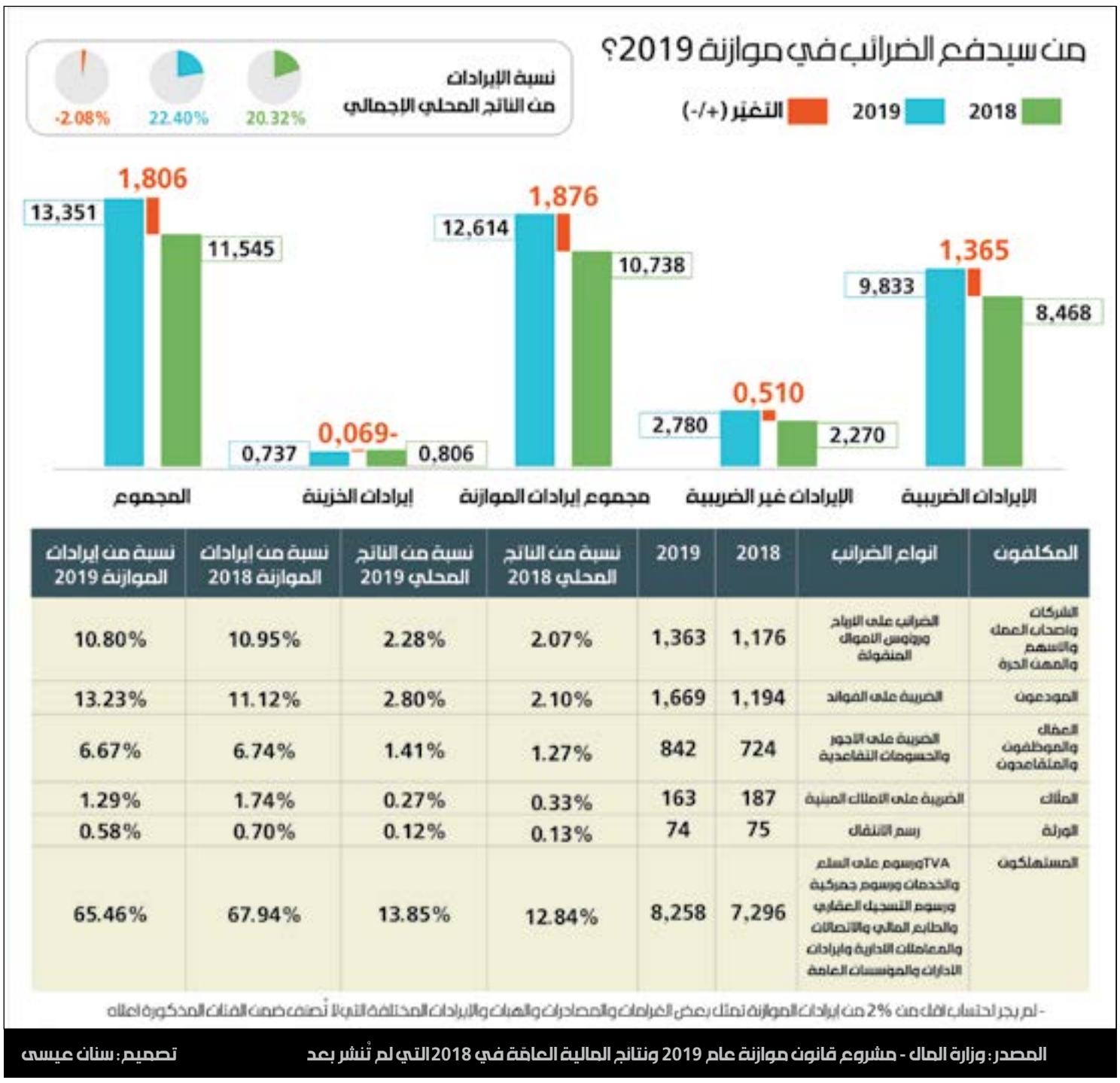

المكلفون	أنواع الضرائب	2018	2019	نسبة من الناتج المحلي 2018	نسبة من الناتج المحلي 2019	نسبة من إيرادات الموازنة 2018	نسبة من إيرادات الموازنة 2019
الشركات وأصحاب العمل والأسهم والمهن الحرة	الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال المنقولة	1,176	1,363	2.07%	2.28%	10.95%	10.80%
المودعون	الضريبة على الفوائد	1,194	1,669	2.10%	2.80%	11.12%	13.23%
العمّال والموظفون والمتقاعدون	الضريبة على الأجور والمساهمات التقاعدية	724	842	1.27%	1.41%	6.74%	6.67%
الملّاك	الضريبة على الأملاك المبنية	187	163	0.33%	0.27%	1.74%	1.29%
الورثة	رسم الانتقال	75	74	0.13%	0.12%	0.70%	0.58%
المستهلكون	TVAورسوم على السلع والخدمات ورسوم جمركية ورسوم التسجيل العقاري والطابع المالي والاتصالات والمعاملات الادارية وايرادات الادارات والمؤسسات العامة	7,296	8,258	12.84%	13.85%	67.94%	65.46%

- لم يجر احتساب اقل من 2% من إيرادات الموازنة تمثل بعض الغرامات والمصادرات والهبات والإيرادات المختلفة التي لا تُصنف ضمن الفئات المذكورة اعلاه

المصدر: وزارة المال - مشروع قانون موازنة عام 2019 ونتائج المالية العامة في 2018 التي لم تُنشر بعد
تصميم: سنان عيسى

مشروع موازنة 2019: التوزيع غير العادل للأكلاف

ستُسدِّد الأسر المقيمة في لبنان، ولا سيّما الطبقة العاملة، نحو 9.1 مليار دولار في هذا العام، كضرائب على الاستهلاك والأجور ومعاشات التقاعد وتسجيل المساكن وإجراء المعاملات الإدارية، أي أكثر بنحو مليار و80 مليون دولار من العام الماضي. وستشكّل هذه «الإيرادات» نحو 72.22% من مجمل إيرادات الموازنة العامّة المتوقّعة. في حين أن الضرائب على الأرباح والأسهم والودائع مُجتمعةً لن تتجاوز 3 مليارات و32 دولاراً أي أكثر بنحو 662 مليون دولار عن العام الماضي، ولن تشكّل سوى 24% فقط من مجمل إيرادات الموازنة. أمّا الريوع والامتيازات والملكيّات والثروات والميراث فستبقى معفية أو شبه معفية من أي عبء ضريبيّ ملموس

بلغت نفقات الموازنة والخزينة في العام الماضي نحو 17 مليار و791 مليون دولار، وفق البيانات المتوقّع إعلانها اليوم بعد تأخير غير مُبرَّر. في المقابل، بلغت إيرادات الموازنة والخزينة نحو 11 مليار و545 مليون دولار، أي إنّ مجمل العجز بلغ نحو 6 مليارات و246 مليون دولار، وما نسبته 35,11% من مجمل النفقات. وشكّل هذا العجز نحو 11% من مجمل الناتج المحلّي.

في مواجهة تنامي هذا العجز، وضعت الحكومة مشروع قانون موازنة عام 2019 وأحالته على مجلس النواب، بعد تأخير 6 أشهر عن المهل الدستورية، وقرّرت اتخاذ جملة من الإجراءات التقشّفية وزيادة الإيرادات، بهدف تخفيض العجز إلى 7,5% من مجمل الناتج المحلّي في هذا العام. فعمدت إلى تضخيم توقّعات النموّ الاقتصادي (1,2%) لتكبير حجم الناتج من 56,8 مليار دولار في عام 2018 إلى 59,6 مليار دولار في عام 2019، على الرغم من كلّ الدلائل على دخول الاقتصاد اللبناني في حالة انكماشية طويلة المدى. كما عمدت إلى تثبيت الإنفاق، فلم يتضمّن مشروع الموازنة كلّ الاعتمادات المطلوبة، إذ بلغ الإنفاق المتوقّع في الموازنة نحو 15 مليار و482 مليون دولار، يضاف إليها نحو 1,6 مليار دولار كسلفة للكهرباء ونحو 750 مليون دولار كإنفاق خزينة، أي أن مجموع إنفاق الموازنة والخزينة يُقدّر في هذا العام بنحو 17 مليار و833 مليون دولار، وهو أكثر بنحو 42 مليون دولار فقط عن العام الماضي، علماً أن الاعتمادات المطلوبة للوفاء بالتزامات الدولة، قبل تخفيضها من قِبَل وزارة المال ثمّ في الحكومة، تزيد بنحو 2,5 مليار دولار عمّا لحظه المشروع، وقد جرى التملّص من تسديد هذا المبلغ عبر مراكمة المزيد من المتأخّرات (ديون الضمان والمتعهّدين والمستشفيات والاستملاكات)، وتخفيض الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتخفيض التحويلات إلى الجمعيات والمؤسّسات الاجتماعية، وقصقصة بعض مكاسب الموظّفين والمتقاعدين، بالإضافة إلى اتفاق لم تُعلن تفاصيله يقضي بأن يقوم مصرف لبنان باستبدال نحو 11 ألف مليار ليرة من سندات الخزينة بسندات أخرى بفائدة 1%. والجدير بالإشارة أن وزارة المال اعتمدت تقديرات مشكوك بها لمعدّل التضخّم في هذا العام، إذ بلغ في مشروع الموازنة 1,7% بالمقارنة مع 6,1% في العام الماضي، علماً أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان، الذي تعدّه إدارة الإحصاء المركزي، سجّل حتى نيسان/ أبريل الماضي نسبة 4,01% على أساس سنوي.

في المقابل، عمدت الحكومة إلى زيادة الإيرادات إلى 13 مليار و351 مليون دولار، منها 12 مليار و614 مليون دولار إيرادات موازنة من دون إيرادات الخزينة، وهذا المبلغ أكثر بنحو مليار و876 مليون دولار عن إيرادات الموازنة في العام الماضي.

فمن أين قرّرت الحكومة أن تجبي هذه الإيرادات الإضافية كي تخفّض العجز؟

- المستهلكون هم الضحايا الأوائل، إذ سيتوجّب عليهم أن يسدِّدوا نحو 962 مليون دولار أكثر من العام الماضي. فقد تضمّن مشروع الموازنة فرض رسم 2% على استيراد السلع، وكذلك فرض رسم ألف ليرة على كل نرجيلة، وزيادة واستحداث العديد من رسوم الخدمات والإجازات والمعاملات. في الحصيلة، سترتفع إيرادات الضرائب والرسوم المفروضة على الاستهلاك (الضريبة على القيمة المضافة والرسوم على السلع والخدمات والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل العقاري ورسوم المعاملات الإدارية والطابع المالي والاتصالات) من 7 مليارات و296 مليون دولار إلى 8 مليارات و258 مليون دولار، وستأتي الزيادة تحديداً من زيادة إيرادات رسوم السلع والخدمات (315 مليون دولار) والجمارك (268 مليون دولار) والمعاملات (127 مليون دولار).

- المودعون سيسدِّدون نحو 475 مليون دولار إضافية، بعد زيادة الضريبة على ربح الفوائد من 7% إلى 10%. ولا يزال معدّل هذه الضريبة منخفضاً جدّاً بالمقارنة مع الضريبة على أرباح الشركات (17%) والضريبة التصاعدية على الأجور وأرباح المهن التجارية والصناعية وغير التجارية، التي يبلغ معدّلها على الشطر الأعلى 20% و21% حالياً، ويتضمّن مشروع الموازنة اقتراحاً برفع هذا المعدّل إلى 25%. ولا تقتصر مشكلة هذه الضريبة على معدّلها المنخفض، بل أيضاً هي ضريبة غير عادلة كونها تقتطع من ربح الفوائد من دون تمييز بين الودائع الصغيرة والودائع الكبيرة، علماً أن 0,8% من الحسابات المصرفية تستحوذ وحدها على 52% من مجمل الودائع.

- الشركات والمساهمون وأصحاب العمل والمشاريع والمهن الحرّة والتجّار والحرفيون سيسدِّدون 187 مليون دولار أكثر من العام الماضي، كضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال المنقولة (أرباح الأسهم). وسترتفع إيرادات هذه الضرائب من مليار و176 مليون دولار في العام الماضي إلى مليار و363 مليون دولار. إلّا أن نسبة ضرائب الأرباح من مجمل الناتج المحلّي لا تزال متدنّية جدّاً، ولا تتجاوز 2,2%، ولا تمثّل سوى 10,8% من مجمل إيرادات الموازنة. علماً أن التهرّب الضريبي يقدّر بنحو 2,5 مليار دولار.

- العمّال والموظّفون والمتقاعدون سيسدِّدون بدورهم نحو 118 مليون دولار إضافية، وستأتي هذه الزيادة تحديداً من إخضاع المعاشات التقاعدية لضريبة الدخل واقتطاع 3% من معاشات العسكريين المتقاعدين. وعلى الرغم من أن حصّة الأجور من مجمل الناتج المحلّي لا تتجاوز 25%، إلّا أن الضرائب عليها تساوي نصف الضرائب على الأرباح، وهذا دليل إضافي على القسمة غير العادلة بين الأجور وأرباح رأس المال.

طلب لبنان عقد مؤتمر «سيدر» (باريس 4) للحصول على تمويل خارجي لاقتصاده. ألزم بتطبيق الشروط التي تطبّقها دول الإتحاد الاوروبي لجهة التقشّف. ودلّت الاجتماعات الوزارية لمناقشة موازنة 2019 (تمّ إقرارها في جلسة 27 أيار 2019 بعد خفض العجز من 11.5% إلى 7.5% من الناتج المحلّي الاجمالي) على مسار جديد سيتّخذه الإنفاق العام على نحو دائم وسنوي. وهو مسار لا يبشّر بخير لمستقبل لبنان وبقاء أهله فيه.

لا يعد برنامج التقشّف الحكومي اللبنانيين إلّا بالمزيد من التقشّف والمزيد من بؤس الحال على مدى السنوات المقبلة. لكن ثمّة بديل في ميدان الإنفاق العام يقع على طرف نقيض من برنامج الحكومة. ينبغي التداول به والتعبئة على أساسه من أجل أن يبقى لبنان ويبقى أهله فيه.

كيف نحمي الشعب من خفض الإنفاق العام [1]

العودة إلى الأساس النظري

ألبر داغر
أستاذ العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال - الجامعة اللبنانية

أدّت «برامج التقشّف» الثلاثة التي فرضها الاتحاد الاوروبي على اليونان منذ 2010 إلى انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي في هذا البلد بنسبة 25% بين 2010 و2015. وانخفضت الأجور بنسبة 40%، وهي نسبة انخفاض الإنفاق في قطاعي التعليم والصحّة أيضاً. وزاد معدّل البطالة حتى 25% من القوى العاملة. وارتفعت نسبة المديونية الحكومية إلى الناتج من 110% إلى 175% بين عامي 2008 و2017 (سيكاريسيا و آخرون، 2018: 299). وفي حالة دولة متوسّطية أخرى، اشترط صندوق النقد الدولي «تعويم عملة» البلد المعني، أي خفض سعر صرفها للحصول على قروض منه. وقد خُفّض سعر صرف هذه العملة بأكثر من 100%. وكان الباحثون في البلد المعني قد حذّروا من أنه لن يترتّب عن هذا الخفض رفع للقدرة على التصدير، كما تقول النظرية، وذلك بسبب ضعف مرونة الصادرات. وبيّنوا أنه إذا حصل تحسّن في الميزان الجاري، فسينجم عن الانكماش الاقتصادي الذي يسبّبه ارتفاع أسعار الواردات. وأدّى خفض سعر العملة في المحصّلة إلى انهيار القدرة الشرائية للمداخيل الوطنية بنسبة 60%. وارتفعت نسبة من هم تحت خطّ الفقر في هذا البلد إلى 45% من السكّان.

ضغطت المؤسّسات الدولية في خريف 2018 لخفض سعر صرف الليرة اللبنانية كوسيلة لخفض الإنفاق المحلّي وخفض عجز ميزان المدفوعات. ولم تعذّر ذلك، وجدت طرد الاستثمار الخاص (crowding out). أي إنه إنفاق يحصل على حساب هذا الأخير (دورنبوش وفيشر، 1990: 150-157).

أمّا الثاني، فيرفض الإنفاق العام، لأن له مفعول طرد الاستثمار الخاص نفسه، ولكن من خلال تسبّبه برفع الأسعار الذي يخفّض القيمة الحقيقية للعرض النقدي ويرفع سعر الفائدة (دورنبوش وفيشر، 1990: 237-241).

وقد عكست نماذج السبعينيات ضيق النيو-كلاسيكيين بالإنفاق العام. ولا تقترح النظرية النقدية الدولية النيو-كلاسيكية، التي تعالج المؤثّرات على النموّ ضمن اقتصاد مفتوح، سوى وسيلتين لتحريك الاقتصاد هما: خفض سعر صرف العملة الذي يحفّز الصادرات، والسياسة النقدية التي تقوم على تحريك سعر الفائدة. تُسقط هذه النظرية من حسابها أية إشارة إلى الإنفاق العام كمُحدّد للنموّ والناتج (فيدل، 1999).

الكينزيون: على نقيض موقف النيو-كلاسيكيين من الإنفاق العام، احتلّ هذا الأخير موقعاً أساسياً في فكر كينز

> **يكتسب الإنفاق العام الاستثماري أهمّية خصوصاً حين يتلكّأ المستثمرون من القطاع الخاصّ عن الاستثمار المُنتج**

النيو-كلاسيكيون: يُدرّس أساتذة الاقتصاد في الجامعات نماذج الاقتصاد الكلّي النيو-كلاسيكية الأربعة، التي تأخذ بالاعتبار دور الطلب الإجمالي في تحديد معدّل النمو وحجم الناتج الوطني. الأكثر حضوراً كعمل تأسيسي هو نموذج (IS-LM)، الذي اعتُبر خلاصة نيو-كلاسيكية - كينزية. وعبّر عن إعطاء شرعية لدور سياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية. وقبل هذا النموذج لم يكن النيو-كلاسيكيون يعترفون بأي دور للإنفاق العام في رفع مستوى الناتج المحلّي، وذلك لأنهم في الأساس ضد تدخل الدولة في الاقتصاد. وقد استلهم هذا النموذج في السياسات الاقتصادية التي اعتُمدت خلال الثلاثين المُظفّرة (1945-1975).

أمّا نموذج العرض والطلب الإجماليّين (AS-AD) الذي جرت بلورته خلال سبعينيات القرن الماضي، فقد أعطى هو الآخر شرعية للإنفاق العام والسياسة النقدية. لكنّه انطوى في الوقت عينه على التخلّي عن الطلب الإجمالي كمُحدّد للنمو وحجم الناتج. وعكس انتقال الاهتمام إلى عناصر الكلفة التي تعوق عرض السلع والخدمات كالأجور وأسعار المحروقات.

المقصود من استعادة هذين النموذجين النيو-كلاسيكيين، إظهار رفضهما الضمني للإنفاق العام كمحرّك للنمو. يرفض الأول الإنفاق العام لأنه يرفع بالنسبة إليه سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدّي إلى طرد الاستثمار الخاص (crowding out). أي إنه إنفاق يحصل على حساب هذا الأخير (دورنبوش وفيشر، 1990: 150-157).

أمّا الثاني، فيرفض الإنفاق العام، لأن له مفعول طرد الاستثمار الخاص نفسه، ولكن من خلال تسبّبه برفع الأسعار الذي يخفّض القيمة الحقيقية للعرض النقدي ويرفع سعر الفائدة (دورنبوش وفيشر، 1990: 237-241).

وقد عكست نماذج السبعينيات ضيق النيو-كلاسيكيين بالإنفاق العام. ولا تقترح النظرية النقدية الدولية النيو-كلاسيكية، التي تعالج المؤثّرات على النموّ ضمن اقتصاد مفتوح، سوى وسيلتين لتحريك الاقتصاد هما: خفض سعر صرف العملة الذي يحفّز الصادرات، والسياسة النقدية التي تقوم على تحريك سعر الفائدة. تُسقط هذه النظرية من حسابها أية إشارة إلى الإنفاق العام كمُحدّد للنموّ والناتج (فيدل، 1999).

الكينزيون: على نقيض موقف النيو-كلاسيكيين من الإنفاق العام، احتلّ هذا الأخير موقعاً أساسياً في فكر كينز

وفي الممارسة بعد الحرب العالمية الثانية، هناك 6 مكوّنات للطلب الذي يعول عليه الكينزيون لرفع مستوى النموّ وتحقيق الاستخدام الكامل للقوى العاملة، هذه المكوّنات هي: الاستثمار والاستهلاك والإنفاق العام والتقدّم التقني وتوزيع المداخيل بين المنتجين كأصحاب مشاريع وعاملين بالأجر من جهة، وبين أصحاب الريوع المالية الذين تتكوّن مداخيلهم من الفوائد على ودائعهم من جهة ثانية (داغر، 2017).

وكان مفكّرو المدرسة الكلاسيكية كادم سميث وديفيد ريكاردو وجان-باتيست ساي من أنصار توازن الموازنة العامّة ومن المعارضين لحصول تفاوت بين إيرادات الحكومة وإنفاقها. ووزن النيو-كلاسيكيون الفكرة نفسها التي أصبحت عندهم بمنزلة العقيدة (سيكاريسيا و آخرون، 2018: 288). ويُرجع المتتبعون لتطوّر فكر كينز قطيعته النهائية مع الأفكار السائدة بشأن الإنفاق العام إلى مطلع حقبة الثلاثينيات، اذ حسم منذ ذلك التاريخ مسألة أسبقية الاستثمار على الادخار، ضارباً عُرض الحائط بالأفكار التي تربط تحقّق الاستثمار بوجود ادّخار مُسبق (سيكاريسيا واخرون، 2018: 290)، وبيّن أن ما يحفز الاستثمار ليس توافر الادّخار، بل تفاؤل المُستثمرين وتأكدهم من أنهم سيحقّقون أرباحاً إذا استثمروا.

يكتسب الإنفاق العام الاستثماري أهمّية خاصّة حين يتلكّأ المستثمرون من القطاع الخاص عن الاستثمار، وحين يغيب تفاؤلهم ويمتنعون عن الاستثمار المُنتج كما كان الأمر خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وهم يجبرون الدولة على الحلول محلّهم، لأنها لا تستطيع أن تكدّس أيديها وتنتظرهم. وهي تتحوّل في هذه الحالة إلى «المُستثمر الأوّل». وهو ما عبّر عنه مفهوم «تأميم الاستثمار» عند كينز (investment socialization) الذي طرحه في كتابه الشهير لعام 1936. أي إن الإنفاق العام عند كينز، إنفاق استثماري أوّلاً ويشكل رئيسي.

وأصبح موقف كينز أكثر راديكالية في مطلع الأربعينيات، وهو ما عبّرت عنه موافقته في إطار النقاش الدائر آنذاك على أن تتولّى الدولة ثلاثة أرباع الاستثمار. وهو ما حصل بالضبط في فرنسا وإنكلترا في مطلع حقبة ما بعد الحرب من خلال التأميمات التي طاولت القطاع المصرفي والقطاع الصناعي فيهما.

أوضح الما-بعد كينزيون مسألة أغفلتها عملية وضع اليد النيو-كلاسيكية على بعض أفكار كينز، وهي تمييزه بين الموازنة العامّة العادية والموازنة الاستثمارية. ولم يكن كينز ضدّ أن تكون الموازنة العادية المُخصّصة للإنفاق الجاري متوازنة. لكنّه وضع على عاتق الإنفاق الاستثماري للدولة مسؤولية تحقيق النمو الطويل الأجل مع الاستخدام الكامل للقوى العاملة، ولو أدّى ذلك إلى عجز دائم في موازنة الدولة الاستثمارية (سميثين، 1993: 202).

التقشّف

مثّلت حقبة ما بعد 1980 ردّة فعل نيو-كلاسيكية على «كينزية ما بعد الحرب»، التي جسّدها استخدام سياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية لحفز الطلب. استخدم المنظّرون النيو-كلاسيكيون الظرف الاقتصادي الخاص لحقبة السبعينيات، الذي تميّز بمعدّلات تضخّم عالية، لاتهام سياسات حفز النمو بواسطة الطلب بأنها المسؤولة عن التضخّم. والعودة إلى الأفكار ما-قبل كينزية في ميدان السياسة الاقتصادية. وبدءاً من آخر السبعينيات، أصبح النهج الوحيد للحكومات الغربية استئصال التضخّم من اقتصاداتها. واعتُمدت طريقة رفع سعر الفائدة لضبط التضخّم التي بلورها كنوت فيكسال في أواخر القرن التاسع عشر (داغر، 2018).

وأرست سياسة رفع سعر الفائدة، مقرونة بالعودة إلى اعتماد مبدأ توازن الموازنة الحكومية، حالة تقشّف (austerity) في عموم البلدان الغربية، وكان أهمّ مظهرين لها هما: توقّف النموّ في هذه الاقتصادات، وبلوغ معدّلات البطالة مستويات قياسية ومُستدامة. وأوضح الباحثون الما-بعد كينزيون كيف سبّبت سياسات الصفر-تضخّم المعمول بها ارتفاعاً دائماً في معدّلات البطالة وحالة كساد كبير أصبحت أكثر حدّة بعد الأزمة المالية الكبرى في 2008. وقد بلغ معدّل البطالة الوسطي لمنطقة الأورو ككلّ 10,8% من القوى العاملة خلال حقبة 2009-2014، وكان معدّل النموّ فيها سالباً ويساوي -0,2% خلال الفترة نفسها (سيكاريسيا واخرون، 2018: 299).

انتقد الما-بعد كينزيون في محاججتهم للنيو-كلاسيكيين، 3 نقاط تعكس موقف هؤلاء وسياساتهم، وهي: 1) اشتراط توازن الموازنة. و2) تحديد سقف لعجز الموازنة يمثّل نسبة من الناتج الوطني. و3) تغييب أثر الإنفاق العام على الأجور كمُحدّد للطلب الإجمالي والنموّ. وقد رفضوا قاعدة «التمويل السليم» (sound finance) التي تقول بها المدرسة النيو-كلاسيكية وتتجسّد بالتزام مبدأ توازن الموازنة. واقترحوا بديلاً هو قاعدة «التمويل الوظيفي» (functional finance) التي بلورها ابا ليرنر عام 1943 (سيكاريسيا وآخرون، 2018: 293؛ ليرنر، 1943). وإذا كان مبدأ «التمويل السليم» هو ألّا يتخطّى الإنفاق الحكومي إيرادات الموازنة، فإن مفهوم «التمويل الوظيفي» يعني أن الحاجة للتمويل تتحدّد وفقاً لمتطلّبات تصريف الإنتاج الوطني، وبحيث يتسنّى شراء ما أُنتج في البلد المعني (ليرنر، 1943: 39).

إذا كان التقشّف في الإنفاق العام قد أصبح سمة عامّة في الغرب، فذلك بسبب اعتماد الدولة مبدأ توازن الموازنة مع الاضطرار إلى تسديد أقساط مديونية هائلة رتّبها رفع أسعار الفائدة. وقد أوضح بازينتي أن المديونية الحكومية الكبيرة لحقبة الثمانينيات والعبء الضريبي الكبير الذي وضعته هذه المديونية على عاتق المُكلّفين لم ينوجدا إلّا بسبب رفع أسعار الفائدة (بازينتي، 1986). وانتقد بازينتي وضع الأوروبيين في معاهدة ماستريتش سقفاً لعجز الموازنة يمثل 3% من قيمة الناتج. ولم يجد سبباً لذلك سوى أن هذه النسبة هي التي كان معمولاً بها آنذاك في فرنسا وألمانيا (بازينتي، 1998).

> **ارست سياسة رفع سعر الفائدة والعودة إلى اعتماد مبدأ توازن الموازنة الحكومية حالة تقشّف في عموم البلدان الغربية**

وأوضح المفكّر الأميركي الكبير هايمن مينسكي الحاجة إلى إنفاق عام عالي المستوى (big government)، أخذاً بمنطق أن الدولة هي التي ينبغي أن تتولّى مسؤولية الإنفاق الاستثماري. واقترح أن تموّل الموازنة الحكومية ما بين 20% و50% من الناتج، بحيث توازي بذلك الاستثمار الخاص وتوفر ثباتاً في معدّلات الربح للمؤسّسات.

يتبع: الإنفاق العام في لبنان والبرنامج البديل عن التقشّف.

المراجع

E. Berr, O. Constantini, M. Llorca, V. Monvoisin, M. Seccareccia, «Politique budgétaire et dette publique. les enjeux de l'intervention de l'Etat», in Eric Berr, Virginie Monvoisin, Jean-François Ponset (dir), L'économie post-keynésienne : Hisoire, Théories et politiques, éditions du Seuil, 2018, 408 pages, pp. 286-306.

Dornbush Rudiger, Stanley Fisher, Macroeconomics, McGraw Hill, fifth edition, 1990, pp. 150 – 157.

Vedel Claude, Théorie Monétaire Internationale, Economica, Paris ,2ème édition 1999.

Smithin John, «La composition des dépenses publiques et l'efficacité de la politique budgétaire », in P. Paquette, M. Seccareccia (dir.), Les pièges de l'austérité, Presse de l'Univ. de Montréal, P.U.G„ 1993, pp. 201-217.

Lerner Abba, «Functional Finance and the Federal Debt», Social Research, Vol. 10, n. 1, 1943, pp. 38-51.

Pasinetti Luigi, «The social "burden" of high interest rates», in Arestis Ph., Palma G., Sawyer M. (eds.), Capital Controversy, Post-Keynesian Economics and the History of Economic Thought: Essays in honour of Geoff Harcourt, Routledge, 1986, pp. 161-168.

Pasinetti Luigi, «The Myth (or Folly) Deficit/GDP Maastricht %3 of the Parameter», Cambridge Journal of Economics, Volume 22, Issue 1, January 1998, pp. 103–116.

البر داغر، «فكر كينز مصدراً لبرنامج وطني للإصلاح»، الأخبار، 2017/7/4، أعيد نشره تحت العنوان نفسه في مجلّة «دراسات مستقبلية»، العدد 3، كانون الثاني 2018، ص. 109-120.

البر داغر، «كينز: السياسة الاقتصادية البديلة»، الأخبار – ملحق رأس المال، 2 و2018/7/9.

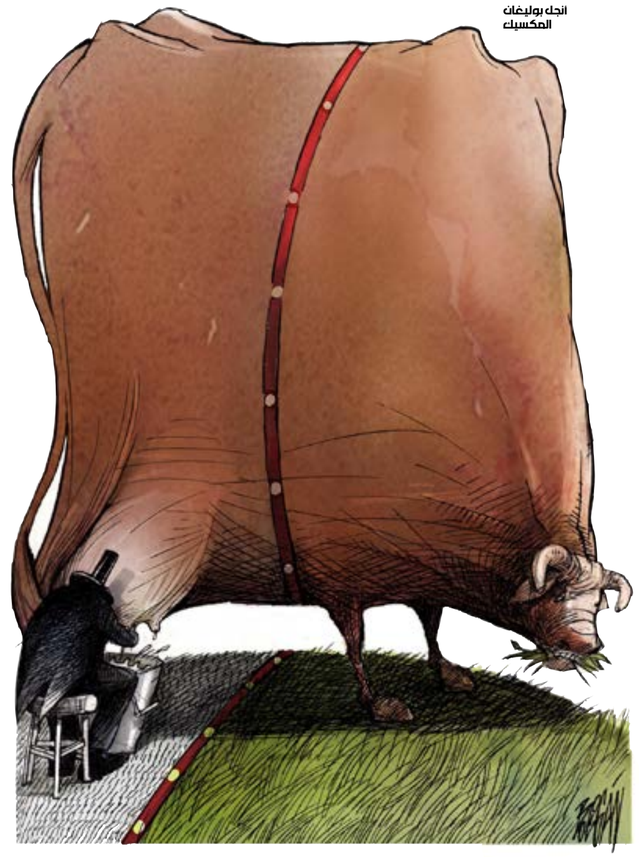

اقتصاد السوء

ما الذي يخشاه حاكم البنك المركزي؟

محمد زبيب

من الأمور الـ«مُعتادة» جدّاً، أو التي يتمّ التعامل معها على أنها «أمور طبيعية»، هو أن يكون للمصارف في لبنان «جمعيّة»، أو «نقابة» بمعنى أدقّ تقوم منذ زمن بعيد بدور مجموعة الضغط الأكثر تنظيماً، أو «الكارتيل» الأكثر نفوذاً والأكثر تأثيراً في تشكيل الاقتصاد السياسي للنظام اللبناني وإدارة المصالح الكامنة فيه. ومن الأمور المُعتادة أيضاً، أن يصبح لهذا الكارتيل المصرفي اجتماع شهري دوري مع حاكم مصرف لبنان ونوّابه وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، يشارك في تحديد جدول أعماله، ويصدر عنه «محضر»، هو بمثابة «ورقة التعليمات»، ويوزّع على أعضاء مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية في المصارف والمؤسّسات المالية ويسرَّب قصداً إلى الصحف ووسائل الإعلام لنشر محتواه على نطاق واسع.

يقدّم الاجتماع الأخير، المُنعقد يوم الجمعة الماضي في 31 أيار/ مايو 2019، مثالاً مثيراً عن سير هذه «الأمور الطبيعية». فقد كان لافتاً أن يوجّه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تأنيباً إلى «الجمعية»، لأنها تبالغ في الاتكال عليه ولا تتحرّك لمؤازرته، فيما هو يدافع عن مصالحها. قال للحاضرين في الاجتماع بوضوح تامّ إنه بذل كلّ جهده، وذكّرهم بحديث سابق عن «أنه لن يسمح بضرائب جديدة على القطاع المصرفي». ولكن «على المصارف أن تتحرّك» الآن، وعليها «أن تبدأ حملتها» المُضادة.

لنتجاوز قليلاً المسألة الأكثر أهمّية التي يشير إليها هذا المثال، إذ ليس أمراً طبيعياً أبداً أن يجاهر حاكم البنك المركزي بدوره كممثل لمصالح الكارتيل المصرفي، لا لمصالح المجتمع والاقتصاد والدولة، وأن يغلّب وظيفته كمصرف للمصارف على وظيفته كمصرف للدولة، وأن يتصرّف كشخص خاصّ ومستقلّ لا كشخص عام عليه واجب تحقيق المصلحة العامة... لا تنقص سلامة الصراحة في هذا المجال، وسبق أن صرّح في مقابلة تلفزيونية في عام 2017، عشية التجديد له لولاية خامسة على التوالي (30 عاماً متواصلة)، أن أهمّ حكم له هو «حكم الأسواق»، وأن هذه الأسواق منحته الثقة «على مدى 24 سنة» مضت، وأن «هذه الثقة تزداد». وبالتالي لا حاجة الى تقديم أي إضافة على ما قاله سلامة بلسانه من أجل تحديد موقعه والمصالح التي يسعى إلى تحقيقها، عندما يحرّض المصارف على التحرّك فوراً للدفاع عن مصالحها ويطلب منها القيام بحملة ضاغطة لمنع «السياسيين» من الانجراف عكس المطلوب، من وجهة نظرها، في مواجهة الأزمة القائمة.

علينا أن نتجاوز هذه المسألة المهمّة لأنه سيبقى هناك من يعتبر أن هذه هي وظيفة البنوك المركزية في كلّ مكان في العالم، أي خدمة المصارف وحمايتها والذود عنها بحجّة ضمان سلامة النظام المصرفي واستقرار القطاع المالي ونموّه، وبالتالي فهي لا تخصّ رياض سلامة بشخصه، ولا مصرف لبنان بالذات، وإنّما تخصّ «النظرية» المُهيمنة التي تضع «الأسواق المالية» في مرتبة أسمى من مرتبة المجتمع نفسه والاقتصاد تحديداً.

ما الذي يخشاه سلامة؟ ولماذا يريد من المصارف أن تتحرّك بسرعة وتزيد ضغوطها بالتزامن مع بدء مجلس النواب مناقشاته لمشروع موازنة عام 2019؟ هل يشعر بأن المخاطر بلغت مستوى يهدّد بتعطّل هذه الآلة التوزيعية الضخمة المُكلّف بإدارتها منذ عام 1993؟

من الواضح أن الحكومة، بعد 20 جلسة، فشلت في الوصول إلى مشروع للموازنة يرضي «الأسواق» ويخفّف قلقها ويقلّص توترها. ففي الأسبوع الماضي، وهو الأسبوع الأوّل الذي تلا مباشرة الإعلان عن إنهاء مناقشة هذا المشروع وإحالته على مجلس النواب، خسر مصرف لبنان أكثر من 150 مليون دولار من موجوداته بالعملات الصعبة، نتيجة استمرار الطلب الكثيف على الدولار. ووفق المعلومات، باع مصرف لبنان في الأسبوع المذكور أكثر من 200 مليون دولار واشترى أقل من 50 مليون دولار. هذا النزف مستمرّ منذ فترة طويلة، ولم تنجح في وقفه كل الهندسات المالية المُكلفة وأسعار الفائدة المرتفعة، كما لم تنفع معه التطمينات المُتكرّرة حول التزام الدولة المُطلق بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة وضبط التضخّم والتزامها أيضاً بتسديد ديونها والفوائد المُتراكمة عليها من دون أي تأخير أو تعديل أو إعادة هيكلة. وكذلك لم يخفّف من هذا النزف الإعلان أخيراً عن تخفيض العجز المالي بنسبة 2,8% من مجمل الناتج المحلّي في هذا العام، أو بما قيمته 1,7 مليار دولار، ليبلغ 7,5% من مجمل الناتج بدلاً من 11% تحقّقت في العام الماضي.

في الاجتماع الأخير المذكور، أبلغ حاكم مصرف لبنان مُمثّلي المصارف أنه من جهته سيواصل الأهداف نفسها، وسيستمرّ بسياسة الفوائد نفسها، ولكن هناك «تحدّيات سلبية» تعصف بالأسواق الناشئة كلّها، ونسبة النموّ في المنطقة تتراجع، والتوترات الناجمة عن الحرب التجارية العالمية تؤثّر سلباً على البلدان التي يعمل فيها العديد من اللبنانيين المهاجرين... ما يعني أن الأوضاع بشكل عام مُعاكسة، وتحتاج مواجهتها إلى «اتباع لبنان سياسات محافظة، لكي يتمكّن من تخطّي هذه الفترة الدقيقة عالمياً». وأشار سلامة في هذا السياق إلى أن صافي حركة الرساميل إلى لبنان لا تزال تتراجع. وكشف أن إحصاءات نيسان/أبريل تبيّن أن الودائع انخفضت بقيمة مليار و350 مليون دولار، وأن الحساب القائم غير المُسدَّد (outstanding) بلغ نحو 4 مليارات دولار. وقال إن الاستيراد تراجع بقيمة مليارَي دولار، وتراجعت التحويلات بالقيمة نفسها، وبالتالي سجّل ميزان المدفوعات المزيد من العجوزات المُتراكمة.

من المتوقّع دائماً أن يردّد حاكم مصرف لبنان أن «الخوف على الليرة أصبح من الماضي»، فليس هناك أي مصلحة في إثارة المزيد من القلق في الأسواق، ولكن ما عرضه سلامة أمام جمعية المصارف يعبّر عن مخاطر مُتعاظمة بسبب نقص العملات الصعبة وعدم وجود قدرة للحصول على المزيد منها. لذلك، تعهّد سلامة في الاجتماع المذكور بأن يُبقي على احتياطي مرتفع بالعملات الصعبة لديه، معلناً أنه حريص على ملاءة الدولة ولكن «ليس على حساب مصرف لبنان»، وهذا هو بيت القصيد.

ببساطة شديدة، ما أخبره سلامة للمصارف في اجتماعهما الأخير أن الظروف القائمة باتت تخلق تعارضاً بين مصالح الساسيين في الدولة ومصالح المصارف والمودعين وعموم الدائنين، وهو لم يعد يضمن القدرة على الموازنة بينهما، وبالتالي فهو يعلن انحيازه إلى جانب المصارف، ولكن على الأخيرة أن تفعل شيئاً لإجبار السياسيين على المزيد من التنازل وعدم ممارسة المزيد من الضغوط. هذه المرّة ليس عبر التهديد بالانهيار والخراب، بل عبر حملة إعلامية تبيّن للمقيمين في لبنان أنه لولا رياض سلامة لكانوا أسوأ حالاً بكثير ممّا هم عليه الآن. فمن الآن إلى «الانهيار» سنسمع المزيد عن أن «الوضع على ما يرام، ولا يعكّره إلّا هؤلاء السياسيون المُسرفون والفاسدون الذين ينفقون الأموال ويراكمون العجوزات ويزيدون الديون». وفي هذا الوقت، دعونا نلتفت قليلاً إلى أن الذين يردّدون هذا الكلام هم أنفسهم الذين يُقرضون الدولة ويجنون الأرباح الطائلة من الفوائد ويرفضون أن يُسدَّدوا الضرائب لتمويل العجوزات بدلاً من مراكمة الديون.

هل تضغط التكنولوجيا والحرب التجارية على الزناد؟

الركود الاقتصادي آتٍ

مايكل روبرتس

على الرغم من التفاؤل في كلام الرئيس دونالد ترامب عن وضع الاقتصاد الأميركي، إلّا أن البيانات الأخيرة عن النشاط الاقتصادي والإنتاج الصناعي تشير إلى أن أميركا تنضمّ إلى أوروبا واليابان في تسجيل تباطؤ اقتصادي مع دخولنا في النصف الثاني من عام 2019. ويأتي ذلك بالتوازي مع استعار الحرب التجارية والتكنولوجية بين الولايات المتّحدة والصين، مهدِّدة بإحداث ركود عالمي قبل نهاية العام.

مؤشرات مدراء المشتريات

أشار اقتصاديو «جي بي مورغان» إلى أن مؤشّر مدراء المشتريات في الولايات المتّحدة وأوروبا واليابان سجّل تراجعاً بنسبة 0,7%، بما يتّسق مع ارتفاع سنوي بنسبة 2,5% فقط للناتج المحلّي الإجمالي العالمي. وهذا المؤشّر هو نتيجة استطلاع آراء الشركات حول عمليّات البيع والشراء الحالية والمستقبلية. وأثبت المؤشّر أنه دليل منطقي على وضع الإنتاج الحالي. ويعتبر النموّ بنسبة 2,5% للناتج العالمي دليلاً على تباطؤ الاقتصاد العالمي، إذ إن تراجعه أكثر من ذلك سيكون مؤشّراً على الركود.

ولاحظ اقتصاديو «جي بي مورغان» أن التصنيع على مستوى العالم هو الأكثر تضرّراً، إذ سجّل 50 نقطة على مؤشّر مدراء المشتريات، علماً أنّ أي شيء تحت هذا الرقم يعتبر انكماشاً. غير أن الخدمات التي تشكّل 70 إلى 80% من معظم الاقتصادات الكبرى (على الأقل وفق التعريف الرسمي) تنحدر باتجاه مستويات الركود. المُصغّر التي سجّلت في فترة 2015-2016.

وأكثر ما يثير القلق في تقارير «جي بي مورغان» أن توقّعات التصنيع والخدمات على مستوى العالم قد يدفع المؤشّر الصناعي العالمي إلى أدنى مستوياته منذ مطلع عام 2016.

الاقتصاد العالمي في مكان خطير

نشرت منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقّعاتها الاقتصادية الأسبوع الماضي، إذ تنبّأت بنموّ أبطأ هذا العام عن العام الماضي في معظم الاقتصادات الكبيرة. وتقول المنظّمة إنه حتّى في عام 2020 لن يعود النموّ العالمي إلى الوتيرة التي سلكها في السنوات القليلة الماضية. وقال الأمين العام للمنظّمة أنجيل غوريا إن «الاقتصاد العالمي في مكان خطير».

حتّى الآن، ثمّة مؤشّرات واضحة في أوروبا واليابان على تباطؤ اقتصادي، لا بل على اتجاه نحو الركود. غير أن الاقتصاد الأميركي ربّما ينضمّ إليهما. فمؤشّر مدراء المشتريات الصناعي انخفض إلى 506 في أيار/مايو منبئاً بوجود كساد. وهذا أدنى مستوى يصل إليه هذا المؤشّر منذ أيلول/سبتمبر 2009 مع تراجع الطلبيات الجديدة للمرّة الأولى منذ آب/أغسطس 2009 مع ارتفاع طفيف للإنتاج والتوظيف.

وفي موازاة ذلك، تراجع قطاع الخدمات أيضاً. وأظهر المؤشّر الاقتصادي العام أضعف توسّع للقطاع منذ أيار/مايو 2016. وفي الأسبوع الماضي، صدرت بيانات فعلية حول السلع المُعمّرة (durable goods) المُصنّعة في الولايات المتّحدة. فقد تبيّن أن الطلبيات الجديدة في أيار/مايو انخفضت بنسبة 2,1% عن الشهر السابق في نيسان/أبريل 2019. وقد قادت هذا التراجع، تجهيزات النقل التي انخفضت نقطتين في الأشهر الثلاثة الأخيرة. ووفق توقّعات نموذج «جي دي بي ناو» أو «الناتج المحلّي الإجمالي الآن» للاحتياطي الفدرالي في أتلانتا (وهو مؤشّر موثوق جداً للنموّ المستقبلي)، فإن النموّ الحقيقي للناتج المحلّي الإجمالي الأميركي في الربع الثاني من عام 2019 يبلغ 1,3% فقط.

أمّا في أوروبا، فالأرقام الأخيرة للمحرّك الاقتصادي لأوروبا، أي ألمانيا، تشير إلى أن مؤشّرات التصنيع سيّئة. فقد سجّل انكماش للشهر الخامس على التوالي في قطاع الصناعات التحويلية، فقد استمرّت الطلبات الجديدة في الانخفاض بشكل حادّ، وذلك بسبب انخفاض الطلب في قطاع صناعة السيّارات والآثار الناجمة عن تخفيض العملاء لمخزونهم. بالإضافة إلى ذلك، تسارع معدّل فقدان الوظائف إلى أعلى وتيرة منذ كانون الثاني/ يناير 2013.

وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات ما زال متماسكاً، إلّا أن النشاط العام في ألمانيا يبدو ضعيفاً. فقد أظهر مسح المعنويات في قطاع الأعمال انخفاضاً إلى أدنى مستوى خلال خمس سنوات. وكذلك فإن النشاط في منطقة اليورو بشكل عام في أدنى مستوى منذ خمس سنوات أيضاً.

وبدوره، فإن حال الاقتصاد البابائي يسوء للمرّة الأولى منذ ست سنوات وفقاً لمؤشّرات حكومية رئيسية. فقد انخفض مؤشّر الأوضاع الاقتصادية الذي يجمعه مكتب مجلس الوزراء بنسبة 0,9% من شباط/فبراير إلى آذار/مارس. ودفع ذلك مُعدّي الإحصاءات الحكومية إلى تخفيض توقّعاتهم للاقتصاد من «في حالة ضعف» إلى «في وضع سيئ» وهو أدنى مستوى منذ خمس سنوات. إذ لم يستعمل مكتب مجلس الوزراء هذه الدرجة الدنيا لوصف الاقتصاد منذ كانون الثاني/يناير 2013. وقال الخبير الاقتصادي في «باركليز» كازوما مابدا إن التخفيض «الميكانيكي» في التقييم لا يعني بالضرورة أن التراجع كان منتظراً. ولكنّه أضاف: «ومع ذلك، هناك قلق متزايد بشأن حصول ركود اقتصادي».

ويشهد نموّ النشاط الاسمي في اليابان، الذي يمكن اعتباره وكيلاً مؤشّراً عن الناتج المحلّي الإجمالي الاسمي، تراجعاً منذ نهاية عام 2017، لأن انخفاض نموّ الإنتاج الحقيقي كان أكبر من ارتفاع التضخّم. وعلى مقياس النشاط الاسمي الأساسي، انخفض معدّل الزيادة الآن إلى نحو 0,5%، أي أقلّ ممّا كان عليه في أدنى مراحل صدمة الانكماش في عام 2016. تجدر الإشارة إلى أن اليابان من المفترض أن تكون ممثّلة السياسة المالية والنقدية الكينزية. فلدى بنك اليابان معدّلات فائدة سلبية واشترى فعلياً جميع السندات الحكومية المُتاحة من البنوك، وكذلك ديون الشركات والأسهم، من خلال عمليات ضخّ ضخمة للائتمان في السنوات العشر الأخيرة. وقد دابت اليابان على تسجيل عجز الموازنة لمحاولة تحريك الاقتصاد لدرجة أن حصّة الدَّيْن الحكومي في الناتج المحلّي الإجمالي هي الأعلى في العالم. ولكنّ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الاسمي والأسعار لا تزال في حالة ركود.

مساهمة في نموّ الاستثمار الثابت لدول مجموعة العشرين
(نسبة التغيّر على اساس سنوي)

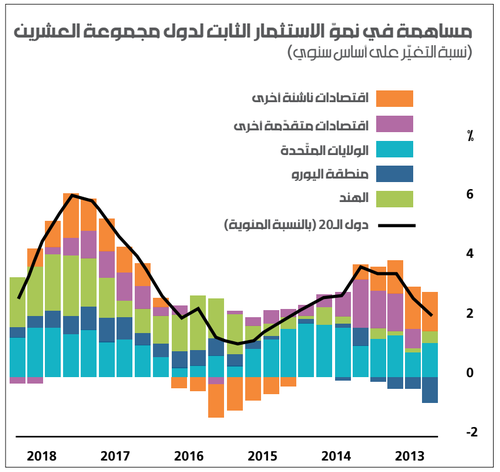

التجارة تتراجع بشكل حادّ وتقود إلى إبطاء النموّ العالمي

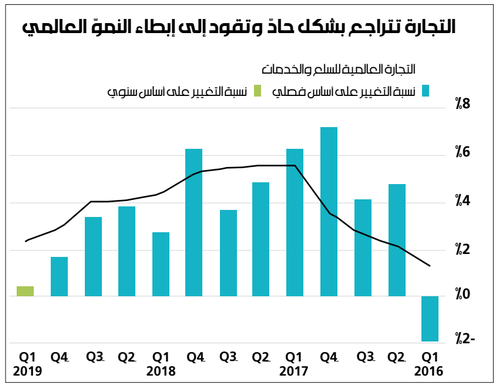

الهيمنة التكنولوجية العالمية

هايجعلنا نعتقد أن الحرب التجارية لن تنتهي وديّاً لتفادي ركود اقتصادي عالمي، هو أن المعركة بين الصين والولايات المتّحدة ليست على «التجارة غير العادلة»، بل هي أكثر محاولة أميركية للمحافظة على هيمنتها التكنولوجية العالمية في مواجهة الصعود السريع للمنافسة الصينية، والهجوم على «هواوي» الذي تنظّمه الولايات المتّحدة عالمياً، ليس سوى البداية.

الأسواق الناشئة على شفير الركود

أمّا خارج التكتلات الإمبريالية، فإن ما يُعرف باقتصادات الأسواق الناشئة تتباطأ أيضاً. فتركيا والأرجنتين وباكستان تشهد ركوداً بالفعل، أمّا البرازيل وإفريقيا فهي على شفير الركود. فالتدفّقات الرأسمالية إلى هذه الاقتصادات من الكتلة الإمبريالية تجفّ بينما القطاع الاستثماري الحكومي متوقّف تقريباً.

في الواقع، تراجع صافي الاستثمار الحكومي بنسبة 1% من الناتج المحلّي الإجمالي في دول الأسواق الناشئة للمرّة الأولى، ما يثير المخاوف من اتساع الفجوات في البنية التحتية. وقد تراجعت الحصّة من الناتج المحلّي التي تنفقها الدول النامية على الاستثمار في الأصول مثل المدارس والمستشفيات والنقل والبنية التحتية للنقل، من 3,3% عام 1997 إلى 0,9% فقط العام الماضي، وذلك وفق بيانات من صندوق النقد الدولي. وهذه النسبة أدنى من النسبة التي يعتقد الصندوق أنها ضرورية لتلبية الحاجات الأساسية والسماح للدول بردم الفجوة في البنية التحتية التي تُبطئ وتيرة التنمية.

وبالفعل، إذا ما استثنينا الصين، فإن نموّ الاستثمار ينخفض في باقي دول مجموعة العشرين، فالولايات المتّحدة والصين فقط يحافظان على مستوى إيجابي من الاستثمار. وإذا ما تعثّرتا، بما أن الاستثمار هو المحرّك، فإن الركود العالمي آتٍ لا محالة.

إذا استثنينا الصين من البيانات، فإن المعدّل بالنسبة إلى باقي اقتصادات العالم الناشئة هو 3,9% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو أدنى بكثير من الرقم المُسجّل عام 2010 وهو 4,8%. والبلدان الـ49 النامية الأدنى دخلاً مثل فيتنام وبنغلاديش ومولدوفا، في وضع أسوأ من ذلك حيث احتسب صندوق النقد الدولي أنها تحتاج إلى استثمار 7,1% إضافية من الناتج المحلّي الإجمالي حتّى عام 2030 على الطرق والكهرباء والمياه وحدها. وإذا ما أضفنا الصحّة والتعليم، ترتفع النسبة إلى 15,4% من الناتج المحلّي الإجمالي أي 528 مليار دولار في السنة.

الحرب المُستعرة بين الولايات المتّحدة والصين

يبدو الآن أن الحرب المُستعرة بين الولايات المتّحدة والصين يمكن أن تكون الحافز الجديد للركود العالمي. وبالطبع، أثار بنك الاستثمار الأميركي «مورغان ستانلي» المخاوف من ذلك، حيث أشار في تقرير للمحلّلين فيه إلى أنه «في حين أن التصعيد المؤقّت في التوترات التجارية يمكنه أن يمرّ من دون ضرر على الإطلاق، فإن الانهيار المستمرّ قد يسبّب ضرراً خطيراً. إذا توقّفت المحادثات، ولم يتم التوصّل إلى أيّ اتفاق وفرضت الولايات المتّحدة تعريفة بنسبة 25% على الواردات المتبقية من الصين والتي تبلغ نحو 300 مليار دولار، سنشهد انحدار الاقتصاد العالمي نحو الركود».

وسلّطت منظّمة التعاون الاقتصادي الضوء على الخطر الآتي من الحرب التجارية. ووفق المنظّمة تباطأت التجارة الدولية بشكل حادّ، فقد انخفض معدّل الارتفاع من 5,5% في عام 2017 إلى ما تعتقد المنظّمة أنه سيكون 2,1% و3,1% على التوالي خلال هذا العام والعام المقبل. وهاتان النسبتان أدنى من النموّ الاقتصادي المتوقّع، ما يعني أن التجارة تسجّل انكماشاً حصّة من النشاط الاقتصادي العالمي. ومنذ عام 2009، كان التباطؤ في نموّ الاستثمار العامل الذي سبّب تباطؤ نموّ التجارة. ويتوقع الصندوق أن يقود التباطؤ في النموّ التجاري في الفصول الثلاثة إلى إضعاف النشاط الاقتصادي لا سيّما في مجال الاستثمار. ولكن الوضع الآن يبدو عكس ما كان عليه من قبل.

وتؤكّد أرقام منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الاستثمار الكلّي، بيانات أكثر تفصيلاً. فالإنفاق الاستثماري لمعظم الشركات الأميركية الكبرى كما هو واضح في البيانات التنظيمية، توقّف بشكل دراماتيكي. وأظهر تحقيق لصحيفة «وول ستريت جورنال» شمل 356 شركة مُدرجة على مؤشّر S&P 500 أن هذه الشركات أنفقت 3% إضافية فقط على رأس المال في الفصل الأول من العام عن الفترة نفسها من العام الماضي، في انخفاض عن نموّ بنسبة 20% سُجّل في العام السابق. وكذلك انخفض الاستثمار لدى أكبر مُنفقي الرساميل. وتبدو التوترات التجارية السبب الرئيسي لذلك، وبشكل مباشر للشركات التي تعتمد بشكل خاص على الطلب الصيني مثل مُنتجي الرقاقات، وكذلك بشكل غير مباشر من خلال تعزيز حالة عدم اليقين حيال الاقتصاد. ووجد استطلاع آخر أن العديد من الشركات الأميركية العاملة في الصين تؤجّل الاستثمار.

> **يُعدّ النموّ بنسبة 2,5% للناتج العالمي دليلاً على تباطؤ الاقتصاد، وتراجعه أكثر سيكون مؤشّراً على الركود**

حذّر «مورغان ستانلي» أيضاً من التقليل من تقدير تأثير التوترات التجارية بطرق عدّة. أولاً، إن التأثير على قطاع الشركات الأميركية سيكون أوسع، إذ من المتوقّع أن تفرض الصين عقبات غير جمركية مثل القيود على المشتريات. ونظراً إلى التباطؤ في النموّ الاقتصادي العالمي الذي سيعقب ذلك، من المتوقّع أن تتضرّر أرباح الشركات من العمليات التجارية الدولية، وألا تتمكّن الشركات من عبور الزيادات في التعرفة الجمركية للوصول إلى المستهلكين.

ثمّة سلسلة من ردود الفعل جارية، في الوقت الذي يستعدّ فيه قطاع عملاق لصدمة عنيفة. فقد لاحظ بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» أنه منذ عام 2010، كان المكان الوحيد الذي توسّعت فيه أرباح الشركات هو الولايات المتّحدة. وهذا يعود بالكامل، وفقاً لـ«غولدمان»، إلى شركات التكنولوجيا الفائقة. وتعتبر الأرباح العالمية للتكنولوجيا السابقة أعلى بشكل معتدل ممّا كانت عليه قبل الأزمة المالية، في حين أن أرباح التكنولوجيا ارتفعت بشكل حادّ (ممّا يعكس بشكل أساسي تأثير شركات التكنولوجيا الأميركية الكبرى).

ويُعزى تباطؤ النموّ إلى انخفاض الاستثمار والربحية في معظم الاقتصادات وفي معظم القطاعات. وشركات التكنولوجيا الضخمة في الولايات المتّحدة هي الوحيدة التي خالفت هذا الاتجاه، حيث ساعدتها في ذلك أرباح جديدة نجمت عن «إصلاحات» ضريبية أدرجها ترامب. ولكن الآن ستضرب الحرب التكنولوجية مع الصين الأرباح التكنولوجية أيضاً، حتّى لو توصلت الولايات المتّحدة والصين إلى اتفاق تجاري.

يشعر صندوق النقد الدولي بقلق شديد. وقد علّقت كبيرة اقتصاديين الجديدة في الصندوق غيتا غوبيناث بأنه «في حين أن التأثير على النموّ العالمي متواضع نسبياً في هذا الوقت، فإن التصعيد الأخير يمكنه أن يؤثّر كثيراً على المعنويات في الشركات وفي السوق المالية، وأن يعطّل سلسلة الإمداد العالمية ويشكّل خطراً على الانتعاش المتوقّع للنموّ العالمي في عام 2019». وبدوره روبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظّمة التجارة العالمية، قال إن «التجارة تؤذي الاقتصاد العالمي. وقد تخطّت الولايات المتّحدة المنظّمة ووجّهت إدارة ترامب هجومها مباشرة على الصين. وقال أزيفيدو إنه «تمّ إدراج إجراءات تقييدية بقيمة 580 مليار دولار (458 مليار جنيه إسترليني) في العام الماضي، أي سبع مرّات أكثر من العام السابق. وهذا يعيق المستثمرين والمستهلكين، وبالطبع يترك أثراً على نموّ الاقتصاد العالمي. الجميع سيخسر... ستخسر كل دولة في العالم ما لم نجد حلاً لذلك».

Michael Roberts Blog
ترجمة لمياء الساحلي

الربحية والديون غير مؤاتية لرأس المال

يفسر انخفاض الربحية قبل أي شيء، آخر سبب ضعف استثمارات الشركات منذ عام 2009. وقد تحوّلت الأرباح التي تحقّقت إلى مضاربات مالية: عمليات دمج واستحواذ وإعادة شراء للأسهم وتوزيع للأرباح. وكان هناك أيضاً تكديس للنقد من قِبل عمالقة التكنولوجيا الخمسة «فايسبوك» و«آبل» و«أمازون» و«نتفليكس» و«غوغل». و كل ذلك لأن ربحية الاستثمار المُنتج لا تزال مُنخفضة تاريخياً.

العامل الرئيسي الآخر في الكساد الطويل هو ارتفاع الديون، وخصوصاً ديون الشركات. فمع انخفاض الربحية، تراكم الشركات المزيد من الديون لتمويل المشاريع أو المضاربة. وفي حين أن الشركات الكبرى مثل «آبل» أو «مايكروسوفت» قادرة على القيام بذلك، لأن لديها مخزونات مالية كبيرة تسندها في حال حدث خطأ ما، إلّا أن الشركات الأصغر حجماً قادرة على إدارة ديونها على الإطلاق، وبالتالي تبقى خدمة الدَّيْن مُمكنة، طالما ليس هناك تراجع في المبيعات والأرباح.

عندما تصبح العوامل الأساسية مثل الربحية والديون غير مؤاتية لرأس المال، فإن أي شيء يمكن أن يؤدّي إلى الركود. ولكل أزمة مسبِّب مختلف أو تقريبي. فالركود الدولي الذي حدث بين عامي 1974 و1975 نجم عن الارتفاع الحادّ في أسعار النفط وإلغاء الولايات المتّحدة للتحويل الدولي المباشر من الدولار الأميركي إلى الذهب. أمّا الركود الذي حدث بين عامي 1980 و1982، فنجم عن فقّاعة الإسكان في أوروبا وأزمة التصنيع في الاقتصادات الكبرى. وتسبّبت حرب العراق وأسعار النفط بالركود بين عامي 1990 و1992. أمّا الركود المُعتدل في عام 2001 فكان نتيجة انفجار فقّاعة الإنترنت. وبدأ الركود العظيم بانفجار فقّاعة الإسكان في الولايات المتّحدة وما تلاها من أزمة ائتمان ناجمة عن التنويع الدولي لمشتقّات الائتمان. ولكن المشترك بين كل هذه الأزمات كان تراجع ربحية رأس المال الإنتاجي الذي قاد في نهاية المطاف إلى تباطؤ كتلة الأرباح أو انخفاضها (علاقة الربح بالاستثمار).

مؤشر مدراء المشتريات (PMI) والناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP)

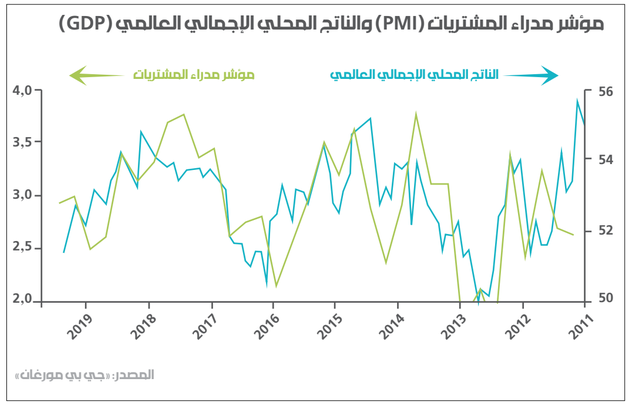

المصدر: «جي بي مورغان»

مؤشر

مؤشّرات التجارة والأعمال
التقشّف يُنبِئ بالانكماش

علي هاشم

اختارت الحكومة اللبنانية التقشّف في مواجهة الأزمة القائمة وفقاً للشروط التي وضعها المانحون في مؤتمر «سيدر»، وذلك بهدف تعزيز مساحة أوسع في الميزانية العامّة، خدمةً للدَّيْن العام وتقليصاً للمخاطر المُتعلّقة بالدَّيْن السيادي على الدائنين. وعلى الرغم من أن التقشّف، ولا سيّما في الإنفاق الاستثماري، يتناقض مع المصلحة الاقتصادية الوطنية على المدى الطويل ومزاعم خلق بيئة مناسبة للنشاط الإنتاجي، إلّا أن المؤشّرات الماثلة، اليوم، تدل على أنه سيكون سبباً إضافياً في تعميق الأزمة على المدى القصير. إذ إن المؤشّرات التجارية الصادرة حديثاً تدل على ركود قاس من النوع الذي لا يؤدّي فيه التقشّف إلّا إلى المزيد من الانكماش الاقتصادي. ففي النظرية الاقتصادية «الكينزية»، ثمّة علاقة وطيدة بين السياسات التقشّفية وخفض الاستثمار في الموازنات العامّة، وبين تعميق الركود والانكماش الاقتصادي خلال الأزمات الاقتصادية الحادّة، خصوصاً أن التقشّف عملياً يعني لجم السيولة، وبالتالي خفض الاستهلاك والطلب في الأسواق.

مؤشّر مديري المشتريات الرئيسي

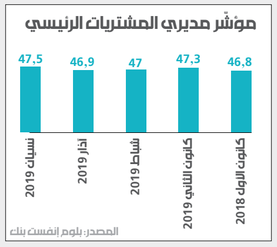

المصدر: بلوم إنفست بنك

يحاول «مؤشّر جمعية تجّار بيروت – فرنسبنك تجارة التجزئة» أن يعكس المنحى الذي تأخذه الحركة التجارية لمؤسّسات تجارة المفرّق (التجزئة)، من خلال عيّنة تمثّل قطاعات تجارية مختلفة وأحجاماً مختلفة من المؤسّسات. ويُراقِب النموّ أو التراجع الذي تشهده حركة مبيع هذه المؤسّسات عبر مقارنة الرقم النهائي الذي يعكسه المؤشّر خلال فصل معيّن مع الأرقام الذي سجّلته في الفصول الماثلة من السنوات السابقة، أو من خلال مقارنته بالفصل السابق مباشرةً.

على سبيل المثال، تعكس الأرقام تراجع المؤشّر من 46,31 نقطة خلال الفصل الأوّل من السنة الماضية إلى 44,24 في الفصل الأوّل من هذه السنة، وهو ما نتج تحديداً من تراجع كبير بنسبة 7,21% في أرقام أعمال قطاعات التجزئة اللبنانية (بعد احتساب أثر التضخّم)، وإذا استثنينا قطاع الحمولات. يتبيّن أن نسبة التراجع في مستوى أعمال هذه القطاع بلغت 9,15% بين الفترتين. ومن اللافت خلال هذا الفصل، أن التراجع في حجم الأعمال شمل أيضاً قطاعات ذات طابع معيشي، مثل قطاع السوبرماركت والمواد الغذائيّة بنسبة 14,51%، وقطاع المخابز بنسبة 9,04%، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

أمّا مراجعة أرقام المؤشّر خلال فترة زمنية أطول، فتظهر تراجعاً مخيفاً من 89,66 في الفصل الأوّل من عام 2013 إلى 46,31 نقطة في الفترة نفسها من هذا العام، ما يعني أن المؤشّر خسر 48% من قيمته خلال هذه الفترة، وهو ما يشير إلى تراجع الحركة التجاريّة خلال السنوات الست الماضية.

هذا الركود الواضح في الأسواق، تعكسه كذلك أرقام مؤشّر مديري المشتريات الرئيسي الذي يعدّه «بنك لبنان والمهجر»، الذي يحاول تتبع نشاط المؤسّسات عبر مراقبة مجموعة من المؤشّرات مثل حجم الطلبيّات الجديدة ومستوى الإنتاج والتوظيف والمخزون وتسليمات الموّردين. ولفهم نتيجة المؤشّر خلال فترة معيّنة، تُقارَن النتيجة بمستوى 50 نقطة، باعتباره مستوى محايداً لا يعكس أي تراجع أو تقدّم في حجم أعمال الشركات، وبالتالي أي ارتفاع يسجّل فوق الـ50 نقطة يعني تحقيق تقدّم في حجم أعمال هذه الشركات، والعكس صحيح. في الواقع، سجّل المؤشّر الأخير التي سجّل فيها المؤشّر مستوى يتجاوز الـ50 نقطة (بما يعكس تقدّماً في حجم أعمال الشركات) كان في حزيران/ يونيو 2013، ومنذ ذلك الوقت، كان يسجّل مستويات متفاوتة تحت مستوى الـ50 النقطة. والتفاوت تحت مستوى الـ50 نقطة ليس إلّا تفاوتاً في حجم التراجع بين شهر وآخر، من دون أن تسجّل الشركات أي زيادة في حجم أعمالها في أي شهر منذ تلك الفترة. وخلال الأشهر الخمسة الماضية، كان المؤشّر يعكس نمط التراجع نفسه في حجم أعمال الشركات، إذ راوحت الأرقام بين 46,8 و46,9 نقطة.

تؤكّد هذه المؤشّرات نمط الركود الذي يُنذر بانكماش اقتصادي صعب تشهده الأسواق، وهو ما يتناقض جذرياً مع جميع النظريّات التي ترى أن التقشّف وسيلة لدفع الوضع الاقتصادي في البلاد إلى الأمام. وهو مجرّد دليل إضافي على أنّ السياسات الحكومية الراهنة لا تسير وفق خطّة مدروسة لتحقيق أهداف مالية واقتصادية مُحدّدة، بل تعمل وفق إجراءات غبّ الطلب لتناسب متطلّبات المانحين أو مخاوف الدائنين من دون النظر إلى المصالح الاقتصادية الأوسع.

مؤشّر تجارة التجزئة (في الفصل الأوّل من كل عام)

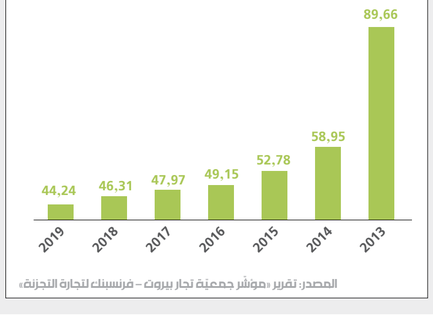

المصدر: تقرير «مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة»

دوّنوا هذه الملاحظات

من يدعمون النظرية النقدية الجديدة يجب أن يدوّنوا الملاحظات الآن. فصحيح أنه بإمكانك تسجيل عجز دائم في الموازنة وزيادة الدَّيْن العام من دون تداعيات على التضخّم أو حتّى على العملة في بلد مثل اليابان، ولكن لا يمكنك الحصول على دفعة دائمة للنموّ إذا لم تكن الشركات واليابانية تريد الاستثمار أو لم تكن الحكومة تريد ذلك أيضاً. فخلق العملة لا يعني بالضرورة خلق القيمة. والمفارقة أن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي يخطّط لرفع ضريبة المبيعات في وقت لاحق من هذا العام في محاولة لتخفيض العجوزات ومعدّلات الدَّيْن بما يتماشى مع السياسة النيوليبرالية. ولكن في المرّة الأخيرة التي فعل فيها ذلك، غرقت اليابان في الركود.

قراءات

مقال

الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين عبر أمستردام عام 1619

مدينة ما بعد الرأسمالية

بول ماسون

ما يجعل مدينة القرن الحادي والعشرين تنذر بعالم ما بعد رأسمالي هو أنها المرّة الأولى في التاريخ الحديث التي يمكن فيها للشبكة أن تتجاوز السوق.

إذا باستعمال المفردات المتوافرة لكم كمواطنين في الجمهورية الهولندية، هل تسمّون ذلك نوعاً من المجتمع؟

اليوم بات الأمر واضحاً: كان ذلك الازدهار الأوّل للرأسمالية التجارية. وبدأت عملية الانتقال تلك قبل 100 عام على الأقل. وفي حين كانت لندن تمتلك بعض الأجزاء النشطة في النظام الجديد، كانت أمستردام تمتلكها جميعها. وقد لخّص السفير الإنكليزي، السير وليام تمبل، الارتباك في بقية العالم بما يلي:

«ليس لديهم سلع أصلية لبناء أو تجهيز حتّى سفينة صغيرة. ليس لديهم أبسة سلع على سواحلهم. وهولندا لم تصبح غنية بفعل سلعها الأصلية بل بقوّة صناعتها؛ وعن طريق تحسين وتصنيع جميع المنتجات الأجنبية؛ وبكونها المخزن العام لأوروبا حيث يتوافر كل ما يريده السوق...».

ولكن لم يكن هناك مفردة تعبّر عن هذا النظام الجديد. فحتّى المراقبون الثاقبون مثل تمبل، الذين استطاعوا تحليل ما يجري بدقّة، لم يستطيعوا تسميته. فكلمة «رأسمالية» لم تظهر حتّى منتصف القرن التاسع عشر حين استخدمها ماركس وبرودون ولوي بلان لوصف إقصاء المنتجين عن ملكيّة الأصول.

وتفترض نظرية «ما بعد الرأسمالية» أننا اليوم في حالة مشابهة للمواطنين ذوي الياقات البيضاء الذين يحدقون فينا في لوحة «ورديّة الليل» لرامبرانت، فنحن نعرف أن شيئاً كبيراً وجديداً يحصل، ولكننا نفتقد إلى المفردات لوصفه، لأسباب عدّة، من بينها أننا لا نعرف إلى أين سيقودنا.

تأثير الشبكة

لنستعرض أوجه الظاهرة الجديدة الغامضة التي تحيط بنا. أوّلاً، هناك السلع التي يتمّ إنتاجها بشكل طوعي مجّاناً: البرنامج المفتوح المصدر الذي يشغّل 70% من الهواتف المحمولة في العالم و90% من أجهزة الكومبيوتر العملاقة. ومن ثمّ المصادر المجّانية للمعلومات مثل ويكيبيديا وموسوعة ستانفورد للفلسفة. وأيضاً الشركات التي لا تبغي الربح: الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية والتعاونيات. ومن هناك المعايير التكنولوجية التي تنتج بشكل حرّ والتي تفرضها الهيئات الصناعية العالمية مثل معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين. فيجب عليها أن تعشّش في الثغرات الموجودة في قانون الشركات والمؤسّسات التي ستبقى مُعترفاً بها لمواطني الجمهورية الهولندية.

هذه هي الأشكال الصغيرة التي تمثّل هذا النوع الجديد من الاقتصاد الذي يمكن أن يحلّ محل الرأسمالية. وهي قادرة على ذلك لأنها وظائف يحقّق فائدة تفوق أيّ شيء يمكن تحقيقه عن قصد عبر تفاعلات السوق.

اطلبوا من الاقتصاديات السائدة تصنيف البرامج مفتوحة المصدر، ستجيب بأنها حالة شاذّة وهي فعل حسن نيّة. فتأثير الشبكة يُفهم على أنه «مظهر خارجي إيجابي»، ولكن هذه العبارة تشير إلى شيء عرضي ومُفاجئ. أمّا بالنسبة إلى نماذج الأعمال المخالفة للإجماع، فيجب عليها أن تعشّش في الثغرات الموجودة في قانون الشركات والمؤسّسات التي ستبقى مُعترفاً بها لمواطني الجمهورية الهولندية.

هذه هي الأشكال الصغيرة التي تمثّل هذا النوع الجديد من الاقتصاد الذي يمكن أن يحلّ محل الرأسمالية. وهي قادرة على ذلك لأنها وظائف

> **ما يجعل مدينة القرن الحادي والعشرين تنذر بعالم ما بعد رأسمالي، انها المرّة الأولى التي تتجاوز الشبكة فيها السوق**

التكنولوجيا الشبكية الرقمية التي توشك على تحويل الحياة على هذا الكوكب. وهذا أمر مطلوب لأن النظام الحالي لا يعمل. ولكن السؤال هو: كيف نبدأ الانتقال؟ ما هي وحدة الحكم والاقتصاد السياسي الأكثر ملاءمة لاتخاذ خطوات تتجاوز تعاونية التكنولوجيا المعزولة، والمخبز الأناركي وبنك الأخلاق؟

مدينة القرن الحادي والعشرين

الإجابة هي: المدينة. فمدينة القرن الحادي والعشرين المترابطة شبكياً تغيّر طريقة تفكيرنا بالوقت والثقافة والندرة والمساحة. ولم يعد احتلال توازن القوّة والثروة والبنية الديموغرافية بين شبكاغو وباقي ولايات إيليـنوي أو لاباز وباقي بوليفيا أو هلسنكي وريف فنلندا... هو ببساطة نتيجة لثنائية الصناعة مقابل الزراعة. فقد كثّف ضخّ التكنولوجيات المترابطة شبكياً في المدن الكبرى العلاقات الاجتماعية فيها، بينما ضربها في البلدات الصغيرة.

وكان واضحاً حتّى في أواخر المرحلة الناجحة لليبرالية الجديدة أن اقتصادات المدينة يمكن أن تحقّق الاكتفاء الذاتي نسبياً. ففي حالات الركود - حتّى في ظل الأزمات المالية العميقة - طالما هناك أموال مصرفية وبنك مركزي على استعداد لتوسيع المعروض منها، فإن الصبي الذي يعمل في «صاب واي» سيبقى قادراً على شراء قميص من «زارا»، والفتاة التي تعمل في «زارا» ستشتري غداءها من «صاب واي».

أضيفوا الوصول إلى المعلومات عبر الاتصال بالموجة العريضة للهواتف الذكيّة، ففي غضون 15 عاماً، تفكّك الطابع الاجتماعي للمساحة الحضرية بطرق لا يمكن قياسها إلا من قِبَل من لديهم إمكانية الوصول إلى البيانات. ولا تقدّم التغييرات المادية - العاملون في المطاعم والمتاجر الواقفون قرب المداخل خلال استراحتهم أو براسلون أصدقاءهم أو المقاهي التي تعجّ بأشخاص ينحنون أمام أجهزة الكمبيوتر المحمول أو يضعون سماعات الأذن - سوى دليل ظرفي على ما يحدث.

في المهن التي عملت فيها - الصحافة والسياسة وصناعة الأفلام والمسرح - لاحظت تغييراً في تأخر اتخاذ القرارات والالتزام والالتزام التعاقدي. فإذا قال أحدهم إنه سيجتمع بك في الساعة التاسعة يوم الاثنين، فمن المفترض أن الموعد سيتغيّر قبل ثلاثين دقيقة منه. ومواقع اللقاء تعطى بشكل تقريبي. ونادراً ما تدوم الاجتماعات أكثر من 15 دقيقة قبل أن يستاذن أحد المشاركين ليُنجز عملاً ما على هاتفه الذكي.

وعلى الرغم من أن جميع العقارات في المدينة باهظة الثمن، إلّا أن الأشياء الفعلية مثل الكابوتشينو والسندويشات والاتصال بالإنترنت، ثمنها زهيد وقابلة للتبديل. والثقافة هي عملة كلّ شخص ليس كادحاً: الثقافة الجماهيرية - بدءاً من الأعمال الدرامية التلفزيونية إلى الموسيقى الراقصة - مُتاحة بشكل فوري وبجودة عالية بما يكفي لضمان صناعة مُصغّرة للتحليل الثقافي. حتّى الثقافة العالية المستوى، كما هو الحال مع الأوبرا التي تُبث في دور سينما، كانت ميّتة من قبل، ولا يمكن الوصول إليها إلّا عندما يرغب حرّاس البوابة ذلك.

انجل بوليغان المكسيك

وقد تكون ردّة فعل شخص خرج من حبس إفرادي دام 20 عاماً على الواقع الحضري الحديث، كما كانت ردة فعل السير وليام تمبل: يشبه هذا المكان إلى حدّ ما العالم الذي جئت منه ولكن بديناميّات مختلفة.

مؤسّسات جديدة

المقصود أنّه من أجل إطلاق العنان لأسلوب الحياة الجديد هذا، تحتاج المدينة إلى مؤسّسات جديدة تستجيب للديناميّات التكنولوجية.

في كتابي الجديد «مستقبل واضح مُشرق» أشرح الشروط الأربعة للمشروع ما بعد الرأسمالي. أوّلاً، تفكيك الاحتكارات التكنولوجية العملاقة، وتدمير أرباحها الهائلة ونفوذها الاجتماعي ثانياً، فصل العمل عن الأجور عبر استخدام الحدّ الأدنى لدخل المواطن أو - في الدول العالية الرفاهية - عبر خدمات أساسية شاملة للترويج للأتمتة السريعة. ثالثاً، تعزيز تأثير الشبكة عبر حظر نماذج الأعمال التي تسعى إلى الربح. وأخيراً، وضع سلسلة من الحقوق الخاصّة بالبيانات المُصمّمة لتعزيز الوصول المُتماثل للبيانات بين الشركات والعملاء وبين المواطنين والدولة.

في المدن، بدأ الاستكشاف المبدئي للاقتراحات الثلاثة الأخيرة بشكل عملي. فأمستردام لديها الآن FairBnB وFairPhone. وأرست برشلونة الحقّ في البيانات العامّة كمصلحة عامّة. كذلك يمكن أن يُشكّل النقل والسكن المجاني أو الرخيص للغاية أو السكن المُحدّد الإيجار أساساً لتقديم خدمات أساسية شاملة.

ولكن الابتكارات دائماً ما تتعلق في الواقع السياسي. ففي برشلونة مثلاً، كان على العمدة آدا كولاو أن تحكم في إطار تحالف مع الحزب الاشتراكي، الذي كان سعيداً بما يكفي، بالنموذج الليبرالي للاستعانة بمصادر خارجية التي تعتمدها الشركات الكبيرة. وفي مكان آخر، فرضت برلين قيوداً على AirBnB، وحاولت لندن إجبار «أوبر» على الامتثال للقانون، لكن لم يتصرف أي منهما بقوة كافية. لا تحتاج له مرحلة ما بعد الرأسمالية هو مرادف لأمستردام القرن السابع عشر. مكان حيث الناس هم السلطة وحيث السياسيون مصمّمون على اختبار الابتكارات الاجتماعية بجرأة.

كان لأمستردام بورصة وبنك وميناء تجاري وصحيفة مجّانية. عندما يفكّر قادة مدن القرن الحادي والعشرين بالمستقبل، يميلون إلى إنشاء مساحات على شاكلة وادي السيليكون - مثل مستديرة السيليكون في شوربردتش في لندن - أو تخصيص نسب مبدئية من المباني الجديدة للإسكان الاجتماعي.

ولكنّي بدلاً من ذلك ادعو حكومات المدن أن تسعى إلى ما يلي:

أولاً، كما هو الحال في برشلونة وأمستردام، أن يكون لديها سيادة على البيانات. فالبيانات العامّة للمدينة يجب أن تكون مصلحة عامّة.

وعلى المدن أن تسعى إلى إرساء حقّ المواطنين في امتلاك البيانات التي ينشئونها بشكل جماعي عبر مؤسّسات الدولة، بموجب عقد مبدئي ثمّ بموجب قانون وطني. ثم يجب توفير ثلاث خدمات أساسية بأسعار زهيدة للغاية أو بالمجان: تعليم حتّى مستوى الشهادة، وشبكة نقل، ورعاية صحّية. أمّا الخدمة الرابعة وهي الإسكان، فيجب أن تكون لجميع المواطنين. ويجب أن تخضع مدفوعات الإيجارات وعملية منح الرهون العقارية لتنظيمات تخفّض بشكل سريع النسبة التي تنفقها الأسر عليها.

من شأن هذه الإجراءات أن تُحدث ثورة في حياة ذوي المداخيل المتدنّية وأصحاب الوظائف غير المستقرّة. ومن شأنها أن تقوم بدور الية إعادة توزيع وأن تشكّل الروابط التي تجمع أجزاء المجتمع الحضري المُحدّد الإيجار أساساً لتقديم خدمات أساسية شاملة.

ولكن الابتكارات دائماً ما تتعلق في الواقع السياسي. ففي برشلونة مثلاً، كان على العمدة آدا كولاو أن تحكم في إطار تحالف مع الحزب الاشتراكي، الذي كان سعيداً بما يكفي، بالنموذج الليبرالي للاستعانة بمصادر خارجية التي تعتمدها الشركات الكبيرة. وفي مكان آخر، فرضت برلين قيوداً على AirBnB، وحاولت لندن إجبار «أوبر» على الامتثال للقانون، لكن لم يتصرف أي منهما بقوة كافية. لا تحتاج له مرحلة ما بعد الرأسمالية هو مرادف لأمستردام القرن السابع عشر. مكان حيث الناس هم السلطة وحيث السياسيون مصمّمون على اختبار الابتكارات الاجتماعية بجرأة.

كان لأمستردام بورصة وبنك وميناء تجاري وصحيفة مجّانية. عندما يفكّر قادة مدن القرن الحادي والعشرين بالمستقبل، يميلون إلى إنشاء مساحات على شاكلة وادي السيليكون - مثل مستديرة السيليكون في شوربردتش في لندن - أو تخصيص نسب مبدئية من المباني الجديدة للإسكان الاجتماعي.

ولكنّي بدلاً من ذلك ادعو حكومات المدن أن تسعى إلى ما يلي:

أولاً، كما هو الحال في برشلونة وأمستردام، أن يكون لديها سيادة على البيانات. فالبيانات العامّة للمدينة يجب أن تكون مصلحة عامّة.

وعلى المدن أن تسعى إلى إرساء حقّ المواطنين في امتلاك البيانات التي ينشئونها بشكل جماعي عبر مؤسّسات الدولة، بموجب عقد مبدئي ثمّ بموجب قانون وطني. ثم يجب توفير ثلاث خدمات أساسية بأسعار زهيدة للغاية أو بالمجان: تعليم حتّى مستوى الشهادة، وشبكة نقل، ورعاية صحّية. أمّا الخدمة الرابعة وهي الإسكان، فيجب أن تكون لجميع المواطنين. ويجب أن تخضع مدفوعات الإيجارات وعملية منح الرهون العقارية لتنظيمات تخفّض بشكل سريع النسبة التي تنفقها الأسر عليها.

من شأن هذه الإجراءات أن تُحدث ثورة في حياة ذوي المداخيل المتدنّية وأصحاب الوظائف غير المستقرّة. ومن شأنها أن تقوم بدور الية إعادة توزيع وأن تشكّل الروابط التي تجمع أجزاء المجتمع الحضري الرثّبقي. ولن يقاس هدف حكومات المدن التي اعتمدت هذه الإجراءات من خلال ارتفاع الناتج المحلّي الإجمالي بل بخفض انبعاثات الكربون ورفع نتائج الصحّة العامّة والعقلية.

والهدف من ذلك هو تشجيع ظهور اقتصاد غير سوقي لا يتآلف فقط من تعاونيات إسكانية واتحادات ائتمانية وبنوك أخلاقية وشركات متعدّدة المالكين، بل أيضاً من اقتصاد ثقافي واسع يمكن الوصول إليه بثمن بخس. وسيحتاج الأمر إلى تدابير قانونية بينها قوانين المنع البنّاء القائم على المضاربة وإخراج وسائل النقل العام من إطار الملكيّة والسيطرة الخاصّة ووضع تشريعات أساسية جديدة تتيح ظهور نماذج تجارية غير سائدة.

ازدهرت أمستردام لأنها كانت أقرب إلى الدولة ووقفت على التقاطع بين التجارتين الأوروبية والعالمية. ويتآلف الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين من أشخاص وأفكار وأشياء، حيث الأخيرة تسير وراء المكوّنَين الآخرين. وقد يكون العرض الرئيسي لمدينة ما بعد الرأسمالية هو: «إليكم جميع الأدوات الاجتماعية الضرورية لجذب الناس لعيش حياة بأسلوب جديد وإليكم أين ولدت هذه الأفكار».

وكما كانت أمستردام محرّك التحوّل للسلع والمال، فإن مدينة ما بعد الرأسمالية ستكون محرّك التحوّل للأشخاص والأفكار.

تأطير المشروع

كيف نحقّق ذلك؟ يكشف التباين بين كولو وسياسي مثل عمدة لندن صادق خان، نقطة الانطلاق. إذ يجب تأطير المشروع على أنه انتقال إلى شيء آخر وليس رعاية ناجحة للوضع القائم المبنّي على المضاربات العقارية والتمويل المرتفع.

ولكن المقاومة متوقّعة نظراً إلى الطبيعة المتأصّلة للنفوذ النيوليبرالي، داخل شبكات التمويل المرتفع، وحكم الأقلّية الفاسدة وبيروقراطيات الدولة والنخب المتوارثة. ولكن المجتمع البرجوازي السابق تغلّب على المقاومة من خلال الإنجاز وليس فقط من خلال الصراع الطبقي. وكان المفتاح إعادة تأطير معايير النجاح.

ويثير الطابع الطارئ للأزمة المناخية بالتوازي مع عدم ملاءمة مقياس الناتج المحلّي الإجمالي في زمن السلع غير المادية والافتراضية، سجالاً حيال الإجراءات البديلة للثروة الاجتماعية. وفي مقالات لاحقة ساستعرض لماذا الإجراء الجديد المبني على تحرير العمل وأوقاته يمكن أن يكون أساسياً لمساعدة صنّاع السياسة على إنجاز الانتقال الذهني إلى معايير نجاح جديدة.

Social Europe
ترجمة لمياء الساحلي

بول ماسون: كاتب بريطاني ومذيع ومؤلّف كتاب «ما بعد الرأسمالية .. دليل إلى مستقبلنا».

الـ5 الكبار

«هواوي» الأسرع نموّاً بين مُصنّعي الهواتف الذكية

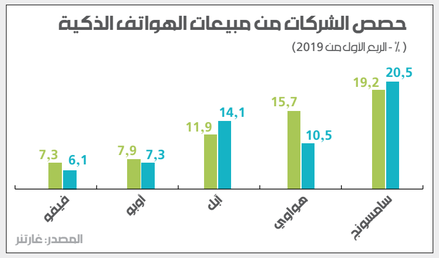

استهداف الولايات المتّحدة شركة «هواوي» في حربها التجارية على الصين، يأتي في ظل صعود سريع للشركة واستحواذها على حصّة كبيرة من سوق الهواتف الذكيّة. وفق البيانات التي نشرتها مؤسّسة «غارتنر» للدراسات والأبحاث العالمية، تراجعت مبيعات الهواتف الذكيّة في العالم بنسبة 2,7% خلال الربع الأوّل من 2019. إلّا أن حصّة «هواوي» منها ارتفعت من 10,5% إلى 15,7% خلال عام واحد، واحتلّت المرتبة الثانية بعد «سامسونغ»، وحلّت مكان «أبل» التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة.

كيف أصبح ترتيب مصنّعي الهواتف الذكية الخمسة الأكبر في العالم لناحية حجم المبيعات في الربع الأوّل من عام 2019؟

1- سامسونغ: احتفظت «سامسونغ» بالمرتبة الأولى كأكبر الشركات مبيعاً للهواتف الذكيّة في العالم، وبلغت حصّتها السوقية 19,2% بالمقارنة مع 20,5% في ذكي خلال الربع الأول من هذا العام بزيادة بنسبة 9% (باعت 71,6 مليون هاتف).

2- هواوي: حقّقت «هواوي» أعلى مستوى نموّ بين الشركات الخمس الأولى ووصلت إلى 58,4 مليون هاتف. وهو ما سمح بزيادة حصّتها السوقية إلى 15,7% بالمقارنة مع 10,5% في العام الماضي.

3- أبل: لا تختلف وضعيّة «آبل» عن «سامسونغ»، فقد تراجعت حصّتها السوقية إلى 11,9%، وباعت نحو 44,6 مليون هاتف، وهو ما يمثّل انخفاضاً بنسبة 17,6% على أساس سنوي. ويعود ذلك إلى تراجع الابتكار في فئة الهواتف العالية المواصفات في مقابل ارتفاع أسعارها، ما يدفع المستهلكين للاحتفاظ بهواتفهم لمدّة أطول.

4- أوبو: حلّت «أوبو» في المرتبة الرابعة، وحقّقت نموّاً طفيفاً في مبيعاتها بنسبة 5% بالمقارنة مع عام 2018، وبالتالي ارتفعت حصّتها السوقية إلى 7,9%.

5- فيفو: المرتبة الخامسة كانت من نصيب «فيفو» وبلغت مبيعاتها 27,4 مليون هاتف ذكي خلال الربع الأول من هذا العام بزيادة بنسبة 17% بالمقارنة مع العام الماضي، وهو ما أدّى إلى ارتفاع حصّتها السوقية إلى 7,3%.

كتاب

يانيس فاروفاكيس يحدّث ابنته عن الاقتصاد **التاريخ المختصر للرأسمالية**

زياد منى

عندما يتكلّم يانيس فاروفاكيس، يكون الحديث مُختلفاً. عرفنا هذا العالم/ الكاتب من قبل عندما عرضنا مؤلّفه عن مفاوضاته مع رئاسة الاتحاد الأوروبي بخصوص إعادة جدولة ديون اليونان. قهر أولئك الآباء الذين ظنّوا أنفسهم آلهة يجب أن تطاع. مارس معهم «لعبة» المُفضّلة المسمّاة «نظرية اللعب/ GAME THEORY». قادة الاتحاد الأوروبي لم يتحمّلوا طريقة تفاوضه التي حطّمت أعصابهم، فطالبوا رئيسه بالاستغناء عنه؛ حرفياً: (نريد) بالغين في الغرفة (أي في غرفة التفاوض)، رئيس الوزراء اليوناني اليساري خضع لإملاءات اليمين الأوروبي؛ يقال إنهم هدّدوه بانقلاب عسكري أو بحرب أهلية إن لم يخضع. مطلبهم ذاك كان عنوان مذكّرات الكاتب عن التفاوض مع قادة الاتحاد، والتي تعدّ الأهمّ في القرن الحادي والعشرين، لأن صاحبها كان يُسجّل سرّاً كل أحاديثه معهم، فجاءت استثنائية من ناحية قيمتها التاريخية وغير ذلك.

يعود يانيس فاروفاكيس السياسي والناشط ووزير المالية اليوناني الأسبق هذه المرّة بمؤلّف صغير، لكنه مهمّ، عن الاقتصاد وتاريخ الرأسمالية، على شكل حديث إلى ابنته الصغيرة (حينذاك)، مُنطلقاً من رأيه أن من لا يستطيع شرح شيء لطفل فهو لا يفهمه أصلاً، باعثاً الحياة فيه عبر تحويله إلى تطبيق عملي عن الاقتصاد والرأسمالية.

يانيس فاروفاكيس من أهمّ الاقتصاديين في العالم، وهو يستعين في مؤلّفه بالدراما اليونانية وبحكايات سائدة في بلاده وفي الغرب عموماً، ليشرح بلغة مُبسّطة ومُحبّبة الاقتصاد، مع أنه يبدأ بالقول إنه ليس اقتصادياً، على الرغم من أنه حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد.

> **الاقتصاد قادر على صياغة حيواتنا وعلى تدميرها أيضاً وهذا كلّه يجعله ملحمياً**

يشرح ما الاقتصاد وما منبع أهمّيته؛ ما مصدر المال وما مصدر الديون؛ وما مصدر الثروة وما مصدر اللامساواة. إنه يجيب عن الأسئلة المرتبطة بالمال والدين والسلطة وعدم المساواة. فالاقتصاد، دوماً بكلمات الكاتب، قادر على صياغة حيواتنا وعلى تدميرها أيضاً، وهذا كلّه يجعله ملحمياً، ما يدفع الكاتب إلى الشرح اعتماداً على الذكريات والخيال والتاريخ والخيال العلمي؛ مثلاً «THE MATRIX، V FOR VENDETTA».

يرى الكاتب أن هدف الاقتصاد حلّ مشاكل البشرية، لكن الأمر انتهى به إلى أن يكون مصدرها. ويوضح أن قراءة هذا المؤلّف الصغير ليكتشف حلّ مشاكل العالم يقتضي معرفة حقائق، ومنها من يطالب بحرّية كامل لكلّ ما له علاقة بالاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يستخدم رواية شتاينبك «عناقيد الغضب» ليشرح أسباب حدوث تباطؤ اقتصادي ووجود بشر يتضوّرون جوعاً مع أن مزارعين يُتلفون محاصيلهم المفروضة تستخدم أسلحة مختلفة وتوظّفها لإبقائنا في أماكننا، ومنها الإيديولوجية واللاهوت مع المعادلات وقفزة ارخميدس.

يختار فاروفاكيس الأحداث المهمّة في التنمية وبقارنها بردود المجتمعات الأخرى، والتي تؤدّي جميعها إلى النظام الاقتصادي الحالي، مستخدماً أدوات أدبية للإجابة عن الأسئلة ذات الصلة لابنته البالغة من العمر أربعة عشر عاماً. يبتعد عن الإشارة إلى أسماء، مثل كارل ماركس، لكنّه يقدم عملاً أدبياً مرموقاً. على المرء قراءة هذا المؤلّف الصغير ليكتشف عذوبة لغته وانسيابيتها ونسجه الأدب في تفسيراته، مع شرح كامل لكلّ ما له علاقة بالاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يستخدم رواية شتاينبك «عناقيد الغضب» ليشرح أسباب حدوث تباطؤ اقتصادي ووجود بشر يتضوّرون جوعاً مع أن مزارعين يُتلفون محاصيلهم المفروضة تستخدم أسلحة مختلفة وتوظّفها لإبقائنا في أماكننا، ومنها الإيديولوجية واللاهوت مع المعادلات وقفزة ارخميدس.

يختار فاروفاكيس الأحداث المهمّة في التنمية وبقارنها بردود المجتمعات الأخرى، والتي تؤدّي جميعها إلى النظام الاقتصادي الحالي، مستخدماً أدوات أدبية للإجابة عن الأسئلة ذات الصلة لابنته البالغة من العمر أربعة عشر عاماً. يبتعد عن الإشارة إلى أسماء، مثل كارل ماركس، لكنّه

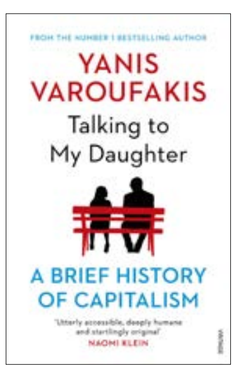

هذا التشبيه هو أنه عندما سلّم الصليب الأحمر السجائر (أي: عرض النقود/ Money Supply)، كان قادراً على تأدية دور البنك المركزي المستقلّ حقّاً. لكن في حين أن البنوك المركزية لمعظم الاقتصادات المتقدّمة في العالم مستقلّة صورياً، فلا يمكن لهذه المؤسّسات القوية، المسؤولة عن السياسة النقدية أن تتصرّف خارج السياسة. فبدلاً من أن يكون البنك المركزي مُحايداً مثل الصليب الأحمر، تكون النتيجة هي أن الأمر «انتهى إلى بنك مركزي تظلّ قراراته سياسية كما كانت دائماً، باستثناء أنه ليس خاضعاً لإشراف البرلمان».

ما يجعل هذا المؤلّف مُمتعاً للغاية، هو الطريقة التي ينسج بها كاتبه الأدب في تفسيراته. إنه يستخدم رواية شتاينبك الآنفة الذكر لشرح سبب حدوث تباطؤ اقتصادي، ويوظّف روايتي فاوست ودكتور فاوستوس لتوضيح طبيعة الدين والمشاكل المرتبطة بها؛ كما يستخدم لشرح المرتفعة والمنخفضة وأصحاب الوظائف غير المستقرّة. ومن شأنها أن تقوم بدور الية إعادة توزيع وأن تشكّل الروابط التي تجمع أجزاء المجتمع الحضري الرثّبقي. ولن يقاس هدف حكومات المدن التي اعتمدت هذه الإجراءات من خلال ارتفاع الناتج المحلّي الإجمالي بل بخفض انبعاثات الكربون ورفع نتائج الصحّة العامّة والعقلية.

والهدف من ذلك هو تشجيع ظهور اقتصاد غير سوقي لا يتآلف فقط من تعاونيات إسكانية واتحادات ائتمانية وبنوك أخلاقية وشركات متعدّدة المالكين، بل أيضاً من اقتصاد ثقافي واسع يمكن الوصول إليه بثمن بخس. وسيحتاج الأمر إلى تدابير قانونية بينها قوانين المنع البنّاء القائم على المضاربة وإخراج وسائل النقل العام من إطار الملكيّة والسيطرة الخاصّة ووضع تشريعات أساسية جديدة تتيح ظهور نماذج تجارية غير سائدة.

ازدهرت أمستردام لأنها كانت أقرب إلى الدولة ووقفت على التقاطع بين التجارتين الأوروبية والعالمية. ويتآلف الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين من أشخاص وأفكار وأشياء، حيث الأخيرة تسير وراء المكوّنَين الآخرين. وقد يكون العرض الرئيسي لمدينة ما بعد الرأسمالية هو: «إليكم جميع الأدوات الاجتماعية الضرورية لجذب الناس لعيش حياة بأسلوب جديد وإليكم أين ولدت هذه الأفكار».

وكما كانت أمستردام محرّك التحوّل للسلع والمال، فإن مدينة ما بعد الرأسمالية ستكون محرّك التحوّل للأشخاص والأفكار.

تأطير المشروع

كيف نحقّق ذلك؟ يكشف التباين بين كولو وسياسي مثل عمدة لندن صادق خان، نقطة الانطلاق. إذ يجب تأطير المشروع على أنه انتقال إلى شيء آخر وليس رعاية ناجحة للوضع القائم المبنّي على المضاربات العقارية والتمويل المرتفع.

ولكن المقاومة متوقّعة نظراً إلى الطبيعة المتأصّلة للنفوذ النيوليبرالي، داخل شبكات التمويل المرتفع، وحكم الأقلّية الفاسدة وبيروقراطيات الدولة والنخب المتوارثة. ولكن المجتمع البرجوازي السابق تغلّب على المقاومة من خلال الإنجاز وليس فقط من خلال الصراع الطبقي. وكان المفتاح إعادة تأطير معايير النجاح.

ويثير الطابع الطارئ للأزمة المناخية بالتوازي مع عدم ملاءمة مقياس الناتج المحلّي الإجمالي في زمن السلع غير المادية والافتراضية، سجالاً حيال الإجراءات البديلة للثروة الاجتماعية. وفي مقالات لاحقة ساستعرض لماذا الإجراء الجديد المبني على تحرير العمل وأوقاته يمكن أن يكون أساسياً لمساعدة صنّاع السياسة على إنجاز الانتقال الذهني إلى معايير نجاح جديدة.

Social Europe
ترجمة لمياء الساحلي

بول ماسون: كاتب بريطاني ومذيع ومؤلّف كتاب «ما بعد الرأسمالية .. دليل إلى مستقبلنا».

الـ5 الكبار

«هواوي» الأسرع نموّاً بين مُصنّعي الهواتف الذكية

استهداف الولايات المتّحدة شركة «هواوي» في حربها التجارية على الصين، يأتي في ظل صعود سريع للشركة واستحواذها على حصّة كبيرة من سوق الهواتف الذكيّة. وفق البيانات التي نشرتها مؤسّسة «غارتنر» للدراسات والأبحاث العالمية، تراجعت مبيعات الهواتف الذكيّة في العالم بنسبة 2,7% خلال الربع الأوّل من 2019. إلّا أن حصّة «هواوي» منها ارتفعت من 10,5% إلى 15,7% خلال عام واحد، واحتلّت المرتبة الثانية بعد «سامسونغ»، وحلّت مكان «أبل» التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة.

كيف أصبح ترتيب مصنّعي الهواتف الذكية الخمسة الأكبر في العالم لناحية حجم المبيعات في الربع الأوّل من عام 2019؟

1- سامسونغ: احتفظت «سامسونغ» بالمرتبة الأولى كأكبر الشركات مبيعاً للهواتف الذكيّة في العالم، وبلغت حصّتها السوقية 19,2% بالمقارنة مع 20,5% في ذكي خلال الربع الأول من هذا العام بزيادة بنسبة 9% (باعت 71,6 مليون هاتف).

2- هواوي: حقّقت «هواوي» أعلى مستوى نموّ بين الشركات الخمس الأولى ووصلت إلى 58,4 مليون هاتف. وهو ما سمح بزيادة حصّتها السوقية إلى 15,7% بالمقارنة مع 10,5% في العام الماضي.

3- أبل: لا تختلف وضعيّة «آبل» عن «سامسونغ»، فقد تراجعت حصّتها السوقية إلى 11,9%، وباعت نحو 44,6 مليون هاتف، وهو ما يمثّل انخفاضاً بنسبة 17,6% على أساس سنوي. ويعود ذلك إلى تراجع الابتكار في فئة الهواتف العالية المواصفات في مقابل ارتفاع أسعارها، ما يدفع المستهلكين للاحتفاظ بهواتفهم لمدّة أطول.

4- أوبو: حلّت «أوبو» في المرتبة الرابعة، وحقّقت نموّاً طفيفاً في مبيعاتها بنسبة 5% بالمقارنة مع عام 2018، وبالتالي ارتفعت حصّتها السوقية إلى 7,9%.

5- فيفو: المرتبة الخامسة كانت من نصيب «فيفو» وبلغت مبيعاتها 27,4 مليون هاتف ذكي خلال الربع الأول من هذا العام بزيادة بنسبة 17% بالمقارنة مع العام الماضي، وهو ما أدّى إلى ارتفاع حصّتها السوقية إلى 7,3%.

كتاب

يانيس فاروفاكيس يحدّث ابنته عن الاقتصاد **التاريخ المختصر للرأسمالية**

زياد منى

عندما يتكلّم يانيس فاروفاكيس، يكون الحديث مُختلفاً. عرفنا هذا العالم/ الكاتب من قبل عندما عرضنا مؤلّفه عن مفاوضاته مع رئاسة الاتحاد الأوروبي بخصوص إعادة جدولة ديون اليونان. قهر أولئك الآباء الذين ظنّوا أنفسهم آلهة يجب أن تطاع. مارس معهم «لعبة» المُفضّلة المسمّاة «نظرية اللعب/ GAME THEORY». قادة الاتحاد الأوروبي لم يتحمّلوا طريقة تفاوضه التي حطّمت أعصابهم، فطالبوا رئيسه بالاستغناء عنه؛ حرفياً: (نريد) بالغين في الغرفة (أي في غرفة التفاوض)، رئيس الوزراء اليوناني اليساري خضع لإملاءات اليمين الأوروبي؛ يقال إنهم هدّدوه بانقلاب عسكري أو بحرب أهلية إن لم يخضع. مطلبهم ذاك كان عنوان مذكّرات الكاتب عن التفاوض مع قادة الاتحاد، والتي تعدّ الأهمّ في القرن الحادي والعشرين، لأن صاحبها كان يُسجّل سرّاً كل أحاديثه معهم، فجاءت استثنائية من ناحية قيمتها التاريخية وغير ذلك.

يعود يانيس فاروفاكيس السياسي والناشط ووزير المالية اليوناني الأسبق هذه المرّة بمؤلّف صغير، لكنه مهمّ، عن الاقتصاد وتاريخ الرأسمالية، على شكل حديث إلى ابنته الصغيرة (حينذاك)، مُنطلقاً من رأيه أن من لا يستطيع شرح شيء لطفل فهو لا يفهمه أصلاً، باعثاً الحياة فيه عبر تحويله إلى تطبيق عملي عن الاقتصاد والرأسمالية.

يانيس فاروفاكيس من أهمّ الاقتصاديين في العالم، وهو يستعين في مؤلّفه بالدراما اليونانية وبحكايات سائدة في بلاده وفي الغرب عموماً، ليشرح بلغة مُبسّطة ومُحبّبة الاقتصاد، مع أنه يبدأ بالقول إنه ليس اقتصادياً، على الرغم من أنه حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد.

> **الاقتصاد قادر على صياغة حيواتنا وعلى تدميرها أيضاً وهذا كلّه يجعله ملحمياً**

يشرح ما الاقتصاد وما منبع أهمّيته؛ ما مصدر المال وما مصدر الديون؛ وما مصدر الثروة وما مصدر اللامساواة. إنه يجيب عن الأسئلة المرتبطة بالمال والدين والسلطة وعدم المساواة. فالاقتصاد، دوماً بكلمات الكاتب، قادر على صياغة حيواتنا

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الموازنة: تفاؤل بانغلوس vs لعبة العروش

«إن كل شيء هو للأفضل في أفضل العوالم»
الدكتور بانغلوس في كانديد

من يسمع التصريحات بعد إقرار الموازنة، التي رأى بعض منها أن تمريرها كان إنجازاً كبيراً بحدّ ذاته، يظن أننا فعلاً نعيش في أفضل العوالم. فتنين العجز قُتل أخيراً، وسينخفض العجز من 11,4% إلى 7,6% من الناتج المحلّي الإجمالي، وعلى الطريق، جرت حماية الإنتاج الوطني أيضاً. وفوق كلّ ذلك، ستأتي مليارات «سيدر» إلى لبنان فتُبنى البنية التحتية، وينتعش الاقتصاد، وتعود الأموال إلى التدفّق إلى «محجّ الأموال» (التعبير لرئيس جمعية تجّار بيروت)، وتُستعاد ثقة «بيوت المال الدولية» (التعبير لرئيس لجنة الرقابة على المصارف)!

طبعاً من يسمع تلك التصاريح، ويقرأ الموازنة جيّداً، فسيعلم أننا لسنا في أفضل العوالم، بل في عالم قد يكون ظاهره عصرياً، لكن باطنه شبه إقطاعي وقديم، يَسحق التقدّم من أجل مصلحة القلّة.

في هذا الإطار، يظهر أن السمة الأساسية لهذه الموازنة، إبقاؤها على هذا الوضع الراهن المُتقادم وحماية مصالح المسيطرين فيه. من هنا، تعدّ مقاربة الموازنة، من ناحية إبقائها على القديم، بالأهمّية نفسها، إن لم يكن أكثر أهمّية، من بعض الأمور التقنية أو المالية البحتة. لكن حتّى في هذه النواحي، لا تتوافق الموازنة مع أهدافها، وبالتالي لا داعي لهذا التفاؤل الكبير، بل لأي كمّ من التفاؤل.

ثلاثة أمور ضد بانغلوس

في الأمر الأخير، هناك ثلاثة ملاحظات سريعة:

أوّلاً: إذا خُفض العجز إلى 7,6% هذه السنة، فسيواجه الحفاظ عليه، أو خفضه في المستقبل، معوقين أساسيين، الأوّل هو احتمال استمرار التباطؤ الاقتصادي مدعوماً بالتقشّف، والثاني ضيق «الفضاء المُتاح» الباقي للتصحيح المالي من دون المسّ بمصالح الطبقة المُسيطرة. عندئذ سيكون خيار الحكومات القادمة الإبقاء على الإنفاق مستقرّاً، ما يجعل الإنفاق الحقيقي يتآكله التضخّم، وهو ما يعيدنا إلى تكرار ما حصل بعد عام 2006، حين أدّى عدم وجود موازنات لسنوات مُتتالية دوراً رئيسياً في خفض الدَّيْن العام من 180% إلى ما هو عليه اليوم، وذلك بسبب تحقيق فوائض أوّلية أوتوماتيكياً. ما يعني أننا سنكون عندها أمام «إنفاق إثني عشري قسري».

ثانياً: حتّى الإيجابية الوحيدة في الموازنة هي دون المطلوب، فخفض الفوائد على 11 ألف مليار ليرة من الدَّيْن العام الذي يحمله مصرف لبنان إلى 1%، قد تكون خطوة في الاتجاه الصحيح، إلّا أنّها مؤقّتة بحيث ينتهي مفعولها مع استحقاق السندات المُستبدلة. أي أنها ستكون من دون تأثير على المسار الطويل الأمد للعجز والدَّيْن العام (إلّا إذا أُصدرت بآجال مرتفعة جدّاً، وهو أمر مستبعد، أو جُدِّدَت عند استحقاقها). بدلاً من ذلك، كان يجب تحويل هذه السندات إلى سندات أبدية بفائدة صفر، وهو ما يجعلها ـ بصورة فورية ـ خارج حساب العجز، كما خارج حساب الدَّيْن (انظر «مقصلة» غولدمان ساكس: البديل هو إلغاء دَيْن الدولة لدى مصرف لبنان).

كذلك تحمل الموازنة إجراءً مؤقّتاً آخر، هو ضريبة الفوائد التي ستعود إلى معدّل 7% بعد ثلاث سنوات، ما يجعل تأثيرها في العجز مؤقتاً أيضاً.

ثالثاً، إن وضع ضريبة على الواردات بمعدّل 2% بذريعة حماية الإنتاج الوطني، غير فعّال، لأن المعدّل متدنٍّ، وبالتالي تأثيره في أسعار البضائع المستوردة قد يراوح بين صفر (إذ قرّر المستوردون أنفسهم تحمّل هذه الزيادة وامتصاصها) و2% (إذا قرّر المستوردون تحميل هذه الزيادة للمستهلكين)، فضلاً عن أن الدولار القوي مقابل العملات، الآن، سيلغي تأثير مفاعيل هذه الزيادة في تنافسية السلع اللبنانية.

موازنة لعبة العروش

بالإضافة إلى كلّ ذلك، تبرز ثلاثة أمور أساسية وعامّة تبيّن أن هذه الموازنة تقف مع «القديم» ضدّ التقدّم.

> **التركيز على التقشّف أنسى الجميع إمكانية تحقيق إنفاق اجتماعي مثل التغطية الصحّية الشاملة وبرنامج لمكافحة الفقر والتهميش**

أوّلاً: نحن في مرحلة وصل فيها الاقتصاد اللبناني إلى انقسام حادٍّ بين الريع والرأسمال المالي وغير المُنتج من جهة، والعمل والإنتاجية والتعليم والمهارات من جهة أخرى. لقد راكم الرأسمال ثروات وازدادت حصّته من الناتج، بينما أصبحت العوائد الناتجة من العمل متدنّية نسبياً، إذ لم يرتفع الأجر في القطاعات النظامية مع زيادات التضخّم، وبالتالي تدنّى مستوى معيشة العمّال والموظّفين، وكذلك العائد على التعليم العالي بعد أن كان الطريق الذي اختاره كثيرون للترقّي الاجتماعي، فأصبحت المهارات المُكتسبة مُبدَّدة في هذا الاقتصاد المُنحاز إلى القطاعات المالية والعقارية والخدماتية والتجارية. وبات الواقع الاقتصادي للداخلين إلى سوق العمل سنوياً كالآتي: إمّا أن ينضمّوا بأكثريتهم إلى جيش العاطلين من العمل أو إلى جيش البطالة المُقنّعة أو إلى العمل غير النظامي أو إلى تحقيق العائد على التعليم عبر الهجرة.

وهنا بدلاً من أن تأتي الموازنة لتساهم في تصحيح هذا الخلل الاقتصادي الكبير، زادت الطين بلّة: وضعت ضريبة على معاشات المتقاعدين، وبدلاً من تصحيح معدّلات الشطور في ضريبة الدخل على الأجور لتأخذ بالاعتبار التضخّم الحاصل منذ عام 1998، وضعت ضريبة 25% على شطر جديد للأجور التي تتجاوز 225 مليون ليرة (وكذلك على أرباح شركات الأفراد). والمحصّلة من ذلك، تأكيد الزيادة الفعلية للضريبة على الأجور التي حصلت نتيجة الزحف الضريبي منذ عام 1998، وزيادة المعدّل على الأجور العالية. وبالتالي، أصبح الكثير من الموظّفين ذوي الأجور العالية، وكذلك الشركات المتوسّطة والصغيرة الحجم، يدفعون معدّلات أعلى ممّا تدفعه شركات الأموال، ومن ضمنها المصارف (17%)، أو ممّا يدفعه الرأسمال المالي الموضوع في السندات والودائع المصرفية (10%). وبهذا عزّزت الموازنة من انحياز النظام الضريبي لمصلحة الرأسمال الكبير والرأسمال المالي غير المُنتج ضدّ العمل والرأسمال الصغير.

أخيراً، ألم يسأل أحد لماذا الإجراءات الضريبية على عوائد الرأسمال (السندات، الودائع) أتت مؤقّتة، فيما الإجراءات على الأجور ومعاشات التقاعد دائمة؟

ثانياً، إن الانقسام بين الدولة الحديثة ودولة الطائف والمحاصصة المذهبية على أشدِّه اليوم. وهنا أتت أيضاً الموازنة لتقف ضدّ الدولة الحديثة. وإن كانت الموازنة في ظاهرها تحاول كبح جماح الدولة، إلّا أنها في الواقع تقف مع السيّئ في هذه الدولة ضدّ الأفضل فيها. فبدلاً من بناء الدولة عبر التوظيف النظامي وبناء مؤسّساتها الحديثة، أوقفت التوظيف وأبقت على جيش المياومين والمُتعاقدين، وشيئاً فشيئاً ستتحوّل الدولة إلى هيكل فارغ تملأه التوظيفات المذهبية التي تنقسم من جهة إلى فئة صغيرة جدّاً من «أرستقراطية وظيفية» تُلبّي حاجات «إنتيليجينسيا» المذاهب، ومن جهة أخرى إلى غالبية ساحقة مُتعاقدة مُياومة ومُهمّشة تلبّي حاجات الزبائنية السياسية المذهبية. وأخيراً، وليس آخراً، تعدّ الإجراءات التقشّفية في الجامعة اللبنانية، وكذلك وقف التوظيف النظامي فيها من دون أي مُبرّر، خير مثال على هذا التدمير المُمنهج لمؤسّسات الدولة.

ثالثاً، تخدم الموازنة أيضاً قوى الماضي على حساب المستقبل. لقد كان لتراكم الدَّيْن العام وفوائده العالية وتركّز ملكيّته أثر كبير في تركّز الثروة لدى القلّة. كذلك إن النظام الضريبي القائم منذ عام 1993، ترك عوائد الرأسمال بأشكاله كافّة تتراكم كثيراً. وهو ما خلق سُلالات ثريّة تتوارث الثروة من جيل إلى جيل، في مقابل أجيال قادمة سترث الدَّيْن العام المُتراكم. في حين أن الطريقة الوحيدة للتصحيح، أو عكس هذا المسار، تكمن بتصحيح النظام الضريبي، ووضع الضرائب على الثروة ورفع الضرائب على شركات الأموال والفوائد والميراث بنحو تصاعدي. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التركيز على التقشّف أنسى الجميع إمكانية تحقيق إنفاق اجتماعي مثل التغطية الصحّية الشاملة وبرنامج حقيقي لمكافحة الفقر والتهميش. وبما أن الحكومة لم تقدم على ذلك من خلال الموازنة، فهي تقف مع الماضي ضدّ المستقبل.

يقول بول ماسون في مقالته «هل تستطيع النظرية الماركسية أن تتنبّأ بنهاية لعبة العروش؟»، إن الإقطاعية انتهت عندما «أدّت الديون المُتراكمة، في ظل نظام زبائني فاسد جفّف مصادر الثروة، إلى تدمير النظام في النهاية». ويقول: «ما تحتاجه وستروس ليس هجوم المستذئبين من الشمال المُتجمّد، وإنّما رأسماليين - مثل هؤلاء الذين يحدّقون بنا بصرامة من الرسوم الهولندية في القرن السابع عشر - يطلقون ثورة كما في الجمهورية الهولندية والحرب الأهلية الإنكليزية».

في لبنان، لا يزال التوتر الكامن بين الرأسمال والطوائف مدفوناً عميقاً، بل عميقاً جدّاً، تحت الرماد. فالرأسمالي اللبناني أطلّ منذ زمن، لكنّه قرّر أن يتعايش مع «سيَّاد الأرض»، ومنذ نهاية الحرب قرّر أن يعتاش، بطرق مختلفة، من الدولة وتفكّكها. اليوم، تعكس الموازنة هذا التعايش والاعتياش مرّة أخرى. ما يعني أن الموازنة لم تكن أبداً للأفضل، بل للأسوأ، وفي أسوأ العوالم، وهو عالم التخلّف المذهبي والطائفي شبه-الإقطاعي المُولّد للعداء للآخر والأجانب والمرأة، وعالم الرأسمال الخامل الرجعي والأرستقراطية والسُّلالات المالية. طبعاً، لم تأتِ نهاية «لعبة العروش» كما توقّعها ماسون، ولا كما توقّعها غيره أيضاً، فهي كانت بالنسبة إلى كثيرين مخيِّبة للآمال. ومثلها، أتت نهاية الموازنة في لبنان. هذا أمر يمكن تحمّله، لكن من الضروري ألّا تكون نهاية «لعبة العروش» اللبنانية مخيِّبة أيضاً.

انجل بوليغان
المكسيك